كاتب يغرد خارج السرب

الأستاذ/ مصطفى بن محمد غريب

1426هـ - 2005م

إهداء

إلى كل من علمني حرفا، وكل من ساعدني على إخراج هذا العمل، وكل محب للعدل والسلام والحوار بين البشر. إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل.

مصطفى بن محمد غريب

2005/06/05م



شكر وتقدير

الشكر الدائم لله رب العالمين ثم الشكر لأصدقائي ولرؤسائي وزملائي في العمل الذين ساهموا كل بجهده ومقدرته وشجعوني على ذلك وأخص منهم:

صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير فهد بن عبد الله بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير عبد الرحمن بن عبد الله بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير سعود بن فهد بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير سعد بن عبد الله بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير فواز بن عبد الله بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير متعب بن فهد بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الأمير يزيد بن محمد بن فهد بن فيصل آل سعود

وشكري لجميع الذين ساهموا معنويا وماديا في إخراج هذا الكتاب للنور مع اعتذاري عن ذكر أسمائهم لضيق المجال.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فهذه جملة من المقالات المنشورة للكاتب في بعض الصحف أحببنا نشرها في كتاب تعميما للفائدة، وهدفنا المساهمة في إثراء الثقافة ولاسيما أن المكتبات العربية تعاني من النقص الكبير في الكتب مقارنة بإنتاج الأمم المتقدمة.

في الوقت الذي نضع فيه "مقالات في كتاب " كنوع من العمل الثقافي بين أيدي قرَّاء العربية، بمشاركة كبريات الصحف في الوطن العربي أملاً في أن تبلغ الثقافة والمعرفة مدى أكثر اتساعا في حياة الأفراد والمجتمع وهي خطوة مهمة نحو نشر الثقافة وهذا الانتشار سيساهم في تعميم الفائدة والتواصل مع المجتمع بمختلف أطيافه، ولهذا أحببنا أن نسمي هذا الكتاب " كاتب يغرد خارج السرب " من أجل مزيد من إثراء الوعي الثقافي.

ونهدي "مقالات في كتاب " إلى المثقف العربي الذي يرفع رايات الحوار الموضوعي والبناء ويحترم مبدأ الرأي الآخر حتى نجيد هذا الفن والذي يحق للطرف الآخر أن ينتقد ما يشاء وفق قناعاته الفكرية دون تجريح طالما يهدف إلى مصلحة المجتمع وتحقيق نجاحات حضارية مبنية على نضج ثقافي واعي لتستمر حياة الإنسان على الأرض الذي فضله الله على كثير من خلقه.

مصطفى بن محمد غريب



محتويات الكتاب

البطالة أكبر تحد تواجه دول الخليج منذ عقود

تعتبر البطالة من أهم معوقات التنمية الاقتصادية الحقيقية لدول مجلس التعاون ولاسيما ان هذه الدول تواجه أكبر تحد عرفته منذ عقود، ومن هنا جاء الاهتمام بمشكلة البطالة حتى لا تتراجع مسيرة التنمية الحقيقية.

وأزمة التنمية في دول المجلس تتلخص في حدوث نمو في الناتج القومي الاجمالي دون أن يصحب ذلك تطور متوازن في القاعدة الانتاجية، بحيث يصبح النمو في هذه القاعدة ذا طبيعة متجددة ذاتيا، ومن أهم أسباب حدوث استمرارية هذه الأزمة: مفهوم التنمية التقليدي والنموذج المرتبط به، ومسار المتغير النفطي والعلاقة غير المتكافئة مع القوى الاقتصادية الكبرى، وضعف خصائص القاعدة البشرية في دول مجلس التعاون التي تخشى أي تغيير في البنية الديموغرافية وهناك أدوار متداخلة تجعل الحل مستعصياً.

ونقوم في هذا المقال بتوضيح بعض جوانب هذه الأزمة ومصادرها وإبراز إطار نظري لتجاوز هذه الأزمة يقوم على مفهوم شمولي للتنمية على أنها تشير الى مشروع حضاري خليجي يحقق نموا اقتصاديا متجددا في كل دول المجلس مما يؤدي الى تزايد فرص التكامل الخليجي العربي بما يضمن الوصول الى التعديل التدريجي في مكانة المجلس داخل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويستهدف هذا الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين والمقيمين العرب ماديا ومعنويا، بما يقود الى تحسن مستمر في نوعية الرفاهية لهؤلاء المواطنين والمقيمين، وتحقيق العدالة الاجتماعية

في إطار من الديموقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة والتكامل الاقتصادي والسياسي الحقيقـي بين دول المجلس بل والأقطار العربيـة وكيـف أن الفهـم الخـاطئ والتركيـز عـلى جوانـب دون أخرى يؤدي الى حدوث انقسامات فكرية وسياسية واقتصادية.

وأهم مشكلة نجمت عن هذه الازمة هي البطالة حيث نبين أسبابها وأنواعهـا وأسـباب عجـز الدول عن امتصاصها وأهم الآراء المقترحة للمساهمة في حل هذه المشكلة.

ورغم أن حجم البطالة في دول مجلس التعاون يتفاوت من بلد الى آخر إلا أنها مازالـت تعتـبر مشكلة تؤرق مضاجع المسئولين ولاسيما أن المعاملة الإنسانية بين أفراد المجتمـع تختلـف مـن شخص عامل وشخص عاطل عن العمـل وتعتـبر نسـبة العـاطلين في أي مجتمـع مقيـاس هـام لمستوى الرفاهية التي يعيشها هذا المجتمع.

ومن أسباب البطالة ثقافة العيب وأزمات الخليج المتعاقبة والعمالة الوافدة وضعف الاستثمار ونـدرة رأس المـال والركـود الاقتصـادي وضـعف المبـادرة الفرديـة وسـوء التخطـيط التعليمـي وازدياد النمو السكاني وعدم تنظـيم سـوق العمـل والتبـاطؤ التنمـوي في النشـاط الاقتصـادي واتجاه كبار المسـتثمرين الى سـوق الأسـهم والسـندات والقيـود المفروضـة عـلى الاسـتثمارات الأجنبية وهروب رأس المال الوطني الى الخارج وهناك أسباب أخرى عديدة.

ويقصد بالبطالة من وجهة نظر علماء الاقتصاد هي عـدم اسـتيعاب أو اسـتخدام الطاقـات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد عـلى العـرض والطلـب والـذي يتـأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بهـا، وفي سـوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة الى خدمات الأفراد.

فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القـوى البشرـية التـي تعتمـد في حياتهـا المعيشـية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية.

ويمكن تقسيم البطالة الى مجموعتين

المجموعة الأولى

بطالة ترجع الى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالـة ترجـع الى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

المجموعة الثانية

بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع الى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل.

وبطالة ترجع الى عدم وجود مجالات عمل أي عـدم قـدرة رجـال الأعـمال عـلى إيجـاد فـرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصـل بأوضـاع اقتصـادية أو سياسـية أو اجتماعيـة أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارهـا في الوقت المناسب. ولذلك فـان معظـم الاقتصـاديون في هـذه الأنظمـة يقـرون أن البطالـة هـي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء عـلى حريـة سـوق العمـل فهـي تعتبر ثمن الحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.

وحرية الاقتصاد بشكل عام برفع القيود على المستوردات وبالتالي يظهـر الاعـتماد الكبـير عـلى التجارة الخارجية فكل أو معظم السلع الاستهلاكية أو الاسـتثمارية أو الصـناعية تسـتورد مـن

الخارج هذا بالإضافة الى استقدام العمالة المدربة وغير المدربة من الخارج الأمر الذي يؤدي الى تحويلات مالية كبيرة الى الخارج.

وتمثل الصادرات البترولية ومشتقاتها نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات وهي تمثل الميزة النسبية في الإنتاج التي تمتاز بها دول المنطقة، ولذا فهي تعتبر المصدر الأول لإجمالي الدخل القومي في هذه الدول.

ولهذا فإن أي تقلبات سريعة أو عنيفة في أسعار هذه المنتجات أو المواد الخام تؤثر بشكل سريع أيضاً على حصيلة الصادرات التي تؤدي بدورها الى نتائج ضارة على الاقتصاد القومي لهذه الدول، فهي تعكس نفسها في صورة تقلبات في مستوي الإنفاق الحكومي وتقلبات في مستويات التشغيل، كما تؤدي التقلبات في حصيلة الصادرات، إلى تذبذب واضطراب في تنفيذ خطط التنمية، وتوقف كثير من المشروعات، التي تعتمد في تنفيذها، على الواردات من السلع الاستثمارية.

ولهذا نجد عدم استقرار الدخل القومي الأمر الذي ينعكس على المواطنين والمقيمين وهو من أهم أسباب عجز القطاع الاقتصادي عن امتصاص البطالة ولاسيما أن الصناعات البترولية المنتجة للتصدير لمقابلة احتياجات السوق العالمي من حيث نوع السلع المنتجة وكميتها يفرض بالضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تتصف بكثافة عالية لرأس المال وكثافة منخفضة لعنصر العمل.

ولهذا عملت هذه الدول على إنشاء صناعات مختلفة لتنويع قاعدة مصادر الدخل للمحافظة قدر الإمكان على استقرار الدخل القومي ولكن هذه الصناعات مازالت تعتمد على العمالة

غير الوطنية بشكل كبير نظراً لعدم قدرة العمالة الوطنية على المنافسة سواء من ناحية الأجـر أو الكفاءة لذا فهي بحاجة الى تدريب لتنافس العمالة الأجنبية.

وفي السـلع الاسـتهلاكية نجـد أن فـرص تشـجيع الصـناعات المحليـة تكـاد تكـون معدومـة ولتستطيع أن تحل محل السلع المستوردة والتي تعتمد على كثافة رأس المـال وبعضـها الآخـر يعتمد على كثافة في العمالة الرخيصة القادمة من الشرق التي لا يمكن منافستها بأي حال من الأحوال إلا بفرض ضريبة استيراد. كما يجب أن نعترف بانخفـاض المسـتوى الفنـي والتعليمـي للعمالة الوطنية هذا إن وجدت.

ولهذا ينبغي التفكير في الميزة النسبية لقدرات مواطني الخليج وفي أي نوع من الأعـمال يمكـن أن تتخصص بها الدول الخليجيـة معتمـدة عـلى عمالتهـا الوطنيـة في إنتـاج سـلع أو خـدمات تساهم في التنمية الاقتصادية وبمـا يكفـل القضـاء عـلى مشـكلة البطالـة ومنهـا زيـادة حجـم الاستثمارات ورفع معدلاتها مع الاهتمام بإمكانيات رفع نسب العمالة الوطنية، وذلك بتعديل أساليب الانتاج وتغيير مكونات الناتج بما يتناسب مـع الأسـعار النسـبية لكـل مـن رأس المـال والعمل. أو بمعنى آخر مراعاة التكلفة الاجتماعيـة الخاصـة باكتشـاف وسـائل انتـاج مناسـبة لظروف المجتمع الخليجي.

كما ينبغي وضع برامج محددة وواضـحة عـلى المسـتوى المحـلي والقـومي لتشـغيل العـاطلين وزيادة الانتاج وتكوين رأس المـال بتوجيـه العـاطلين الى العمـل في مجـالات انتـاج سـلع ذات استخدام وطني عال وكذلك أعـمال خـدمات ممثلـة في البنـوك والمصـارف وشركـات التمويـل والاستثمار والبورصة.

زيادة انتاجية الموارد التي تتصف بندرة نسبية في المجتمع حتى يتسنى زيادة المعروض من السلع المنتجة سواء سلع استهلاكية أو انتاجية لتدعيم عمليات تشغيل العاطلين. ولذلك يجب أن تهتم الحكومات ورجال الأعمال بوسائل تدريب العمالة والمديرين والمشرفين واشعارهم بأهمية وسائل الكفاية ورفع الانتاجية.

اتخاذ الاجراءات المناسبة لتسهيل حركة انتقال الأيدي العاملة من مهنة الى أخرى، وإزالة ما يعترض هذه الحركة من صعوبات تتعلق باعتبارات اجتماعية أو نفسية معينة أو إدارية، وتحقيق نمو متوازن في نسب العمالة الوطنية في جميع المناطق باتباع سياسة مناسبة لتوطين الصناعة وفق ظروف كل منطقة.

اتخاذ الاجراءات والوسائل لزيادة عائد الصادرات وتجنب التقلبات العنيفة في هذا العائد وتشجيع الاستعانة برأس المال الأجنبي ووضع التسهيلات المناسبة له حتى لا تتعرض سياسات العمالة الى صعوبات تؤدي الى فشلها نتيجة اختلال في ميزان المدفوعات في الدولة.

وأخيرا فان مستوى حجم الاستثمارات وبالتالي مدى سرعة التغلب على البطالة أو مدى امتصاص العاطلين يتوقف على مدى كفاية رأس المال اللازم لحجم الاستثمارات المطلوبة واتخاذ الوسائل الكفيلة بتقييد الاستهلاك واعادة توزيعه بحيث تتجه كل زيادة ممكنة من الناتج القومي الى الاستثمار، وفي مقدمة هذه الوسائل اتباع سياسة مالية فعالة وسياسة هادفة للأجور وسياسة إدارية حازمة.

موقع قناة العربية الإلكتروني 25- مايو - 2005م

العلاقة المتغيرة بين العمالة الوافدة والبطالة

كتبت العديد من المقالات وعملت الكثير من الدراسات والأبحاث ودارت اجتماعات على أعلى المستويات بخصوص الإجابة على سؤال كيف نقضي على البطالة؟

وتعلمنا فيما سبق أن معرفة الأسباب تكون بمثابة الفرضيات التي يمكن من خلالها إيجاد حلول لكثير من المشاكل ومنها مشكلة البطالة وتعرضنا في مقال سابق الى بعض أسبابها وذكرنا منها ثقافة العيب وأزمات الخليج المتعاقبة والعمالة الوافدة وضعف الاستثمار وندرة رأس المال والركود الاقتصادي وضعف المبادرة الفردية وسوء التخطيط التعليمي وازدياد النمو السكاني وعدم تنظيم سوق العمل والتباطؤ التنموي في النشاط الاقتصادي واتجاه كبار المستثمرين الى سوق الأسهم والسندات والقيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وهروب رأس المال الوطني الى الخارج ومافيا التأشيرات وهناك أسباب عديدة أخرى .

ولهذا نجد أن هناك أكثر من حل ولكن في نفس الوقت لن يكون هناك حل واحد يمكن أن يحقق الهدف المنشود بين عشية أو ضحاها ولاسيما أنها تراكمات للعديد من السنين، وكما استمرت الدراسات والنظريات والأبحاث الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر الى الآن وهي تبحث في الإجابة على سؤال لماذا تقوم التجارة بين الدول؟

ونشط العلماء والمفكرين وكثرت النظريات وحتى الآن لم نجد نظرية واحدة متكاملة تجيب عن هذا السؤال ولكن في الوقت نفسه تطور علم الاقتصاد واستحدثت النظريات والتجارة

بين الدول تطورت بل ومازالت قائمة وسوف يدور الجدل هنا وهناك وكل من يدلي بدلوه يعتقد أنه قد أجاب على هذا السؤال ونسي قول الشاعر " قل للذي يدعي في العلم معرفة * علمت شيئا وغابت عنك أشياء".

وهنا تكمن طبيعة البشر التي مهما اجتهدت في العلم والمعرفة إلا أن الأعمال البشرية لا تخلوا من العيوب والنقص وكلما اقترب العبد من الربط بين العلوم بشكل عام وبين العلوم الشرعية صار أقرب الى الصواب والى الشمولية.

ومن بين القضايا الجدلية والتي تبدوا للبعض منطقية إلا أنها قد لا تكون كذلك وهي الربط بين حجم العمالة الأجنبية وبين البطالة المحلية وكأنها السبب الوحيد وتجاهل العديد من الأسباب المذكورة أعلاه.

فمثلاً ينظر أحد الناس الى مهنة معينة أو نشاط معين ويجد أن من يسير هذا النشاط عمالة غير وطنية فيفترض أنه لو قامت الدولة بترحيل القائمين على هذا النشاط من غير المواطنين لتوفرت هناك فرص عمل بمقدار ما يتم ترحليه من هذه الفئة وفي ذلك النشاط ولكن الأمر ليس كذلك.

وعلى سبيل المثال لا الحصر سائقي الليموزين ومحلات بيع الذهب ومحلات بيع الخضار والعديد من المهن التي تنوي هذه الدولة أو تلك حجبها عن غير المواطنين ولكن تبقى البطالة قائمة وهناك من يتهم هذا الوزير بالتقصير أو ذاك الكاتب بأنه غير وطني أوذاك التاجر بأنه غير مبال ويقع الجدل وتدور نقاشات حامية نتائجها تعود الى تقصير هذه الدولة

أو تلك ومنهم من يحمل التقصير الى الأشخاص العاطلين عن العمل أنفسهم ومنهم من يرجـع ذلك الى التجار والمستثمرين.

ومن ضمن الأسباب السالفة الذكر هناك ما يسمى بمافيـا التأشـيرات أو اللـوبي المـؤثر في هـذا المجال وتحدث عن ذلك وزيـر العمـل السـعودي بـأن قـال مـرة في إحـدى المقـابلات " حـول الوقوف في وجه مافيا التأشيرات.. وتقليص حجم العمالة.. والقضاء على البطالة.

ورداً على سؤال بخصوص تفريغ المجتمع من كل ما هو أجنبـي، فأجـاب معاليـه الحقيقـة، أن المحاولة أكثر تواضعا من ذلك بكثير جدا، هناك الآن 8.8 " ثمانية ملايين وثمانمائـة ألـف مقـيم أجنبي في المملكة، منهم قرابة 7 سبعة ملايين عامل والباقي من اسرهم، وهذا العدد يصـل الى نصف عدد المواطنين السعوديين، تقريبا.

إذا استمرت النسب السابقة لتدفق العمال الوافدين كـما كانـت عليـه، فسـوف يقـترب عـدد الوافـدين مـن عـدد المـواطنين شـيئا فشـيئا، وإذا لم تتخـذ اجـراءات فعالـة لوقـف هـذا المـد فسيتجاوز عدد الوافدين عدد المـواطنين، كـما حـدث في بعـض اجـزاء مـن الخلـيج لا اظننـى بحاجة الى ان اشرح مخاطر هذا الوضع من كافة النواحي، السياسية والاجتماعية والاقتصـادية والامنية، هدفنا الان هو تخفيض الجالية الاجنبية بحيث تصل نسبتها الى ربع المواطنين، وذلك خلال 15 سنة، حتى هذا الهدف المتواضع يبدو صعب التحقيق.

كم اتمنى من الذي يتصدون لبحث هذا الموضوع ان يدركوا ابعاده وخطورته بدلا من اصـدار مئات الصفحات في انتقاد هذا القرار الجزئي او ذاك، قلت واكرر، أن أمامنا قرارات أليمه، وكل اصلاح هو عملية مؤلمة ان كل وضع راهن يتمتـع بحمايـة مـن " لـوبى" - وإذا أردنـا ان نغـير

الاوضاع الراهنة الى ما هو أحسن فعلينا ان ندفع الثمن: لابد ان يتضرر " اللوبى " ولا بد ان يصيبنا بعض الضرر من ردود فعل اللوبى هذه سنة الحياة، وهذه سنة الاصلاح. " انتهى كلام معالي الوزير.

ولكن قبل الخوض في تفاصيل ذلك ينبغي علينا أن ندرس بعض الجوانب الأخرى المرتبطة بالموضوع نفسه وماتبثه بعض وسائل الإعلام عن أن مستقبلنا بأيدي الوافدين وبعض الخبراء بدأوا يحذرون من جيش من الشباب "من كل بلدان الشرق الأوسط" الذين بدأوا يلتحقون بقطار الباحثين عن عمل، وهذا القطار سيشمل مئة مليون شاب بعد عقد من الآن.

مدعين بأن القطار قد انطلق وهو يتقدم نحونا ولا يمكننا تجاهله وهناك من يقول بين الحين والآخر أن لكل منطقة خصوصيتها، ومنطقتنا الخليجية تواجه خطرا حقيقيا من نوع آخر يتمثل في إحلال شعب وافد محل الشعوب الخليجية الحالية.

وكأن هناك غزو منظم واستعمار جديد قادم ليس له هوية أو جنسية كالإرهاب تماماً والبعض يضرب الأمثلة على ذلك بارتفاع نسب العمالة الأجنبية مقارنة بالعمالة المحلية وكأن العمالة الأجنبية التي ساهمت في بناء الكثير من دول الخليج متناسين خدماتهم السابقة وأنهم لايزالون يعملون في بناء هذا الوطن أو ذاك وسبحان الله الناس تفسر الأشياء حسب رغباتها.

فمثلاً في الأردن الذي يعتمد جزء من مصدر الدخل لديه على الطلبة الوافدين للدراسة في الجامعات الأردنية نجد هنا أن الكتاب والاقتصاديين والإعلام يروج الى زيادة هذه الفئة لآنها دعامة للاقتصاد الوطني فكيف الوافد هنا أصبح عنصر دعم للاقتصاد وفي الحالة السابقة

العمالة الأجنبية تسيطر على سوق العمل وتسيطر على الاقتصـاد وينبغـي محاربتهـا أو الحـد من تواجدها.

مثال آخر: هناك توجه عالمي الى جذب الاستثمارات الأجنبيـة لما لهـا مـن آثـار إيجابيـة عـلى اقتصاديات الدول، لـذا نجـد أن المسـؤولين في دولـة مـا وإعلامهـا يـروج لجـذب الاسـتثمارات الأجنبية بل وبعض الدول تعطيهم مميزات وإعفاءات ضريبية تصل الى حد 10 سنوات.

وفي الوقت نفسه نجد في مكان آخر مـن الصـحيفة نفسـها أن العمالـة الأجنبيـة نهبـت البلـد وحولت ملايين الدولارات الى الخارج وفي صفحة ثالثة ننادي بالسياحة ونشـجعها لما لهـا مـن أثر على جلب العملات الصعبة التي تعتبر مصدر من أهم مصادر الدخل.

فما هذا التناقض الذي نعيشه؟

وكيف نريد أن نجذب هـذا المسـتثمر الأجنبـي وهـذا السـائح الأجنبـي ونطـرد هـذا العامـل الأجنبي أو نقوم بترحيله أو إنهاء خدماته، وهناك الكثير من الأنظمة ترحب بالعامل الأجنبـي ولاترحب بعائلته وتسن القوانين التي تحد من استقدام زوجته مثلاً ثم نطالع يومياً في وسائل الإعلام عن وجود أماكن دعارة قـام بهـا أجانـب وتـم القـبض علـيهم ويسـتحق رجـال الأمـن البواسل الشكر والدعم على القيام بهذه الحملات التي يقومون بها لقطع دابر الفسـاد ممثـل في هذه الفئة التي تقتات على الرذيلة.

ولكن في نفس الوقت ينبغي ألا نتناسى الحاجات الإنسانية للغرائز البشريـة التـي فطرنـا اللـه عليها ونعمل على تسهيل الاستقدام المشروع لقضاء الحاجات الإنسانية المشروعة المبنيـة عـلى

الفطرة السليمة ولاسيما أن هناك حالات عديدة لا يستطيع الشخص أن يستقدم عائلته إلا بواسطة التي قد تفتح أبواباً للرشوة.

وعود على ذي بدء نجد أن هناك تصريحات للعديد من الوزراء والمسؤولين أن نسبة العمالة الوافدة الى الخليج تزداد سنوياً بمعدل 5% وأن هناك 12 مليون وافد يعيشون في الخليج والجزيرة العربية.

والكثير منهم أصبح يدق ناقوس الخطر من تجاوز تشريعات حقوق الإنسان الدولية والاتفاقات الدولية التي تنص على حقوق العمالة الوافدة وإنه مع مرور الوقت سيكون من حقهم أن يتمتعوا بالحقوق السياسية إضافة الى الحقوق المدنية الممنوعة عنهم.

وهناك من صرح علناً من أن الوافدين سيتمكنون من الوصول الى مناصب وزارية وقال بالحرف الواحد " وتتصور الحكومات الخليجية أن هذا بعيد عنها، ولكن بعد عشر أو عشرين سنة سيصبح لزاما عليها الالتزام بالمنظومة الدولية للحقوق، شاءت أم أبت. ويذكر أن بعض الدول الخليجية تعرضت لمساءلة لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة خلال الأعوام الماضية بشأن الحقوق المدنية للأقليات المحرومة، ومنها العمالة الوافدة." وسنكمل في مقال آخر.

صحيفة إيلاف الإلكترونية 27- مايو - 2005م

بالمشروعات الصناعية والخدمية العملاقة نتخلص من شبح البطالة

موضوع البطالة هو حديث الساعة لوزارة العمل وهو الموضوع القديم المتجدد وأود أن أطرح بعض الأفكار لعلها تضيف الجديد في علاج مشكلة البطالة وبعد هذه المقدمة دعونا نعد قليلا إلى الوراء ففي فترة الطفرة كما يحلو للبعض أن يسميها قامت الدولة بمشاريع جبارة لخدمة المواطن والمقيم معا، وساهمت الدولة وتساهم بالعديد من القرارات التي تحث على توطين الوظائف بمعنى أن يشغلها مواطنون أي القيام بعملية الإحلال ولكن هذا الجزء من الخطط لا يكفي للقضاء على البطالة وخصوصا بعد تجربة وزارة العمل الحالية بعمل قيود للحد من الاستقدام ونقل الكفالات وغيرها من الإجراءات ولكن لماذا نعول على الإحلال دون الإبداع وما أقصده بالإبداع هو تبني الدولة لمشاريع جديدة تستقطب المواطنين بجميع المهن مثل مشاريع سابك والجبيل وينبع على شرط سعودتها بأنظمة لا تقل صرامة عن الأنظمة المعمول بها في القطاع الخاص مثل سعودة أسواق الخضار وسعودة أسواق الذهب وسعودة شركات الأمن الخاص فإذا تبنت الدولة والقطاع الخاص أيضا مشاريع عملاقة خلاقة جديدة على غرار مشاريع الطفرة السابقة الذكر فسيكتب لها النجاح بشرط أن يكون التدريب مقدمة للإحلال ومن ضمن شروط إنشاء مثل تلك المشاريع.

ثم لماذا لا يكون التدريب له نصيب في موازنات الدولة لكل وزارة على حدة وتحت إشراف جهة مستقلة بالتعاون مع الوزارات والهيئات التي تتولى الدولة الإنفاق عليها وبعد نجاح مثل تلك المشاريع يتم تخصيصها وطرحها للقطاع الخاص ليتولى إدارتها بالكامل فيما بعد.

نحن نعلم أنه في سنوات الطفرة كان هناك فائض في الإيرادات ولكن لا يعني عدم وجود فائض أن نتوقف عن التخطيط لإنشاء مشاريع عملاقة أخرى جديدة فيمكن تعويض التمويل من قبل شركات كبرى ترغب في الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة وهذا موجود في كل الدول تقريبا وهناك أمثلة كثيرة على مثل تلك المشاريع ومنها على سبيل المثال لا الحصر- مشاريع السكك الحديدية ومشاريع إسكان خاص بمنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة لما لهاتين المدينتين من مكانة في قلوب جميع المسلمين ومشاريع قطارات الإنفاق في كل المدن والأولوية لمنطقة مكة والمدينة وجدة والرياض ويتبعها جميع المدن بلا استثناء ومشاريع الحدائق العامة التي تدر دخلا من مرتاديها، وهناك مشاريع كثيرة جدا لا يتسع المجال لذكرها هنا.

صحيفة الوطن السعودية , الخميس 23 شعبان 1425 هـ الموافق 7 أكتوبر 2004 م العدد (1469) السنة الخامسة

مساهمات للقضاء على البطالة

موضوع البطالة هو حديث الساعة لوزارة العمل وهو الموضوع القديم المتجدد وأود أن أطرح في نقاشات بعض الافكار دعوة للنقاش لعلها تضيف جديدا في علاج مشكلة البطالة وبعد هذه المقدمة القصيرة دعونا نعود قليلا الى الوراء ففي فترة الطفرة كما يحلوا للبعض أن يسميها قامت الدولة بمشاريع جبارة مثل مشاريع الاسكان ومشاريع البنية التحتية والمشاريع الزراعية المختلفة تحت إشراف البنك الزراعي والمشاريع الصناعية تحت إشراف البنك الصناعي ومشاريع عقارية أخرى تحت إشراف بنك التسليف العقاري كل ذلك تم في فترة قصيرة من الزمن جعلت دولتنا في مصاف الدول الحديثة في إنشاءاتها ومشاريعها ومبانيها وطرقها وخدماتها مثل خدمات الاتصالات وغيرها وكانت بالفعل خطط تنموية طموحة استفاد منها المواطن والمقيم دون استثناء وهي تجربة قامت بها الدولة ونجحت فيها كل النجاح وكما يقول المثل ليس الهدف هو الوصول الى القمة ولكن الهدف هو المحافظة عليها وساهمت الدولة وتساهم بالعديد من القرارات التي تحث على توطين الوظائف بمعنى أن يشغلها مواطنون أي القيام بعملية الاحلال ولكن هذا الجزء من الخطط لا يكفي للقضاء على البطالة وخصوصا بعد تجربة وزارة العمل الحالية بعمل قيود للحد من الاستقدام ونقل الكفالات وغيرها من الاجراءات ولكن لماذا نعول على الاحلال دون الابداع وما أقصده بالإبداع هو تبني الدولة لمشاريع جديدة تستقطب المواطنين بجميع المهن مثل مشاريع سابك والجبيل وينبع على شرط سعودتها بأنظمة لا تقل صرامة عن الأنظمة المعمول بها في

القطاع الخاص مثل سعودة أسواق الخضار وسعودة أسواق الـذهب وسـعودة شركـات الأمـن الخاص فإذا تبنت الدولة مشاريع عملاقة خلاقة جديدة على غـرار مشـاريع الطفـرة السـابقة الذكر فسيكتب لها النجاح بشرط أن يكون التدريب مقدمة للإحلال ومن ضمن شروط إنشـاء مثل تلك المشاريع .

ثم لماذا لا يكون التدريب له نصيب في موازنات الدولة لكـل وزارة عـلى حـدة وتحـت إشراف جهة مستقلة بالتعاون مع الوزارات والهيئات التي تتـولى الدولـة الانفـاق عليهـا وبعـد نجـاح مثل تلك المشاريع يتم تخصيصها وطرحها للقطاع الخاص ليتـولى إدارتهـا بالكامـل فـيما بعـد. نحن نعلم أن سنوات الطفرة كان هناك فائض في الايرادات ولكن لا يعني عدم وجـود فـائض أن نتوقف عن التخطيط لإنشاء مشاريع عملاقة أخرى جديدة فيمكن تعـويض التمويـل مـن قبل شركات كبرى ترغب في الاستثمار في المجالات الاقتصـادية المختلفـة وهـذا موجـود في كـل الدول تقريبا وهناك أمثلة كثيرة على مثل تلـك المشـاريع ومنهـا عـلى سـبيل المثـال لا الحصرـ مشاريع السكك الحديدية ومشاريع إسكان خاص بمنطقـة مكـة المكرمـة والمدينـة المنـورة لمـا لهاتين المدينتين من مكانة في قلوب جميع المسلمين ومشاريع قطـارات الانفـاق في كـل المـدن والأولوية لمنطقة مكة والمدينة وجدة والريـاض ويتبعهـا جميـع المـدن بـلا اسـتثناء ومشـاريع الحدائق العامة التي تدر دخل من مرتاديها من المصطافين والزوار وهناك مشاريع كثيرة جـدا لا يتسع المجال لذكرها . وبإمكان المشاركين في صفحة نقاشـات ابتكـار أفكـار خلاقـة لعرضـها ومناقشتها. هذا ونتمنى التوفيق والنجاح للجميع.

منظمة سوق العمل الدولية

لماذا لا تظهر اتفاقية دولية لتنظيم سوق العمل حول العالم تمهد لظهور منظمة سوق العمل الدولية على غرار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات).

وتكون هذه الاتفاقية متعددة الأطراف تنص بنودها على تنظيم سوق العمل الدولي من خلال المفاوضات الجماعية بهدف التوصل الى اتفاقيات خاصة بسوق العمل وتهدف هذه الاتفاقيات الى تسهيل حركة العمالة والطاقات البشرية بين الدول وتخفيض الضرائب الخارجية على هذه العمالة بشكل عام حتى لا يحدث هناك ازدواج ضريبي يكون ضحيته العمالة المهاجرة. كما أن تقييد هجرة العمالة من بلد الى بلد آخر يعتبر عقبة أمام التجارة الدولية وأمام الشركات متعددة الجنسيات وعقبة أمام خلق شبكة متوازنة وعادلة من العلاقات التجارية الدولية والإنسانية.

ويكون لها مبادئ رئيسية مشابهة الى حد ما لمبادئ اتفاقية (الجات). ويمكن أن نلخص هذه المبادئ الرئيسية التالية:

(1) مبدأ عدم التمييز بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة التي تؤثر بدورها على التجارة الدولية وهو يعني التزام كل دولة عضو بإعطاء جميع الدول الأعضاء نفس الدرجة من الأفضلية التي قد تمنحها لأفضل شريك في سوق العمل وهذا الشرط يضمن المساواة في المعاملة بين جميع العاملين في سوق العمل ويمنع الحواجز الانتقائية على هذه العمالة. بحيث تمنع الرسوم والضرائب المفروضة على العمالة ورسوم التأشيرات.

(2) منع جميع أشكال القيود على حركة العمالة والطاقات البشرية بين الدول حيث يعتبر أن القيود على سوق العمل فيها نوع من الانحياز والتمييز بين البشر.

(3) ضرورة عودة الدول الأعضاء الى التشاور والتفاوض لحل ما قد يطرأ من نزاعات وخلافات حول سياسات سوق العمل من خلال منظمات العمل والنقابات العمالية المختلفة. ولابد من توفير الإطار المؤسسي اللازم لتمكين الدول الأعضاء من إجراء المفاوضات والمناقشات حول السياسات العمالية وتخفيض الحواجز المفروضة على سوق العمل الدولي.

ولهذا تقوم الدول بإعداد قائمة بالمزايا التي ترغب في الحصول عليها والأخرى التي ترغب في منحها لعمالة الدول الأخرى ولا يمنع أن تأخذ طابعاً ثنائياً في بدايتها إلا أنها ينبغي أن تكتسب بعداً دولياً متعدداً لأنها تعمم على جميع الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقية. كما ينبغي أن تتم جولات من المفاوضات بين الدول الأعضاء للعمل على التوازن في سوق العمل وتبادل الخبرات من خلال تنمية الموارد البشرية والعلاقات الإنسانية.

ويكون الهدف من جولات المفاوضات هو تخفيض جميع أنواع الضرائب ورسوم التأشيرات المفروضة على العمالة المهاجرة من دولة الى أخرى بحيث يؤدي ذلك الى تقارب معدلات الأجور والمرتبات لمختلف التخصصات المتشابهة حول العالم من خلال التعاون مع النقابات المهنية المتعددة وفي جميع دول العالم.

كما ينبغي على الدول العظمى في هيئة الأمم المتحدة أن تقوم بتشريع إصلاح سوق العمل العالمي. كما ينبغي أيضاً أن تقوم الدول الموقعة على الاتفاقية بالتركيز على إزالة و/أو تقليص عدد كبير من القيود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المفروضة على سوق العمل.

كما ينبغي أن تضع في الاعتبار أهمية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وسياسات التحديد الاختياري لحركة هجرة العقول بين الدول وهجرة العمالة المختلفة.

كما تقوم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية إلغاء جميع القيود التي تفرضها الدول على الاستثمار الشخصي في الأسهم والسندات داخل جميع الدول. وتسهيل نشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تلتزم بتوحيد أسعار المهن المختلفة طبقاً لمبدأ العرض والطلب حول العالم.

إذا ما نجحت هذه المنظمة في تحرير سوق العمل حول العالم من خلال الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف والتي لو وافقت الدول من خلالها على التخفيض الجماعي على الضرائب والرسوم باعتماد سياسات تستند الى قواعد منظمات العمل الدولية توافق من خلالها كل دولة على بعض القواعد الدولية الصادرة عن منظمات العمل الدولية فقد تكون بذلك قد حررت سوق العمل وعملت على التوازن الطبيعي في معدلات الأجور والمرتبات والقضاء على شبح البطالة والفقر الذي بدوره يولد الإرهاب والنزاعات بين الدول بل والحروب أيضاً. كما يلاحظ أنه من الصعوبة أن تقوم كل دولة على حدة بتخفيض القيود التي تفرضها على العمالة الوافدة لديها أو التمييز بين أجور خاصة بالعمالة الوطنية والعمالة الوافدة.

وهنا ستتخلص الدول من المعارضة المحلية القوية من قبل النقابات العمالية أو أصحاب النفوذ أو أصحاب المنشآت المحلية المعارضة للاستقدام لأن ذلك التخفيض من قبل الدول

الأعضاء وبالشكل الجماعي يمكن أن يبرر من كل دولة عضو على أساس الحاجة لفتح أسواق العمل مقابل تسهيل الوصول الى أسواق الدول الأخرى.

وبهذا تخلص الدول الى الأسلوب التعاوني الجماعي لأنه يقوم على قواعد سلوكية محددة قد تساهم في تخفيف البطالة وتحرير سوق العمل والقضاء على الإرهاب الذي يبني بعض أفكاره على الحقد والكراهية بين الشعوب.

وعندما توافق الدول الموقعة على هذه الاتفاقية فإنها تلتزم بعدم تغيير المعايير التعاونية الجماعية وهذا يساهم في زيادة التأكد وتقلل من مخاطر التذبذب العشوائي الذي يكون نتيجة سلوك دولة معينة وفي حالات معينة الأمر الذي يؤدي الى خلل في السياسات العمالية وسوق العمل.

ومن ناحية أخرى فإن وجود عدد كبير من الدول كأعضاء في هذه المنظمة وما يترتب عليه من وجود عدد أكبر من الصناعات المتأثرة في هذه الدول يجعل عملية التنسيق والتوفيق بين مصالح الدول الأعضاء أمر في غاية الصعوبة.

ونحن نعلم أن تحقيق هذا الحلم سوف ينجم عنه تعقيد وتأخير في المفاوضات متعددة الأطراف تحت مظلة هذه المنظمة ولكن في النهاية سيؤدي بدوره الى المساهمات الكبيرة من الدول لتحقيق سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي بدت الحاجة الماسة إليه بعد الحرب الكونية على الإرهاب وهذا سيكون بداية لتحرير سوق العمل من الدول والمنظمات وتحرر العمال من أرباب العمل.

ونستطيع هنا أن نلخص الأهمية الإستراتيجية لتصحيح الخلل في سوق العمل الدولي بما يلي:

هناك حاجة ماسة وأهمية إستراتيجية عاجلة لتصحيح الخلل في سوق العمل بين دول العالم.

إصلاح سوق العمل لابد أن يشكل حجر الزاوية في أجندة كل الدول التي تهدف الى الاستقرار.

اختفاء النعرات الطائفية التي تتبنى التفرقة العنصرية بين الطبقات العاملة وهناك أفكار تدعي بأن تراجع دور المواطنين السياسي والإنتاجي بسبب البطالة وبفضل العمالة الوافدة الأمر الذي يولد سياسة العنف والكراهية بين البشر.

اختفاء النظرة السوداوية التي تقول إن الاعتماد على قوة العمل الوافدة لا يبشر بمستقبل للسكان الأصليين.

القضاء التام على معسكرات العمل من الوافدين في بعض الدول مما يساهم في بناء مجتمع حضاري منتج وفعال.

خلق نوع من المنافسة الشريفة التي تؤدي الى رفع مستوى ما يسمى بالعمالة الرديئة غير المدربة والمدعومة محلياً التي غالباً ما تطرد العمالة الجيدة من سوق العمل.

التخلص من مقولة العمالة الوافدة الأجنبية الرخيصة تطرد العمالة الوطنية غير الرخيصة حيث سيكون هناك توازن طبيعي لسوق العمل وحوافزه.

قيام تجمعات سكانية تتمتع بخصائص المجتمع المتناسق حتى لا يؤدي اختلاف الجنسيات الى صراع ثقافات وعادات وقيم بل وحروب أهلية ايضاً.

منع قيام أفكار عنصرية أو إرهابية بين السكان والتي تتبنى مقولة من أجل إيقاف مسار ضياع مجتمعات المنطقة الأصلية يجب ترحيل العمالة الوافدة الأجنبية لأنها تضعف قدرة المواطنين على تقرير مصيرهم والدفاع عن مصالحهم وتأمين مستقبلهم.

صحيفة إيلاف الإلكترونية 02-06-2005م

التخلص من الكبرياء يقضي على البطالة

الحاجة ام الاختراع هذا المثل ينطبق على العديد من أوجه الحياة ومنها البطالة التي كثر الحديث عنها هذه الايام فالموضوع يستحق الاهتمام والبحث المستمر ولكن دون تحميل طرف المسؤولية على حساب الطرف الاخر فالعملية لها أطراف ثلاثة كأضلاع المثلث وكل ضلع مستند على الضلع الآخر وهذه الاضلاع هي صاحب المشكلة(العاطل عن العمل) وصاحب العمل (مؤسسات وشركات القطاع الخاص) والدولة ولكل من هذه الاطراف ظروفه الخاصة وليست بخافية على الجميع ولنتدارس ظروف كل طرف لنصل الى الهدف وهو تخفيض البطالة الى الحد الادنى مع مراعاة ظروف كل طرف فصاحب المشكلة هم من الشباب الباحثين عن وظيفة، وكل منهم له ظروفه الصعبة، ومعاناته المريرة على الرغم من مؤهلاته الجيدة، وينظر الى المتعاقدين أو الوافدين وهم يعملون في الوظائف التي يتطلع إليها هؤلاء الشباب السعودي فمن حق هذا الشاب ان ينظر الى ذلك بأحقيته للعمل في بناء اقتصاد بلاده ولكن في نفس الوقت يجب أن لا يلوم الشركات الوطنية قبل أن يتوثق فهذه الشركات ترغب في عمل الشباب السعودي لديها ولكن بشروط عمل المتعاقدين لان قطاع الاعمال الحرة مبني على أساس الربح والخسارة فنظام السوق الحر لا يرحم والمنافسة على أشدها لذا نلتمس العذر اذا طالب صاحب العمل الشباب السعودي .

أولا برواتب لا تزيد عن رواتب المتعاقدين

ثانيا الالتزام بالدوام بالنسبة للحضور والانصراف مثل التزام المتعاقدين , ثالثا الانتاجية فاذا تمتع الشاب السعودي بالإنتاجية كنظيره من المتعاقدين فلابد من أن يجد طريقه ليحل محل المتعاقد مهما كانت ظروف هذا المتعاقد رابعا نظام الكفالة الذي يعطي لصاحب العمل الحق بعدم سفر المكفول خارج البلاد إلا بأمره بموجب أنظمة الخروج والعودة ولا يستطيع أن يعمل لدى الغير الا بعد موافقة صاحب العمل فاذا التزم الشاب السعودي بالشروط المذكورة أعلاه فإننا نعتقد جازمين أن صاحب العمل سيفضله على غيرة , فالندية في التعامل تفقد المواطن المتقدم للعمل فرصة وظيفية وهناك سبب آخر تجعل صاحب العمل لا يرغب في توظيف الشاب السعودي وهو مادة في نظام العمل والعمال تنص على "اذا انتهت خدمات المتعاقد لدى مكفولة فيحظر عليه القيام بنفس العمل لدى أي جهة أخرى لمدة عامين حتى لا يقع الضرر على صاحب العمل ويكون منافسا له حيث يعرف من أسرار العمل ولاسيما ان معظم المؤسسات هي من الحجم الصغير فيخشى أن يقع عليه ضرر , وأما بالنسبة لقول بعض الكتاب أن هؤلاء لا يستطيعون الانتظار أكثر مما انتظروا، فبعضهم يبحث عن عمل منذ سنوات، أقول لهم أن الخلل في الشخص العاطل عن العمل نفسه أكثر من بقية الاطراف التي ذكرناها أعلاه وهل يعقل ان يبحث شخص عن عمل مدة خمس سنوات دون جدوى الا اذا كان هذا الشخص لن يقبل بأي عمل ولن يقبل بأي راتب ولن يقبل بأي دوام ولن يقبل العمل في أي مكان بل يريد الوظيفة أن تأتي اليه على طبق من ذهب . وأما بالنسبة لمخاطر الفراغ والفقر فالمثل يقول الحاجة ام الاختراع فلو شعر هذا الطالب للوظيفة بالحاجة فعلا لوجد مائة وظيفة ووظيفة وكما يعلم الجميع أن هناك عادات وتقاليد تمنعنا

من العمل كصناع أو عمال أو أصحاب مهن والسؤال الذي يطرح نفسه متى نستطيع أن نتخلص منها؟ ورغم كل ذلك نجد هناك أصوات تطالب بدفع رواتب للعاطلين عن العمل من أبناءنا فبدلا من أن نحثهم على العمل نطالب الدولة أكثر مما تطيق بدفع رواتب لأناس لا يعملون بحجة البطالة وعدم توفر فرص عمل إن فرص العمل موجودة لمن يتنازل عن كبريائه قليلا ويجد ويجتهد وأنصح كل شخص لم يجد له عمل أن يذهب الى السوق ويتأمل كيف يعمل الناس , بل يذهب الى الحرمين الشريفين وينظر الى المنطقة المركزية فيهما وكيف تعمل الناس من كل الاجناس والالوان يعملون ويرتزقون فالمرأة العجوز ذو الستين خريفا تبسط في السوق وتعمل والكهل ذو الستين يبيع المساويك ويرتزق والطفل الصغير يبيع الماء البارد والعصير ويرتزق ومن كل الفئات أما البحث عن وظيفة لن تجدي نفعا وكما يقول المثل ماحك جلدك مثل ظفرك فتولى انت جميع أمرك . وهناك من يطالب بقوانين صارمة لا تستعطف رجال الاعمال ويرون أن هناك تناقض بين وجود فئة غنية وبأموال ضخمة وبين وجود فئة كبيرة من الشباب الذين أقفلت في وجوههم أبواب التوظيف وفرص العمل الشريف وكأنما هذا الغني لم يجمع هذا المال ريال بعد ريال ومن ثم نطالب بأنظمة تجبره على دفع رواتب ووظائف للعاطلين عن العمل فلو جلس هذا محل هذا لوجد أن الامر أصعب من أن يحتمل. لا ننسى طبعا أن كلا الفئتين هم من السعوديين ويعيشون تحت نفس الظروف فهذا أصبح رجل أعمال وبنى تجارته وحقق رأس مال كبير وأما الاخر لازال يبحث عن وظيفة وليعلم الانسان أن صاحب الوظيفة مهما كان الراتب الذي يتقاضاه لن تجعل منه

رجل أعمال الا إذا مارس العمل الحر ولن يحصد الملايين دون أن يستخدم الآخرين لخدمة أعماله وتنمية تجارته والسهر عليها.

فأبواب الاستثمارات مفتوحة في الداخل كما هي في الخارج فبدلا من الضغط عليهم نأمل أن نستعطفهم ونبين لهم مصلحة الوطن والمواطن وبدلا من الضغط عليهم أو الحجر على أموالهم فما الحجر الا على السفيه أما العاقل فلا حجر على ماله وجاء الامر الالهي الى الرسول بقوله ولو كنت فظا غليظ القلب لأنفضوا من حولك هكذا علمنا الاسلام فلا الانظمة الصارمة تحل المشكلة ولا التساهل يحل المشكلة بل الوسطية وجعلناكم امة وسطا وهو ما تطالب به الدولة من تحقيق نسبة "سعودة" معقولة ويجب أن لا ننسى أننا نعمل في ظل نظام اسلامي حر فكثرة الانظمة تفقد هذه الحرية معناها . أما بخصوص من يطالب برفع الحد الأدنى لرواتب السعوديين في الشركات إلى الحد المعقول فالمعقول في رأينا هو سياسة العرض والطلب وعندها فقط سنجد أن أصحاب رؤوس الأموال سيقفون مع المواطن لتنمية اقتصاد الوطن ويتحملون شيئا من هذا العبء ويتنازلون عن شيء من أرباحهم لحل مشكلة البطالة.

مصطفى الغريب – الرياض

إصلاحات سوق العمل

عندما أطل شبح البطالة برأسه على دول مجلس التعاون الخليجي بدأت الحكومات تبذل جهوداً لإيجاد المزيد من فرص العمل لمواطنيها وبدأت توفر لهم فرص التدريب والتأهيل الفني والتقني والإداري وفرص استحداث وظائف جديدة وهذا يعني أن هذه الدول تتبنى مبدأ التجربة والخطأ في علاج العديد من مشكلاتها أي غياب التخطيط السليم قبل وقوع المشكلة.

وأول ما اهتدى إليه أصحاب القرار هو عملية "الإحلال" أي أن يحل المواطن بديلاً عن الوافد وفرض الرسوم والضرائب على الوافدين لينشأ ما أصطلح عليه صندوق تنمية الموارد البشرية لتمويل عمليات التدريب والتأهيل الفني دون دراسة الآثار السلبية على عملية الإحلال نفسها وعملية فرض الرسوم والضرائب وبالتالي المشاكل المستقبلية التي ستواجه هذه الدول وبعدها ستتبنى نفس سياسة التجربة والخطأ في إيجاد الحلول لتقع فيما أصطلح عليه بالحلقة المفرغة التي سنتناولها بالشرح والتفصيل لاحقاً.

ويبدوا من ظاهر الحلول التي اتخذت أنها ستعالج المشكلة ولكن في بعدها الإستراتيجي والبعيد المدى لن تحل المشكلة ولهذا بدأ الخبراء والمفكرين في الاجتهاد لإيجاد حلول تكون أكثر واقعية وعملية وأقرب إلى العلاج الطبيعي منه الى القسري وهو تفعيل دينامية السوق في المنافسة وتأهيل المواطن بصورة طبيعية وليس قسرية.

لهذا تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً حقيقياً في توفير فرص العمل لمواطنيها خلال العقود القادمة استشراقا للمستقبل، ومن المتوقع أن يدخل سوق العمل في دول الخليج العربي أعداد كبيرة تتدرج من مئات الآلاف الى الملايين لأول مرة والعديد منهم سيكون من الشباب الخليجي الباحث عن العمل وقد تخرج حديثاً من جهات متعددة كما وسيكون الخريجين من الجنسين.

وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي نجد أن هناك وظائف جديدة تم استحداثها ولكن تتطلب نوع من التأهيل والتدريب وهذه الوظائف تضاعفت عدة مرات مقارنة بوظائف الأعوام السابقة ولكن نسبة تضاعف الوظائف هذه لا تكفي لإيجاد فرص عمل لجميع الخريجين والعاطلين عن العمل.

ويحتدم الجدل بخصوص المهارات اللازمة للتنافس على الوظائف الحكومية منها ووظائف القطاع الخاص وخصوصاً تلك التي تدفع رواتب مرتفعة نسبياً، ولكن من الواضح أن فرص العمل المتاحة ستكون في عددها أقل من عدد الخريجين أو العاطلين عن العمل وهذا سيؤدي في النهاية الى وجود بطالة بين صفوف الخريجين والعاطلين عن العمل إلا إذا حدثت معجزة أو ثورة إدارية أو أي أسباب قدرية أخرى على اعتبار أن الأرزاق بيد الله خالق هذا الكون البديع.

وهنا يتبادر الى الذهن عدة تساؤلات منها:

هل سيجد هؤلاء الباحثون عن العمل الوظائف التي تحقق طموحاتهم؟، فيما يتعلق بالأجور واستخدام مهاراتهم؟ هل ستكون دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تزويدهم

بوظائف كافية؟ إن كانت الإجابة بالنفي، فإنهم سيواجهون البطالة، أو سيبقون في وظائف غير مرضية، لا تكافئهم بما يستحقون، أو سيجبرون على الهجرة من دولهم للبحث عن فرص أفضل في دول أخرى رغم وجود الوافدين من جميع دول العالم في دول مجلس التعاون الخليجي.

إن الغرض من هذه المقالات هو محاولة استكشاف كيف يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تواجه هذا التحدي في إيجاد فرص العمل، وسوف نستعرض في هذه المقالات أهم دعائم الإصلاح وبشكل تفصيلي ولكي ينجح الإصلاح في إقامة "دورة حميدة "من الازدهار المتزايد، يشترط أن يكون شاملاً ومتكاملاً في آن واحد.

والإصلاح الشامل يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تفكر بمنظور واسع فيما يجب عمله لضمان الازدهار، فلا يوجد حل واحد يحقق المعجزة، ولا عصا سحرية تقلب الأحوال على رأسها، أما الإصلاح المتكامل فيعني أن كل جهود الإصلاح يجب أن تدعم بعضها البعض وتسهم في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير وظائف للمواطنين تتميز بالنوعية العالية والرواتب الجيدة وطبقاً لقواعد دينامية السوق الحر.

وبالتالي ستستفيد قطاعات المجتمع المختلفة من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، فالمواطن الخليجي من أصحاب المهارات المنخفضة يواجه صعوبات عسيرة، لأن عبء البطالة يقع عليه أكثر من غيره، وليس أمامه إلا قلة من خيارات التوظيف، ومن ناحية أخرى، ستتكون الأغلبية العظمى من المنضمين الجدد إلى سوق العمل من أصحاب المهارات المتوسطة والعالية، وهم سيتوقعون الحصول على الوظائف التي تتماشى مع تعليمهم وخبراتهم.

وفي هذا الإطار، ينطوي الإصلاح الشامل والمتكامل على ثلاثة دعائم أو عناصر رئيسية تلبي حاجات المواطنين الخليجيين من مختلف مستويات المهارة وهي كما يلي:

- ❖ إصلاح سوق العمل سيضمن أن المواطنين الخليجيين، وبصفة خاصة ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، سيستفيدون من النمو الاقتصادي ولن يواجهوا عقبات هيكلية تعترض عثورهم على الوظائف.
- ❖ الإصلاح الاقتصادي سيحفز خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص، خصوصاً الوظائف ذات الأجر العالي والمتوسط للمواطنين الخليجيين أصحاب المهارات العالية.
- ❖ إصلاح التعليم والتدريب سيرتقي بالمهارات والمعرفة والسلوكيات، من أجل المساعدة على نقل أكبر عدد ممكن من المواطنين الخليجيين إلى الوظائف ذات الراتب المرتفع، كما سيضمن زيادة إنتاجيتهم ويجعلهم خياراً جذاباً أمام أرباب العمل من القطاع الخاص.

ومن الناحية النظرية يبدوا الطرح السابق كلام جميل ولكن عند التطبيق العملي على أرض الواقع تنشأ عقبات بحاجة الى قرارات مؤلمة وحكيمة ومبنية على دراسات ورأي خبراء في شتى المجالات واعتراف بالحقائق والمسئولية عن الأخطاء لنواجه الإصلاح الشامل والمتكامل ونبدأ التخطيط على أسس سليمة واضعين أمامنا الفرص والتهديدات ونقاط القوة ونقاط الضعف.

ومن الحقائق التي يجب أن نعيها هي أن نموذج دول مجلس التعاون الخليجي الاقتصادي الحالي لن يكون قادراً على إيجاد الوظائف الكافية للمواطنين الخليجيين لأن الاعتماد التاريخي على وظائف القطاع العام لم يعد ممكناً كما كان سابقاً ونموذج مشاريع القطاع الخاص التي تعتمد على العمالة منخفضة الأجر لا يخلق فرص عمل للمواطنين الخليجيين داخل دول مجلس التعاون الخليجي لخصوصية طلباتهم وارتفاع أجورهم ورواتبهم.

ولهذا نحن بحاجة الى تغيير النموذج الاقتصادي الحالي الذي يتطلب إصلاحاً شاملاً ومتكاملاً لضمان أن يكون القطاع الخاص هو المحرك لنمو الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي سواء في الدول مجتمعة أو في كل دولة على انفراد وترك آلية السوق تعمل بشكل طبيعي مع تبني شعار العدل والمساواة بين الكفاءات الإدارية والفنية والمهنية لشغل الوظائف في القطاع الخاص ونترك شعارات تبنيناها وما زلنا مثل بحرنة وقطرنة وأمرته وعمننة وكوتنه وسعودة وغيرها.

إن إصلاح سوق العمل خطوة مهمة، لأنه يصحح أوجه الخلل الأساسي في تركيبة سوق العمل، بما يضمن أن المواطنين الخليجيين يمكنهم التنافس بفعالية على الوظائف المتاحة وليس بالإحلال القسري وعبر قوانين وأنظمة تعطل ديناميية السوق الحر، ومجابهة تحديات سوق العمل تتطلب إزالة فروق التكلفة بين المواطنين الخليجيين والوافدين في شريحة قطاع الرواتب المنخفضة، وكذلك إزالة القواعد الجامدة التي تحكم سوق العمل.

كما ينبغي علينا أن نأخذ بتوصيات خبراء صندوق النقد الدولي الذي أبدى العديد من المراقبين الدوليين قلقهم من أن حجم القطاع العام قد وصل إلى التشبع بالفعل في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ذلك مثلاً تقريراً نشره صندوق النقد الدولي مؤخراً يقول إن الإستراتيجية المطبقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي لاستيعاب أعداد كبيرة من المواطنين في القطاع العام "قد وصلت عملياً إلى منتهاها لأن إجمالي تكلفة الأجور قد بلغ مستويات مفرطة لا يستطيع الاستمرار معها في الارتفاع."

يضاف إلى ذلك أنه إذا لزم على القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي أن يحاول استيعاب المنضمين الجدد إلى سوق العمل، عن طريق الحفاظ على الحصة المخصصة حالياً للمواطنين الخليجيين، والتي تبلغ نسبتها 40 بالمائة في بعض الدول وزادت حسب قوانين العمل الجديدة في بعض الدول الأخرى الى 75 بالمائة، سيتعين على القطاع العام أن ينمو بأكثر من 8 بالمائة سنوياً الى 16 بالمائة طيلة السنوات العشرين المقبلة، أي من أربعة أضعاف الى ثمانية اضعاف الزيادة التي حققها خلال العقد الماضي.

وتحقيق ذلك يبدوا مستحيلاً ويستدعي زيادة حصة الإنفاق الحكومي المخصصة للرواتب، مما يتعارض مع متطلبات الاستثمار في الميادين المهمة الأخرى، مثل الصحة والتعليم والأمن والأشغال العامة. وإلى جانب ذلك، فإن زيادة وظائف القطاع العام نادراً ما تضيف إلى الثروة الإجمالية في البلاد، بل بالعكس، يتنافس القطاع العام على الموارد مع القطاع الخاص، الذي هو عصب الاقتصاد المنتج الذي يحقق الرخاء.

من الجلي تماماً أن نموذج دول مجلس التعاون الخليجي التقليدي المتمثل في توفير احتياجات مواطنيه من خلال وظائف القطاع العام لم يعد خياراً ممكناً وأن توفير احتياجات المواطنين الخليجيين من خلال وظائف القطاع الخاص والمحرك للاقتصاد عبر القوانين والأنظمة القاسية بحق أصحاب هذا القطاع لم يعد ايضاً خياراً ممكنا فما هو الخيار الممكن؟

موقع قناة العربية 02-11-2005م

حب أو لاتحب فأنت أجنبي

أنظمة وقوانين الجنسية التي تم تطبيقها مؤخراً في بعض دول الخليج العربي حرمت الكثيرين من محبي هذه الدول أن يحملوا جنسيتها، حقيقة واقعة أصابت العديد من المقيمين بالإحباط لاستمرار النظرة الدونية لكل ما هو غير خليجي رغم أن الكثير منهم يشعر بالانتماء والحب والولاء والوطنية.

لقد مر أكثر من عام على تطبيق هذه الأنظمة والقوانين، ولم يتم تجنيس إلا عدد قليل جداً وهذا يعني أن الأنظمة والقوانين الجديدة تم تفصيلها على فئة محددة جداً من البشر، ورغم طول فترة البحث والدراسة إلا أن المستفيدون من تلك الأنظمة والقوانين فئة قليلة جداً، فهل الاعتبارات الأمنية هي الفيصل في الأمر أم أن هناك اعتبارات أخرى، ولهذا يتم التعامل مع كل حالة على حدة وفق مبررات معينة ودراسات وإحصائيات تتولى فيها الدولة تحديد عدد المستفيدين ونوعيتهم المهنية ومتطلباتهم.

إن العمل على مشروع تجنيس بعض المقيمين في بعض دول الخليج العربي أخذ من الدراسة أكثر من أي مشروع آخر، أما النتائج فهي أقل بكثير من حجم الدراسات والوقت الذي استغرقته وكانت الحجة أن التجنيس في حد ذاته يؤثر على التركيبة الديموغرافية السكانية وبالتالي تتأثر وتؤثر في طبيعة المجتمع وتجاهل المعدون لهذا النظام، سرعة التطور والتغيير في المجتمع من خلال القنوات الأخرى والتي تعتبر أكثر تأثيراً وأكثر خطراً من الاهتمام بجانب التركيبة الديموغرافية عن طريق التشدد في أنظمة وقوانين الجنسية.

ولهذا نرى أن بعض هذه الدول غير معذورة في تطبيق سياسات متشددة في التجنيس وفي وضع وتطبيق سياسة سكانية وتبني إستراتيجيات وبرامج وخطط وإجراءات متعددة وصارمة من خلال وضع أهداف كمية ونوعية قابلة للمتابعة والقياس والتقييم الموضوعي وكأن هذه الدول داخل مختبر صغير لدراسة الجينات وآثار التزاوج بينها وما سوف يترتب عليها من سلوك متوقع الأمر الذي يناقض طبيعة وسرعة التطور الذي يعم سائر القارات في الكرة الأرضية.

ومهما حاولت الدول في سعيها الدؤوب لتبني سياسات للعمل بموجبها كي تستقر نسبة من المهاجرين وتحدد بناء على قدرة الدولة على الاستيعاب والاندماج وتبني سياسة سكانية بعيدة المدى تأخذ حتمية تجنيس عدد من الوافدين ، فليست هناك هجرة لم تترك أثرا بشريا وثقافيا , ويمكن أن يكون ذلك الأثر إيجابيا إذا كانت سياسة التوطين في حدود الاستيعاب والقدرة على الإدماج والاندماج الحقيقي في المدى البعيد ولكن التشدد في تبني سياسات وأنظمة تحد من الاستفادة من العناصر البشرية الفعالة سيجعل هذه الدول تراوح مكانها إذا لم تحاول الاستفادة من هجرة العلماء اليها بل وتوطينهم فيها .

ومهما حاولت الدول من خلال المجالس الوطنية والإقليمية والمركزية في تبني وتنسيق السياسة السكانية ومتابعة أدائها، وتقييمه بشكل منتظم ومستمر وتوفير جميع الأدوات وتوظيف الآليات القادرة على تحقيق الأهداف الكمية للسياسة السكانية إلا أن ذلك لن يخلق مجتمع مثالي أو ذو صفات معينة ولن تستطيع أي دولة من تحقيق هذه الطموحات

لأنها في الواقع تعارض النمو الطبيعي للأجناس البشرية ولن تحد من الهجرة الطبيعة والتزاوج الطبيعي بين البشر.

وبدلاً من إيجاد سياسات مبنية على إستراتيجيات كي تعالج الخلل السكاني في هذه الدول رغم الحاجة الماسة لذلك إلا أن بعض هذه الدول تتبع سياسات متشددة كي يزداد الخلل السكاني تفاقماً، ولن تستطيع هذه الدول من إيقاف الزحف المتقدم نحو الخليج طالما هناك قطرة بترول واحدة يمكن الاستفادة منها في تزويد الطاقة العالمية.

ولكن الجميع سوف يغادر هذه المنطقة إذا نضب هذا المعين إن لم يتم توطين حزء منهم ليعملوا في مجالات يمكن الاعتماد عليها لتحقيق إيرادات تتبنى وسائل الإنتاج والتصنيع والتكنولوجيا وبالتالي هذه الدول بحاجة أكثر من غيرها لتفتح المجال لاستقطاب العلماء ورجال الأعمال والاستثمارات في شتى المجالات حتى يكون هناك نهضة شاملة تعتمد على العنصر البشري أكثر من اعتمادها على مصدر لابد أن ينضب يوماً ما، لتستمر الحياة على هذه البقعة الهامة من العالم.

صحيح أن التجنيس قرار سيادي والدولة تمنح الجنسية وفق شروط تعتمد على دراسات وإحصائيات، ولكن ليس بمثل هذا التشدد الذي لو كان فيه خير لقامت الدول المتقدمة في العالم بتبنيه، بل يجب أن نسير على خطى الدول المتقدمة التي استفادت كثيراً من أنظمة الجنسية التي تطبقها، ولهذا يمكن القول إن العلماء أصبحوا غرباء في بلاد الإسلام ليتوطنوا في بلاد الغرب وما سر تقدم الدول الكبرى إلا بسبب هجرة العلماء لينعموا بالحرية والعدالة والديموقراطية التي نادى بها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان.

وقد قال بعض الرحالة العرب عندما سأل عن الغرب "وجدت إسلاماً ولم أجد مسلمين", ولذا يمكننا القول إن الإسلام أصبح غريباً في بلاد المسلمين وتوطن في بلاد الغرب لدرجة أننا ننعت المسلمين من غير المواطنين في دول الخليج العربي بالأجانب، ولهذا يمكننا القول إن دول الخليج تتبع مقولة "حب أو لا تحب فأنت أجنبي".

صحيفة إيلاف الإلكترونية 13-01-2006م

الحلقة المفرغة كيف نكسرها؟

يؤمن الكثير من الاقتصاديين بمبادئ السوق الحر كوسيلة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال نمو القطاع الخاص وينصح العديد منهم بعدم تدخل الدول في فرض قيود عليه من خلال أنظمة وقوانين قد تكون ظالمة أو قاسية وبدلاً من ذلك يتم النصح والمشورة والتركيز على دعم هذا القطاع في إيجاد التسهيلات اللازمة لينمو ويزدهر فينمو معه الطلب على الوظائف للتخفيف من معاناة العاطلين عن العمل وإيجاد فرص جديدة للخريجين ولكن مشكلة الاقتصاد في السياسة حيث يتدخل السياسيون لتحقيق أهداف سياسية قد تضر بالاقتصاد.

وتزخر كتب الاقتصاد بنظريات إصلاح سوق العمل ولكن الدارس لهذه النظريات يخرج بتصور شامل معتقداً أنه لا يوجد حل واحد يحقق المعجزة ولا عصا سحرية تقلب الأحوال على رأسها وإنما كل الجهود يجب أن تدعم بعضها البعض وتسهم في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير وظائف للمواطنين تتميز بالنوعية العالية والرواتب الجيدة وطبقاً لقواعد دينامية السوق الحر التي تنص على إتاحة فرص العدالة والمساواة بين بين الجميع ومنها وظائف القطاع الخاص سواء للمواطنين أو للمقيمين حتى تكون المنافسة شريفة وبناء على الكفاءة والإنتاجية والتكاليف .

وعندما يكون آداء القطاع الخاص قوياً فحتماً ستخلق فرص عمل جديدة يتنافس عليها الجميع دون تفرقة أو تمييز بين مواطن ومقيم وبالتالي سنكتشف أن استفادة المواطنين

الخليجيين من ذلك النمو سيكون كبيراً وأن عدد الوظائف المتاحة لهم ستكون في ازدياد مستمر وبالتالي تزول معها النعرات الطائفية والقبلية وبزوالها يتحقق الإخاء والرخاء والنمو والازدهار.

وإذا استطاعت آلية السوق من رفع الحد الأدنى من الأجور من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية كي لا يعتمد نموذج العمل في مشاريع القطاع الخاص على الوظائف منخفضة الأجر المتمثلة في العمالة الوافدة التي يعتقد أنها تحل محل العمالة المواطنة دون الاعتراف بدورها في نمو الاقتصاد وبالتالي يستطيع المواطنون أن يدخلوا سوق العمل من خلال قدرتهم على التنافس بنجاح على الوظائف الجديدة التي يفترض أنها تعتمد على الوظائف متوسطة الدخل أو مرتفعة الدخل ومن الإنصاف أن نقول أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع باقتصاد متنام لكن أغلب المواطنين لا يرون فوائد هذا النمو.

إن نموذج مشاريع القطاع الخاص الحالية رغم تنام الاقتصاد الخليجي لن يستطيع توفير وظائف كافية للعمالة الوطنية والتي تقدر بعض الدراسات تعدادهم بمليون مواطن خليجي سيبحثون خلال السنوات العشر المقبلة عن وظائف جيدة الأجر وتحقق طموحاتهم.

ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي زيادة في البطالة والبطالة المقنعة إذا لم يتم إدخال إصلاحات كبيرة، فقد بدأت المشاكل في الظهور حالياً، ومستويات البطالة مرتفعة ومتواصلة في الارتفاع في جميع دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء ولكن بنسب متفاوتة من دولة الى أخرى وهي مرشحة للارتفاع إذا لم يتم عمل شيء إزاء ذلك.

ومع أن هذه التوقعات مثيرة للقلق، إلا أنها قد لا تكشف بالكامل عن مدى خطورة المشكلة، ذلك لأنه من ضمن المواطنين الخليجيين العاملين اليوم، يعمل ثلثهم في وظائف لا تفي بمستويات مهارتهم، وستزداد هذه النسبة إلى معدلات أعلى بحلول الأعوام القادمة إذا بقيت الأوضاع الحالية على حالها.

إن التوقعات الاقتصادية مثبطة للآمال، وفي الوقت الذي حقق الاقتصاد الخليجي بعض النمو إلا أن متوسط أجر الطبقة العاملة من المواطنين تقلصت هذا يعني أنهم لا يستطيعون كسب دخل يتماشى مع تعليمهم، وخبرتهم، وتطلعاتهم، والتضخم الاقتصادي بشكل عام، وإذا استمرت هذه التوقعات وما يقابلها من توجهات على حالها فقد ينخفض متوسط أجر الفرد رغم الزيادة في الرواتب التي حصلت في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً.

إن جوهر المشكلة يكمن في أزمة الحلقة المفرغة، فماهي الحلقة المفرغة التي تتسبب في هذه المشاكل الاقتصادية الخطيرة؟ وهل نستطع كسرها؟ ويمكن تلخيص معنى الحلقة المفرغة بالقول إن القطاع العام تولى القيام بدور الراعي لمواطنيه خلال السنوات الماضية، وبالتالي بات الخليجيون يتوقعون أن القطاع العام سيوفر لهم وظائف آمنة تضمن الأجور المرتفعة لهم ولأبنائهم دائماً. ونتيجة لذلك، لا تشعر إلا قلة من الخليجيين، وخصوصاً الشباب منهم، بحافز قوي للبحث عن وظائف في القطاع الخاص.

وفي الوقت نفسه، يستند النموذج التجاري لمشاريع القطاع الخاص على أساس العمالة الرخيصة منخفضة المهارات الوافدة من الخارج، ولا توجد إلا قلة ضئيلة من المشاريع

التجارية الخاصة التي تشعر بضرورة الاستثمار في تدريب المواطنين الخليجيين أو في إيجاد وظائف عالية الأجر لهم، لأنه لا يزال من المربح لها الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة والرخيصة والمتوافرة بأعداد تكاد تكون غير محدودة، وبالتالي فإن ثلاثة من أصل أربعة من جميع وظائف القطاع الخاص يشغرها عمالة غير وطنية، في حين لا تزيد إنتاجية العامل في القطاع الخاص عن ثلث معدلها في بعض الدول المتقدمة.

ولهذا فإن معدلات البطالة بين المواطنين ستواصل الانفجار إذا تواصل الخلل في سوق العمل ومن أجل معالجة أداء القطاع الخاص المنخفض في إيجاد الوظائف للمواطنين الخليجيين، تفرض الحكومات الخليجية عليه مجموعة من اللوائح التي تجبر المشاريع التجارية الخاصة، بموجب النظام والقانون، على توظيف المواطنين الخليجيين. وفي حين أن هذه اللوائح حققت بعض الفعالية في دعم توظيف المواطنين في المدى القصير، فإنها تؤدي أيضاً إلى نتائج معاكسة على المدى الطويل.

فعن طريق هذه اللوائح والنظم تدير الحكومات الخليجية بشكل تفصيلي القرارات التي تتخذها المشاريع التجارية، مما يعيق قدرتها على النمو وإيجاد وظائف أكثر، علاوة على ذلك، فإن إدراك المواطنين الخليجيين أن الوظائف محجوزة بشكل محدد لهم، فإنهم لا يشعرون بضغط كبير لتحسين أدائهم، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات إنتاجيتهم ويساهم في تشجيع تبنيهم لسلوك غير ملائم تجاه العمل، وذلك بدوره يجعل المواطنين الخليجيين أقل جاذبية كموظفين في المشاريع التجارية الخاصة.

وبالتالي ترتفع نسبة البطالة بين المـواطنين الخليجيـين الأمـر الـذي يجـد القطـاع العـام نفسـه مضطراً مرة أخرى لدخول سوق العمل وتزويد الوظائف لمواطنيه ولـو عـلى حسـاب الكفـاءة والإنتاجية والتكاليف، وتبـدأ الـدورة مـرة أخـرى في هـذه الحلقـة المفرغـة، وإذا سـمح لهـذه الدورة بالاستمرار، سينجم عنها دوامة من تفاقم البطالة والبطالة المقنعة، وانخفـاض الأجـور، والضغط على الموارد العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقـد يتحـول الوضـع إلى زيـادة المشقة على المواطنين الخليجيين أو نقص في خدمات القطاعات الضرورية الأخرى.

وحتى لا يصبح هذا أمراً واقعاً فلابد من كسر الحلقـة المفرغـة لتبـدأ دورة اقتصـادية حميـدة وإن احتاج الأمر الى العمل الشـاق والمرونـة وتبنـي سياسـات يتكيـف بموجبهـا المـواطنين مـع دينامية السوق الحر في مجابهة هذه التحديات فدول مجلس التعاون الخليجي جزء من هـذا العالم ولا تستطيع أن تسير في عكس اتجاه التيار ولابد أن تدخل في تيار العولمة وسوق العمـل الحر وأن تنضم الى منظمة التجـارة العالميـة وأن تطبـق سياسـاتها ليكـون المـواطن الخليجـي منافس في سوق العمـل وفي الإنتـاج دون الاعـتماد عـلى إعانـات أو ضرائـب تأخـذ مـن الغـير لتحسين ظروف تدريبه أو معيشته .

ولكسر هذه الحلقة المفرغة يستدعي من أصـحاب القـرار في دول مجلـس التعـاون الخليجـي التفكر بعناية في النموذج الاقتصادي ككل وتركز على هـدفين رئيسـيين، مـن شـأنهما أن يغـيرا معاً آليات الاقتصاد الخليجي ودينامياته:

- أولاً، ينبغي أن يصبح المواطنون الخليجيـون الخيـار المفضـل لشـغل وظـائف القطـاع الخاص كما هو في القطاع العام، ففي حين يمكن للقطاع الخاص إيجـاد وظـائف جديـدة مـن

خلال المنافسة الكاملة، فإن الخليجيين، إذا عجزوا عن التنافس عليها بنجاح، لن يتمكنوا من الاستفادة من النمو المتحقق، وبمعنى آخر، يتعين على المواطنين الخليجيين، مع تنوع مستويات مهاراتهم، أن يكونوا هم الخيار الحر والمفضل لنيل هذه الوظائف.

- ثانياً، ينبغي أن يصبح القطاع الخاص محرك النمو الاقتصادي، فإذا لم يعد القطاع العام قادراً على استيعاب العمالة الوطنية الجديدة أو جزء منها، يجب أن يكون الخليجيون قادرين على التوجه إلى القطاع الخاص لتوفير الوظائف الكافية للخريجين والعاطلين عن العمل، ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي أن تتاح للقطاع الخاص الفرص والحوافز الضرورية لإيجاد نوعية الوظائف التي يرضى بها المواطنون الخليجيون وتلبي احتياجات سوق العمل.

إنّ تبني هذين الهدفين معاً يمكن أن يضع دول مجلس التعاون الخليجي على بداية طريق الازدهار، وأن يوفر للمواطنين وظائف مجدية ويمكّنهم من تحسين نوعية حياتهم بشكل مستمر، ويذهب هذان الهدفان أبعد وأعمق من مجرد إجراء التعديلات الطفيفة على السياسات والأنظمة الحالية، فكسر الحلقة المفرغة يستدعي تغيير بنية سوق العمل ونموذج النمو الاقتصادي ونموذج التعليم والتدريب، وهو ما يتطلب إجراء إصلاح شامل ومتكامل لكسر الحلقة المفرغة فهل سيتحقق ذلك قريباً؟

صحيفة الحقائق اللندنية 29-11-2005م

محرقة الوزراء

يتناول الناس في أحاديثهم عبارات وأقوال كثيراً ما تكون مبنية على تجارب وكثيراً ما تكون صادقة ومن هذه الأقوال "إذا أرادت الحكومة أن تحرق كرت وزير فما عليها إلا أن توليه حقيبة وزارة العمل " فوزراء العمل عمرهم في هذه الوزارة قصير ويتضح ذلك من خلال المشاهدات في تاريخ أي وزارة عمل حول العالم , وكما أن من يتابع حركة تداول الأسهم ومؤشراتها يستطيع التنبؤ بحالة النمو والكساد في الاقتصاد فمن يتابع حركة النقل والإقالة والاستقالة بين وزراء العمل يستطيع التنبؤ بما سيؤول عليه حال هؤلاء الوزراء فكان الله في عونهم .

ندخل في صلب الموضوع الذي نحن بصدده وهو التوصيات التي رفعها وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد ما ينص على الحد الأعلى لبقاء الأجنبي في دول المجلس والمقترحة أن تكون ست سنوات على أن يستثنى من القرار أصحاب التخصصات التي لا يمكن الاستغناء عنها ولا تتوفر مواصفاتها في مواطنين يمكن أن يشغلوها ولكن ما هو الهدف من كل هذه الإجراءات؟

قد يكون من السذاجة الاعتقاد بأن الهدف من هذه التوصيات هي في إيجاد فرص عمل لمواطنين عاطلين عن العمل ولكن هناك أهداف كثيرة ومنها ما يتعلق بالديموغرافيا ومنها ما يرمي الى أبعد من ذلك بكثير وهي أهداف سياسية طويلة المدى قد لا تفيد الاقتصاد القومي على نفس المدى الطويل.

يتخوف الوزراء من تحول ديموغرافي كبير في حالة استمرار العمالة الأجنبية للعمل في الدولة وتكاثرها طبقاً للسنن الكونية ولهذا يرغب الوزراء في التخلص من هذا التحول الديموغرافي وكأن من أهداف وزراء العمل ليس تحسين وضع وزاراتهم ولكن يخرج عن نطاق مسؤولياتهم المحصورة في العمل والعمال لما هو أبعد من ذلك ومن هنا ينبع مكمن الخطر في عدم نجاح أي وزير عمل أن يبقى مدة طويلة في موقعه لأن المسؤولية الملقاة على عاتقه أكبر من السلطة الممنوحة له والتي يتمتع بها كوزير.

يتخوف الوزراء من اتفاقيات قد تفرض عليهم لتوطين العمالة الأجنبية في بلادهم ولاسيما أن هناك توصيات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي وغيرها.

ويتثمل دور المنظمات الدولية في تحقيق مبادئ عامة تسعى لتحقيق العولمة في مجال الموارد البشرية وتوطين العمالة المهاجرة وهي أهداف متعارضة في أغلبها مع سياسات الدول وكأن الدول تجبر على التوقيع على الاتفاقيات الدولية لأن كثير من بنودها يتعارض مع أهداف الدولة المعنية ولهذا نرى جولات المفاوضات التي تستمر لسنوات قد تصل الى عشر سنوات أو أكثر ومن هنا تحدث المشكلة فالدول توقع على الاتفاقيات ولا تلتزم بها وتبدأ الخلافات والاتهامات بين المنظمات الدولية وبين الدولة المعنية وأحياناً تغض الطرف وأحياناً تصعد الموقف ومن أمثلة ذلك ماتتهم به دول مجلس التعاون بأنها تحرم العمالة الأجنبية من الحقوق والمزايا التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية .

ومن أمثلة تلك الاتفاقيات , الاتفاقية رقم 2 لمنظمة العمل الدولية والمسماة اتفاقية البطالة والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الأولي، بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1919 - تاريخ بدء النفاذ: 14 تموز/يوليه 1921 وهذا هو نص المادة 3 " تتخذ الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي تصدق علي هذه الاتفاقية وأقامت نظما للتأمين ضد البطالة -علي أساس شروط تتفق عليها الدول الأعضاء المعنية- ترتيبات تكفل للعمال الذين ينتمون لاحدي الدول الأعضاء ويعملون في أراضي دولة عضو أخرى، الحصول علي مزايا تأمينات تعادل المزايا التي يحصل عليها عمال هذه الدولة الأخرى" .

إن منظمة العمل الدولية تحاول إيجاد علاج عن طريق مشاريع لمكافحة التمييز ضد المهاجرين وتحسين سياسات الهجرة ومساعدة البلدان الموفِدة لليد العاملة على الحد مما يقع من إساءات في عملية إيجاد الوظائف للساعين إليها من أبنائها، وإن التساوي في الأجر من الحقوق الأساسية التي تروّج لها منظمة العمل الدولية، ومبدأ الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية إنما يعني أن فئات وأنواع الأجر يجب ألا تُبنى على نوع الجنس بل على تقييم موضوعي للعمل الذي يؤدّى.

وهناك كثير من المبادئ التي تنادي بها منظمة العمل الدولية، وتطالب الدول أن تحترم المبادئ المتعلقة بالحقوق الاساسية التي تشكل موضوع هذه الاتفاقيات وأن تعززها وتحققها بنيه حسنه ووفقاً لما ينص عليه الدستور وهي: أ-الحرية النقابية والاقرار الفعلي بحق

المفاوضة الجماعية ب-القضاء على جميع أشكال العمل الجبري او الإلزامي ج- القضاء الفعلي على عمل الاطفال د- القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

وعود على ذي بدء نجد أن وزراء العمل يبذلون قصارى جهودهم ويحاربون على عدة جبهات لتحقيق الرفاهية للقوى العاملة ولكن في الوقت نفسه يواجهون أخطار ومشاكل كبرى تحتاج الى تضافر جميع الجهود في الدولة لحلها وكذلك تعاون رجال الأعمال وتعاون القوى العاملة والعاطلة عن العمل لتحقيق هذه الطموحات.

ومن هنا يبدأ تشعب المشكلة لتطال المسؤولية الجميع ابتداء من المؤسسات التعليمية التي ينبغي أن تتبنى إستراتيجية واضحة لإعادة تأهيل الموارد البشرية وإيجاد مخرجات التعليم التي تساهم بدور إيجابي لتلبية متطلبات سوق العمل وأن تتخلى عن ممارسة السياسات القديمة في القبول والتسجيل وأن تتمتع بحرية في طلب تخصيص الموارد الكافية لتوفير مقاعد كافية لجميع الخريجين والمواصلين تعليمهم.

هنا نستطيع القول إنه لابد من إعادة النظر في القوانين والأنظمة التعليمية التي مازالت تمارس الضغوط ضد المؤسسات التعليمية الخاصة بل وفي بعض الأحيان تمنع قيامها وهنا تبدأ تظهر على السطح مشكلة أكبر وهي عندما يهاجر بعض الطلبة الى الخارج لاستكمال دراستهم تبدأ مرحلة هجرة العقول الوطنية للخارج وكثير من الطلبة المبتعثين أبدوا رغبتهم في عدم العودة.

إذاً نحن نصدر العقول المبدعة للخارج ونستورد العمالة الرخيصة للداخل ونقتل مفهوم البحث العلمي وأهدافه وكأن الباحثين يرضعون من ضرع جاف لا تتوفر لهم الإمكانيات المادية ولا توجد لهم إستراتيجيات واضحة والصناعات الوطنية ضعيفة كما أن ليس لها أي دور يذكر في تنمية وتطوير البحث العلمي وشباب المجتمع لا يرغب في العمل ولايهتم بالبحث العلمي ولا يوجد لهم مقاعد دراسية كافية سواء الجامعية أو ما بعد الجامعية ولهذا البحث العلمي ضحية من ضحايا المجتمع والدولة , والبحث العلمي ضحية حماية الصناعات الوطنية كما أنه ضحية السياسات التي تمارس التفرقة بين المواطنين والمقيمين ولهذا كثير من الدول تهجر العقول المستنيرة وتستورد الأيدي العاملة الفقيرة ودول هذه شأنها تقدم وزراءها كبش فداء لمحرقة الوزراء .

صحيفة إيلاف الإلكترونية 28-11-2005م

وزراء يراجعون توصياتهم

تحت عنوان محرقة الوزراء ذكرنا في مقال سابق أن من يتولى منصب وزير العمل سيكون عمره قصير في هذه الوزارة وألقينا الضوء على أهداف الوزراء السياسية وأهم أسباب عدم قدرتهم على تحقيق أهدافهم وهنا نريد أن نستكمل ما بدأناه بربط بعض العناصر التي من شأنها أن تسلط مزيد من الضوء على جذور مشكلة البطالة ونتائجها السلبية على رجال الأعمال وعلى المهاجرين من العمالة الوافدة وعلى دول المنطقة بشكل عام ودور المنظمات الدولية في تسوية الإشكاليات والتجاوزات.

ومحاولات هذه المنظمات لإصدار قوانين ومبادئ وماتزال تنادي بإعادة النظر في قوانين العمل بما يحقق العدل والمساواة للجميع وهذا ما يتعارض مع التوجه القومي لمعظم الدول الذي يرفضه الإسلام، ومن البديهي أن تفكر الدول في توظيف أبناءها حتى ولو على حساب العمالة الوافدة وهنا خطر ببالنا سؤال هل وزارات العمل أصبحت شركات توظيف؟

أنه من الضروري أن نفهم ونفرق بين شركات التوظيف وبين وزارات العمل , فمهما اجتهدت هذه الوزارة في دولة ما أو تلك في دولة أخرى في عملها وتوجهاتها فإنها لن تستطيع أن تسد الهوة بين الطلب على العمالة الوافدة من قوائم العاطلين عن العمل من المواطنين الأمر الذي يجعلنا نتطرق الى مشكلة البطالة والتي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي كما هي الدول الأخرى للتخلص منها وتتجنب آثارها السلبية , وتشير الإحصائيات الى أن نسبة البطالة في

السعودية وصلت الى 15%, أما النسبة في دولة عُمان فقد وصلت الى 17.20% , وأخيراً دولة قطر التي بلغت النسبة فيها الى 11.60% .

منظمة العمل العربية تقول على لسان أحد مسؤوليها أنه لم تعد أي دولة عربية محصنة من البطالة , وأن هناك جهود نشطة من قبل الحكومات لإعادة توظيف المواطنين وأنها وضعت إجراءات لتحفيز تشغيلهم , وفي المحصلة النهائية لم نلمس على أرض الواقع تنمية حقيقية تساهم في الحد من تفشي هذه الظاهرة التي بدأت تقض مضاجع أصحاب القرار في هذه الدول وظهرت فئة من المواطنين تتخذ الإرهاب لها سبيلا وتنهش لحوم أنظمة هذه الدول وتتمرد عليها وبدأت حاضنات تفريخ الإرهاب تزيد من إنتاجها للإرهابيين العاطلين عن العمل والذين بدأوا رحلة عمرهم لينهوها من خلال تأكيد ذاتهم بالانتحار في عمليات خاسرة ومخسرة .

وعودة الى الإحصائيات نجد أن هناك 14 مليون عامل وافد في دول مجلس التعاون الخليجي وفي نفس الوقت نجد أن المواطنين من أبناء دول المجلس والتي تتضارب الإحصائيات حول عدد العاطلين منهم ورغم أن هذه الدول من الدول البترولية الغنية والتي تتمتع بأكبر احتياطيات في العالم من البترول والغاز الطبيعي أي أنها تتحكم في مصادر الطاقة العالمية إلا أنه لا يوجد في كثير منها أنظمة تأمين ضد البطالة التي بدأت تعصف بأبنائها ليتم تجيير معظم العمليات الإرهابية التي تحصل في العالم باسم أبناءها ومن ثم تعتبر ذريعة للدول

التي تبحث عن ذرائع لتنقض على فريستها تماماً كشريعة الغاب التي تتميز بأن القوي فيها يأكل الضعيف .

دعونا الآن نخوض في أسباب عدم قبول المواطنين للعمل في القطاع الخاص الذي ينبغي أن يكون هو المحرك الأساسي للاقتصاد في هذه الدول كما هو شأن باقي دول العالم ولعلنا نذكر أهمها ما يلي : ضعف مستوى الأجور والحوافز المادية والمعنوية ، وانخفاض فرص الترقية والتقدم الوظيفي , وارتفاع ساعات العمل اليومية والأسبوعية , قصر الإجازات مقارنة بالقطاع العام , مبالغة القطاع الخاص في شروط التوظيف المتعلقة بسنوات الخبرة ومستوى اللغة الإنكليزية والحاسب الآلي , انخفاض مستوى الأمن الوظيفي في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام , اختلاف النظام التقاعدي في القطاع الخاص عنه في القطاع العام وإن كان هناك أسباب أخرى لا يتسع المجال لذكرها .

وفي جميع الأسباب المذكورة أعلاه نجد أن المقارنة بين القطاع العام والخاص وهذ يعني أن هناك فجوة تفصل بين مميزات القطاعين وهذه الهوة بحاجة الى تقليل لتتساوى الامتيازات أو تكون قريبة من ذلك ولهذا لجأت كثير من الحكومات الى الخصخصة لتعالج هذه المشكلة وغيرها ومن المعروف أن القطاع الخاص أسرع تأثراً بالأوضاع الاقتصادية العالمية ومن هنا قد تتسع الفجوة أو تضيق حسب مرونة كل قطاع وتأثره بالاقتصاد العالمي وعليه ينبغي عند إصدار القرارات المحلية في دولة ما أن تضع بعين الاعتبار القرارات المثيلة بالدول الأخرى ومدى قوتها في مواجهة التوجه العام للاقتصاد العالمي .

وعودة إلى توصيات وزراء العمل بدول مجلس التعاون بشأن تحديد مدة إقامة العامل المهاجر والذي يعمل في تلك الدول بعدد من السنوات قد يكون قراراً خاطئاً إذا لم يدرس جميع ردود الأفعال المحلية والدولية وهل هناك قرارات مثيلة عالمية بهذا الشأن أم أن هذا القرار قد يجلب العداء لدول المنطقة من قبل أطراف عدة ومنها المنظمات الدولية والمنظمات التي تعني بحقوق الإنسان , ولا نريد أن نذهب بعيداً بل دعونا ندرس موقف رجال الأعمال والعاملين أنفسهم قبل دراسة رأي المنظمات الدولية والتي سنذكر ببعض مبادئها وتوصياتها بهذا الشأن فيما بعد .

إن تأثير مثل هذه التوصيات إذا ما تحولت الى قرار سيكون مباشراً على رجال الأعمال والعاملين أنفسهم ومن الطبيعي أن تثير غضب رجال الأعمال لأن أي أعمال تجارية كانت أم صناعية أم إدارية بحاجة الى خبرات عامة وخبرات خاصة وهي ما تسمى بالخبرات الذاتية وسنركز على الخبرات الذاتية لأنها هي المحرك القوي لنمو شركة معينة أو مصنع معين أو حتى متجر وطالما أن الخبرة هي نتاج سنوات من العمل والتدريب فكأنما يريد الوزراء من رجال الأعمال التخلي عن الخبرات الذاتية للعاملين لديهم وهي التي تساهم بنسبة كبيرة في إنجاح أعمالهم لذا فمن الطبيعي أن يقاوم رجال الأعمال مثل هذه التوصيات قبل أن تتحول الى قرار ملزم لأنها تمس العصب وتعتبر خط أحمر ينبغي عدم تجاوزه .

ولهذا بدأنا نسمع ونرى مشاعر الضيق والغضب من بعض القرارات التي تضيق الخناق على العمالة الوافدة ليس حباً في العمالة الوافدة وليس نقصاً في الشعور بالحس الوطني ولكن

مبنية على توقعات مستقبلية لمآل تدهور أعمالهم المهددة بالركود وعدم النمو الأمر الذي يعتبره البعض الآخر بمثابة محاربة لهم في أرزاقهم أو وضع العراقيل أمام نجاحهم بل قد وصفها البعض الآخر بأنها تسبب لهم الضرر وتصيب أعمالهم بالشلل وهذا ما سيؤدي الى نتائج عكسية على توظيف العمالة الوطنية.

ولهذا ينبغي أن نستعرض الآن أسباب انخفاض توظيف العمالة الوطنية ومنها ارتفاع تكلفة العامل المواطن مقارنة بالعامل الوافد , وارتفاع إنتاجية العامل الوافد مقارنة بالعامل المواطن نتيجة لضعف التأهيل العلمي وانخفاض مستوى التدريب المهني للعامل المواطن , وارتفاع مستوى التسرب عند العمالة المواطنة , وأن العامل الوافد أكثر انضباطا وأكثر تحملاً للمسئولية كما تشير بعض الدراسات , وسنستكمل في مقال آخر توصيات المنظمات العالمية التي تتناقض مع توصيات وزراء العمل الآنفة الذكر لعلهم يراجعون توصياتهم حتى يكون هناك فائدة من اجتماعاتهم .

صحيفة إيلاف الإلكترونية 01-12-2005م

حقوق مبتورة

" وزراء يراجعون توصياتهم " كان عنواناً لمقال سابق كنا قد وعدنا فيه أن نذكر برأي المنظمات الدولية والتي ستستنكر هذه التوصيات بالطبع لأنها تتعارض مع ببعض مبادئها وتوصياتها بهذا الشأن ونود أن نلخص أهم ما جاء في مقالنا السابق بما يلي : لا يوجد في دول مجلس التعاون أنظمة تأمين ضد البطالة رغم أنها من الدول البترولية الغنية , وتعرضنا الى أهم أسباب عدم قبول المواطنين للعمل في القطاع الخاص , وذكرنا أيضاً أنه ينبغي عند إصدار القرارات المحلية في دولة ما أن تضع بعين الاعتبار القرارات المثيلة بالدول الأخرى , ومدى قوتها في مواجهة التوجه العام للاقتصاد العالمي .

ذكرنا أيضاً أن هذه التوصيات التي صدرت عن وزراء العمل قد تجلب العداء لدول المنطقة من قبل أطراف عديدة ومنها المنظمات الدولية والمنظمات التي تعني بحقوق الإنسان , وتعرضنا الى موقف رجال الأعمال المعارض من تلك التوصيات والأضرار التي قد يتعرضوا لها من جراء تطبيق هذه التوصيات لأنها ستقضي على الخبرات الذاتية التي تسهم بنسبة كبيرة في نجاح أعمالهم وكتبنا لمحة عن مشاعر الضيق والقلق الناجمة عن قرارت لم تمنح الدراية والدراسة الكافية , وأنها ستؤدي الى نتائج عكسية على توظيف العمالة الوطنية , كما لم ننسَ أسباب انخفاض توظيف العمالة الوطنية .

ورغم أن العمالة الوافدة لها آثار سلبية بجانب ايجابياتها الكثيرة وهذا الكلام من وجهة نظر وزراء العمل حيث يتم تركيزهم دائماً على مشاكل اقتصادية بسبب التحويلات الخارجية وبعض تقاريرهم تقول أن إجمالي التحويلات الأجنبية تصل الى أكثر من 25 مليار دولار

سنويا , كما أن لها تأثير على بطالة المواطنين , والمشاكل الاجتماعية التي تؤثر على الهوية العربية والإسلامية والمشاكل الأمنية وعلى الرغم أنه لا توجد نقابات أو منظمات مهنية تدافع عن حقوق هذه العمالة الوافدة إلا أن منظمة العمل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان تنادي بمبادئ المساواة بين البشر وتمنحهم الحق في تلقي أية رعاية طبية تكون مطلوبة بصورة عاجلة لحفظ حياتهم أو لتلافي ضرر لا يمكن علاجه قد يلحق بصحتهم وهذا غير متوفر في بعض دول مجلس التعاون .

وكثيراً ما يصعب على العمال المهاجرين أن يستقدموا أسرهم رغم أن هناك اتفاقيات تنص على أن تقوم الدول الأطراف بتيسير جمع شمل العمال المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة بأزواجهم أو بالأشخاص الذين تربطهم بالعمال المهاجرين علاقات قربى كما وتقرر الاتفاقيات أن لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق الأساسي في الحصول على التعليم على أساس المساواة في المعاملة مع رعايا الدول المعنية.

وتتضمن الاتفاقيات أيضاً عدداً من الأحكام المحددة فيما يتعلق بالمعاملة المتساوية للمهاجرين الذين هم في وضع نظامي أو الحائزين للوثائق اللازمة للعمل والإقامة وإمكانية حصول ذويهم على التعليم والتدريب المهني وخدمات الصحة والإسكان والحقوق الثقافية، وحقوق الضمان والتأمين الاجتماعي الذي تنكره أو تستنكره بعض دول مجلس التعاون بعد ما كان مقرراً قبل حرب الخليج الثانية واستفادت مؤسسات التأمينات الاجتماعية كثيراً من أموالهم وبقاءها ومشاريعها شاهد على أقوالهم.

الأوضاع المعيشية كثيراً ما تكون بالنسبة للعمال المهاجرين غير مرضية , فهم يواجهون مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالسكن وعلى الرغم من إسهامهم في الضمان الاجتماعي فإنهم وأفراد أسرهم لا يتمتعون دائماً بنفس المزايا وإمكانيات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي يتمتع بها مواطنو الدولة المضيفة رغم النصوص العديدة في الاتفاقيات على وجوب أن يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم في دولة العيش والمعيشة (العمل) ، فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، بنفس المعاملة التي يُعامَل بها رعايا تلك الدولة بقدر استيفائهم للشروط التي ينص عليها القانون أو النظام في هذه الدولة أو تلك .

أما حقوق حرية " ممارسة الشعائر الدينية " فحدث ولا حرج ناهيك عن حقوق استرداد أموالهم المغتصبة أو حرية التعبير عن الرأي في الصحف المحلية وهنا ينبغي أن نذكر بأنه لابد من الاستفادة من التجربة الفرنسية الأخيرة التي أسفرت عن أعمال عنف غير مسبوقة بسبب التمييز وعدم المساواة كما يتعرّض العمال المهاجرون بصورة خاصة للعنصرية وكره الأجانب والتمييز ويظهر ذلك جلياً على أرض الواقع من خلال التعاملات اليومية ورفض دخولهم بعض الدوائر الحكومية لمراجعة معاملاتهم إلا من خلال معقب يحمل هوية البلد كما لا يخفى ذلك على من يتابع الصحف اليومية ووسائل الإعلام المحلية .

وكثيراً ما يكونون هدفا للارتياب أو العداء في المجتمعات التي يعيشون ويعملون فيها , فربط الهجرة والمهاجرين ربطاً متعمَّداً بالإجرام هو اتّجاه خطير بوجه خاص يشجِّع ضمناً على العداء والعنف المدفوعين بمطرقة الكره الموجهة على الأجانب والحذر من التعامل معهم ، إذ يجري تجريم المهاجرين أنفسهم ، وهو ما يحدث بأكثر الأشكال مأساوية عن طريق توصيف

المهاجرين الذين ليسوا في وضع نظامي - لأسباب تعود على ثغرات في النظام - بأنهم "غير قانونيين"، مما يضعهم ضمناً خارج نطاق القانون وخارج نطاق الحماية التي تتيحها سلطة القانون وقد حدثت أعمال عنف ضد تجمعاتهم التي كانت بداية شرارة الإرهاب في بعض دول مجلس التعاون .

ومن المعروف أيضاً أن عمالاً مهاجرين قد استُبعِدوا من نطاق الأنظمة التي تغطي شروط العمل وأنهم قد حُرِموا من الحق في الاشتراك في الأنشطة النقابية في العديد من الدول رغم أن هذه الدول قد وقعت على اتفاقيات تلزمهم بذلك، ولكن الالتزام بالتطبيق ضعيف جداً، كما تنص الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على أن يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل من حيث الأجر ومن حيث أوضاع العمل الأخرى وشروط الاستخدام.

كما يكفل عدد من الأحكام المحددة تلك الواردة في الاتفاقية للمهاجرين الذين هم في وضع نظامي أو الحائزين على الوثائق اللازمة الحق في حرية التنقل الذي لم يسمح به إلا قبل فترة قريبة جداً في بعض الدول كما أن أحكام الاتفاقية تعطي الحق للعمالة المهاجرة في تشكيل الجمعيات والنقابات والاشتراك في الشؤون العامة التي يحرم منها في معظم دول مجلس التعاون.

هذا ناهيك عن مواد أخرى في الاتفاقية التي تطلب من الدول الأطراف أن تضمن احترام الهوية الثقافية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولا تمنعهم من الاحتفاظ بوشائجهم الثقافية

مع دول منشئهم وبعد كل ما تقدم ألا نستطيع القول بالجزم أن هذه الفئة حقوقها مازالت مبتورة.

صحيفة الحقائق اللندنية 04-12-2005م

من يقرر مصالح الدول وزراءها أم رجال أعمالها؟

نشرت صحيفة الحقائق اللندنية ليوم السبت الموافق 17 ديسمبر 2005م خبراً على لسان وزير العمل السعودي غازي القصيبي قال فيه إن الوزراء سيقترحون وضع حد مدته ست سنوات للمغتربين للبقاء في الخليج الذي يعتمد على مليون عامل أجنبي , وأضاف إن هذا التحرك يهدف الى إجهاض أي قوانين دولية قد تجبر الدول على منح الجنسية للمقيمين لفترات طويلة , وكنا قد كتبنا عن هذا الموضوع ثلاثة مقالات وسنضيف المقال الرابع علنا نساهم في تعريف الرأي العام بأهداف التوصيات وسلبياتها وأسباب رفض رجال الأعمال لمثل تلك القرارات وما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به غرف التجارة والصناعة في دول المجلس ؟

أهداف التوصيات

حماية دول الخليج من التحول الديموغرافي , القضاء على الآثار السلبية من العمالة الوافدة , مقاومة موضوع التوطين القسري الذي سيفرض من الدول الكبرى , القرار مقصور على العمالة السائبة فقط , عمالة بعقود تنفيذية وليست عمالة مهاجرة , بعض التصريحات بمثابة استخفاف برجال الاعمال والاقتصاديين والمستثمرين , لماذا تريد الجهات المعنية لتصبح هذه التوصيات قانونا رسميا وواقعا لا مفر منه ؟ , لماذا يتجاهل المسؤولون في الجهات الحكومية آراء القطاع الخاص وطلباتهم واستشاراتهم في القضايا والقوانين التي تهم القطاع الخاص ؟

سلبيات التوصيات

الأضرار الاقتصادية، لا يمكن إنكار دور العمالة الوافدة في التنمية، قلة الأيدي العاملة الوطنية، ندرة المؤهلات الوطنية، التوصيات لم تأخذ بعين الاعتبار تراكم الخبرة المهنية والعملية للعمالة الوافدة بحكم عملها لسنوات طويلة في مختلف مهن ووظائف القطاع الخاص مما يجعل استبدالها المتكرر بعمالة وافدة أخرى باهظة التكاليف على منشآت القطاع الخاص.

التوصيات ستجعل المنشآت الخاصة الخليجية في حالة إرباك متواصل وبحث دائب عن حلول لاستقرار العمل والإنتاج فيها , في ظل عدم التأكد فإن التوصيات لن تؤدي إلي إحلال المواطنين محل المقيمين , تطبيق القرارات مكلف جداً للمنشآت الاقتصادية والإنتاجية , القرار غير عملي من الناحية الاقتصادية والفنية والمهنية , المصير الذي ستؤول إليه هذه القرارات في ظل إرهاصات العولمة الاقتصادية والضغوطات المتصاعدة من المنظمات الدولية المتنفذة التي تعتبر آليات لتنفيذ السياسات الدولية الكبري , قطاع الاقتصاد سيكون موطناً للعمالة غير المؤهلة , فقدان الثقة في دول الخليج لأن ذلك إنكار للجميل وعدم الاعتراف بمساهمات العمالة الوافدة في تنمية الاقتصاد .

رجال الأعمال يرفضوا القرار

لأنهم لم يشاركوا في إعداده، لازالت وزارات العمل تفكر بطريقة التسلط عبر القرارات دون أخذ رأي من يريد أن يطبق القرار أو يطبق القرار بحقهم، لماذا ست سنوات؟، وهل نجح قرار مماثل أتبع في أحد دول الخليج ولكن لمدة عشر سنوات؟ كيف يمكن تغيير واقع وسلوكيات وتوجهات العمالة الخليجية وزرع ثقافة عمل في نفوسها؟، هل وزراء وخبراء وزارات العمل عندهم الخبرة الكافية؟، هل عرضت التوصية على منظمة العمل الدولية والعربية لأخذ

المشورة والنصيحة؟، أين مبدأ الشورى الإسلامي؟، منشآت القطاع الخاص التي ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على جهود العمالة الوافدة، هل أخذت مرئيات أصحاب الأعمال والمستشارين حول انعكاسات هذه التوصيات على المنشآت الخاصة؟

هل درست مشروعية هذه التوصيات من وجهة نظر اتفاقيات العمل الدولية وخصوصاً ما يتعلق منها بالعمالة المهاجرة؟

هل تم التفكير بعمل استفتاء عام بخصوص هذه التوصيات؟

بعض رجال الأعمال بدأوا بفكرة تعطيل القرار , ومجلس إدارة الغرف التجارية والصناعية في جميع دول مجلس التعاون لا بد أن يتابع بكل أهمية هذه التوصيات الخطيرة بفرض تحديد اقامة العمالة الأجنبية لمدة ست سنوات بهدف واضح هو أن يسمح بحرية لرجال الأعمال الاحتفاظ ببعض هذه العمالة الأجنبية التي لا تستغني عنها أي مؤسسة أو شركة في ضمان استقرار كيانها وتمكينها من حفظ مصالحها , ورجل الأعمال من حقه أن يعين ويحتفظ بمن يريد من العمالة الوافدة , غرفة تجارة وصناعة البحرين نشرت دراسة متكاملة حول سلبيات وإيجابيات هذا القرار في حال تطبيقه وبالتالي أوصلت وجهة نظرها للجهات المختصة في دول المجلس , وهل ستتهم بالتسرع أو التدخل فيما لا يعنيها لأنها تقوم بدورها في الدفاع عن القطاع الخاص الذي تمثله ؟ وهل ستقوم باقي الغرف التجارية والصناعية بمسؤولياتها؟ وبعد كل ما تقدم هل نستطيع أن نتساءل من يقرر مصالح الدول وزراءها أم رجال أعمالها؟

صحيفة الشرق القطرية 20-12-2005م

قراءة في تصريحات وزير وأمين عام

نشرت صحيفة الحقائق بتاريخ 2005/12/18م خبراً بعنوان تأجيل النظر في توصية بتحديد إقامة العمال الأجانب بست سنوات في دول الخليج ويأتي هذا التصريح للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية بعد تصريح وزير العمل السعودي بيوم الذي أكد فيه أن الوزراء سيقترحون وضع حد مدته ست سنوات للمغتربين للبقاء في الخليج وأضاف الوزير السعودي إن هذا التحرك يهدف إلى إجهاض أي قوانين دولية قد تجبر الدول على منح الجنسية للمقيمين لفترات طويلة.

لكن الجديد في الموضوع هو الهدف من وراء تلك التصريحات وهو التخوف من القوانين الدولية التي قد تجبر الدول الخليجية على منح الجنسية للمقيمين لفترات طويلة وهنا نتساءل هل قرارات الجنسية والتصريحات بشأنها تأتي من ضمن سلطات وصلاحيات وزراء العمل؟ أم من سلطات وصلاحيات وزراء الداخلية؟ لأن ذلك يلغي مبدأ التخصص فكل وزير له صلاحياته وتصريحاته الأمر الآخر عندما ندقق في عبارة إجهاض أي قوانين دولية قد تجبر الدول على منح الجنسية.

ومن التصريح يمكن أن تفهم الدول الكبرى القول " نحن نحاول إجهاض قوانينكم " وفيها نبرة من التحدي الأمر الذي يسلط الضوء على الطريقة التي نفكر بها وأهدافنا المستقبلية وعليه فإن أعدائنا الذين يتربصون بنا الدوائر قد يجدون في تلك التصريحات مبررات لأعمال وخطط ضدنا نحن في غنى عنها في هذا التوقيت بالذات.

وهنا نتساءل هل القوانين الدولية فيها إجحاف بحق الدول الصغرى؟ أم أن تلك القوانين واقعية؟ وهل من المعقول أن يعيش الإنسان جل عمره في دولة خليجية دون الحصول على جنسية؟ وإذا كان الجزاء من جنس العمل فما جزاء العاملين الصالحين والمقيمين لسنوات طويلة إلا أن يسن قوانين بحقهم يكون الترحيل من البلاد التي يعمل فيها. هل هذا هو العدل التي تنادي به الشريعة الإسلامية؟

الأمين العام يؤكد أنه يعمل في دول مجلس التعاون الست (السعودية والامارات والكويت وقطر وسلطنة عمان والبحرين) 12 مليون أجنبي ما يمثل أكثر من ثلث سكان هذه الدول، وهنا نتساءل هل هذا العدد الكبير مقارنة بتعداد المواطنين يمثل مشكلة حقيقية أم مصطنعة؟ إن عدم قيام الدول الخليجية بتجنيس جزء من هذا العدد سيزيد عدد غير المواطنين بسبب صعوبة أنظمة الجنسية في تلك الدول لأن واضع الأنظمة يرفض تجنيس جزء مهم منهم.

واوضح الأمين العام أن الوزراء المجتمعين في قمة أبو ظبي "ارتأوا اليوم ان المسالة بحاجة الى المزيد من الدراسة والبحث اي التريث" واوصوا القمة "برفعها مجددا الى لجنة وزراء العمل" لمزيد من الدراسة، وهذا يكفي لأن نفهم أن التوصيات لم تكن بالمستوى المطلوب من الدراسة والتأمل والبحث والاستشارة ولاسيما أنها جاءت من ورشة عمل عرضت توصياتها على مجلس وزراء العمل الذي أوصى برفعها الى القمة.

وأشار الأمين العام الى "الرغبة في ظل مشاريع التنمية التي تشهدها المنطقة في التريث في ما يتصل بهذا الجانب" مطمئنا في هذا السياق رجال الاعمال والقطاع الخاص وهذا ما يدل على

معارضة رجال الأعمال لتلك التوصيات جملة وتفصيلا، والكل يعلم أن دول الخليج لا تتوفر فيها عمالة محلية كافية لتنفيذ مشاريعها التنموية الطموحة ولابد أن تعتمد على عمالة وافدة زهيدة التكلفة.

وهنا نتساءل كيف يمكن حماية دول الخليج من التحول الديموغرافي؟ وكيف ستتمكن دول الخليج من مقاومة موضوع التوطين القسري الذي من المحتمل أن يفرض من الدول الكبرى، وهل إصرار وزراء العمل بالقول إن العمالة الموجودة في دول الخليج هي ليست عمالة مهاجرة يحل المشكلة؟، ولماذا يتجاهل المسؤولون في الجهات الحكومية آراء القطاع الخاص وطلباتهم واستشاراتهم في القضايا والقوانين التي تهم هذا القطاع؟

هل إنكار دور العمالة الوافدة في التنمية سيحل المشكلة أم سيزيد الأمر تعقيداً، وكيف سنزيد من مستوى التأهيل العلمي لنقضي على ندرة المؤهلات الوطنية؟ هل نضحي بالخبرة التراكمية المهنية والعملية للعمالة الوافدة من أجل القيام بعملية إحلال قسري لن تعطي نتائج إيجابية، وكيف سنقضي على حالة الإرباك المتواصلة من أجل الاستقرار في العمل والإنتاج؟ وبعد كل ما تقدم هل نستطيع أن نتساءل لما لا نستشير رجال الأعمال فيما ينفع اقتصاد الدول ومصالحها؟

الحقائق اللندنية 21-12-2005م

تفاءلوا بالانضمام خيراً

لا شك إن انضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية أصبح حقيقة واقعة، لذا لابد أن ننتقل الى مرحلة الممارسة والتطبيق لنجني ثمار هذا الانضمام وسنركز على الجانب الاقتصادي من خلال مدخل القطاع الخاص، والقطاع العام، ودور الهيئة العامة للاستثمار، ودور المجلس الاقتصادي الأعلى، ودور الغرف التجارية والصناعية والتأثير العام على المجتمع.

القطاع الخاص

لابد أن يلعب القطاع الخاص دوراً إيجابياً لتعزيز دوره في الاقتصاد المحلي والعالمي وذلك بالعمل على تأسيس صناعات وخدمات تحظى بالقدرة على المنافسة والعمل على رفع قدرات المؤسسات والشركات الصناعية والخدمية، كما ينبغي أن تعمل على الاستفادة من المميزات النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي.

على الرغم من أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تركز على حركة البضائع والسلع والخدمات ولا تشمل تنقل العمالة إلا أن العمالة سوف تتأثر بالمنافسة لأن قدوم شركات كبيرة الى أسواق المملكة لابد أن تجلب معها بعض الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة بشكل جيد الأمر الذي يتوجب على الجهات المعنية القيام بزيادة الدعم للتدريب لرفع القدرات والكفاءات الوطنية والتنويع في مخرجات التعليم الفني والمهني والأكاديمي على حد سواء.

ويعرف الاقتصاديون قبل غيرهم أن تحرير التجارة عموما ينتج عنه الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج كما أنها تتأثر بالعديد من العوامل مثل الاستثمار، والأجور، والإنتاجية، والمنافسة، والربحية، ونوعية ومستويات العمالة، كما يساعد على

التخلص من الاحتكار في إنتاج وتسويق بعض السلع الذي تستفيد منه شريحة معينة من المجتمع على حساب شرائح أخرى.

طالما أن تحرير التجارة ينتج عنه الاستخدام الأمثل للموارد فهذا يعني التوازن الدقيق بين العوامل أعلاه وبين عناصر العمل والإنتاج والتكلفة , وطالما أن القوى العاملة تمثل عنصراً أساسياً في هذه المعادلة فلابد أن نعطي قضية توظيف العمالة الوطنية والسعودة في القطاع الخاص أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف والإستراتيجيات من خلال منافسة متكافئة وشريفة دون محاباة أو تحيز ولاسيما أن النمو يولد الفرص الوظيفية ، فمن حق القطاع الخاص أن ينادي بعدم اتخاذ سياسات في مجال القوى العاملة «فرض السعودة أو تقييد الاستقدام» التي تعيق النمو في هذا القطاع .

ومن خلال هذه المناداة نجده يحث القطاع العام في الدولة ويحاول إقناعها بأهمية القاعدة العامة التي تنص على جدوى السياسات الاقتصادية التي تقوم على فرضيات الاقتصاد الحر الذي يعمل على أساس مبادئ الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمبادرات الفردية، وأن النمو في الأصل جاء مرتبطاً بالزيادة في العمالة الوافدة ولكن عليه أن يستجيب أيضاً من خلال الروح الوطنية بأن ذلك ليس على حساب العمالة الوطنية.

القطاع العام

يلعب القطاع العام دوراً إيجابياً لتعزيز دوره في النمو الاقتصادي المحلي والعالمي حيث أن الصناعات البترولية والبتروكيماوية تعتبر من أكثر الصناعات استفادة من انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية لامتلاك السعودية الميزة النسبية في المواد الخام التي تعتمد عليها

هذه الصناعات كما سيمكنها الانضمام من حرية الدخول الى الأسواق العالمية مع قدرتها على المنافسة الكاملة والحرة للصناعات الأخرى , وطالما أن المملكة من الدول النفطية الغنية فإنها تمتلك القدرة على تخفيض التكلفة الانتاجية لمثل هذه الصناعات والتي تعتبر منخفضة نسبياً بالقياسات الى متوسط التكلفة في البلدان الأخرى , وهذا ما يعطي الإنتاج السعودي القدرة على التحرك بحرية في الأسواق العالمية .

على الرغم أن الدول الأوروبية تفرض ضريبة عالية على منتجات الدول البترولية الخليجية، إلا أن هذا الأمر شكل حافزاً تسويقياً إضافياً للمنتجات السعودية، كما أن الانضمام سيفتح المزيد من الاسواق العالمية أمام الصناعات البتروكيماوية، ومما يعزز ذلك ارتفاع الطلب على هذه النوعية من المنتجات وسوف يؤدي الى زيادة الانتاج في المستقبل.

بعد الحرب العالمية تطلعت حكومات العديد من الدول الى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات مالية وفنية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واتخذ الإصلاح الاقتصادي مسارات واتجاهات عديدة برز منها ما عرف بالخصخصة أو التخصيص وأصبحت الخصخصة منهجاً وأسلوباً اعتمد عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام بصفة خاصة.

وتعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة وتعريفها الى تعدد مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية والى تعدد أساليبها، فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الأساليب وتلك المجالات، ويمكن التعرف على معناها بأنها نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، إما جزئياً أو كلياً الى

القطاع الخاص أي أنها عكس التأميم، ولا تعتبر الخصخصة غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف الى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما.

ويركز القطاع العام ويعمل على توفير بيئة تنظيمية تحفز المواطن السعودي على اقتحام سوق العمل بكفاءة وجدارة، وتحفز صاحب العمل على توظيف هذا المواطن وتفضيله على العامل الوافد على أساس من العدالة والكفاءة من خلال التوازن الدقيق بين هدفين أساسيين وهما إتاحة الفرص لتوظيف العمالة الوطنية القادرة على العمل والراغبة فيه وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتحقيق مصلحته المتمثلة في الربح والنمو.

دور الهيئة العامة للاستثمار

إن من أهم أهداف الهيئة هو ترويج السعودية وجعلها موطناً للاستثمارات المربحة والعمل الدؤوب على استقطاب الاستثمارات الأجنبية مع التحسين المطرد لمناخ الاستثمار وتزويد المستثمرين بخدمات استثمارية مميزة، ولهذا تنبثق الرؤية عن اقتصاد سعودي متنوع قادر على المنافسة عالمياً يهيئ للمواطنين السعوديين تحقيق تحسن مطرد في مستويات المعيشة والتعليم والرعاية الصحية والتوظيف وغيرها.

ولهذا تتوقع الهيئة أن يتسارع النمو الاقتصادي في السعودية بفضل المزايا التنافسية التي يوفرها اقتصادها بما يمتلكه من رُبع الاحتياطي العالمي من النفط، وخُمس الطاقة العالمية لتحلية مياه البحر، ونحو رُبع احتياطي الفوسفات في العالم، ومعلوم أن قطاع النقل يرتبط

وينمو بنمو قطاع الطاقة، ويرتبط نمو هذين القطاعين بدوره بثاني المزايا التنافسية للمملكة والمتمثلة في موقعها الجغرافي الفريد بين الشرق والغرب ومكانتها الدينية والعالمية.

دور المجلس الاقتصادي الأعلى

استحدث المجلس إطاراً تشريعياً يحفِّز الاستثمارات الخاصة عبر مشاريع المياه والطاقة، في ظل الارتفاع المتوقع بنسبة 4% في الطلب على الماء والطاقة، كما عمل المجلس على تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مصادر الإيراد العام وزيادة استثمار رؤوس الأموال والمدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني بالسبل الفعالة لتعزيز مقدرته على التفاعل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات الاقتصادية الدولية كما قام بالتأكيد على التوزيع العادل للدخل وفرص الاستثمار والعمل.

دور الغرف التجارية والصناعية

من الطبيعي أن تقوم الغرف التجارية والصناعية بدور هام من خلال أنشطة مختلفة ومنها حملات التوعية لتحقيق الأهداف المنشودة وتهيأة الاقتصاد لمرحلة ما بعد الانضمام وكذلك التعريف بمنظمة التجارة العالمية وأهدافها وانعكاسات الانضمام على الاقتصاد وعلى المجتمع بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة وكذلك جميع الجهات ذات العلاقة من خلال مطبوعات دورية توعوية شاملة , ومن خلال ورش العمل , والدورات المتخصصة لرجال وسيدات الأعمال التي ينبغي أن تتناول مواضيع ذات علاقة مثل التجارة والخدمات , والموانع الفنية للتجارة , وحقوق الملكية الفكرية , والصحة العامة , والتجارة في السلع والشركات العائلية الصغيرة والمتوسطة في ظل تحديات العولمة والتجارة الحرة .

كما تعمل على إقامة الندوات للتعريف بالمنظمة العالمية وأهدافها التي تنطوي على تأمين عملية تدفق التجارة بين الدول بيسر وسهولة وحرية , وتحد من المعوقات السياسية بين الناس والدول وتخدم المنتجين للسلع والخدمات , والمصدرين , والمستوردين لتنظيم أعمالهم التجارية , كما تعمل على حل النزاعات التجارية بين الدول في سلام , ومن خلال الندوات تقوم بالتعريف بمبادئ المنظمة العالمية والمتمثلة في الوصول تدريجياً الى تحرير أكثر للتجارة عن طريق المفاوضات , وفض المنازعات التجارية الناتجة عن عملية الإغراق التجاري للأسواق .

كما وتقوم بالتعريف بالتحديات من خلال قدرة الشركات الأجنبية على تقديم خدمات أفضل وبأسعار مناسبة وعندها ستواجه المؤسسات السعودية مشاكل جدية سواء في مجال الخدمات أو الإنتاج، وتقوم أيضاً بمناقشة الحلول لمثل تلك التحديات بزيادة القدرة على منافسة الشركات الأجنبية دون الاستعانة بالرسوم الجمركية أو الإعانات الحكومية.

تأثيرها على المجتمع

لاشك أن تأثير الانضمام ذو أثر إيجابي على المستهلكين الذين ستزيد نسبة الرفاهية لديهم كما ستنخفض تكاليف السلع والخدمات نظراً لوجود المنافسة فمنظمة التجارة العالمية تمنع القيود الكمية (غير الجمركية) على الواردات كما تسعى لإزالة الرسوم الجمركية وإمكانية الاستيراد من جميع دول العالم لمختلف السلع الغذائية والملبوسات والأقمشة والكماليات وغيرها الكثير فهي تعطي المستهلكين والتجار فرص أكبر للاختيار وإشباع الرغبات كما أنها تساهم في زيادة الدخل الوطني وزيادة الدخل الفردي , كما أن لها تأثيراً إيجابياً على المنتجين

وازدياد فرص العمل الذي سيكون له انعكاسات اجتماعية إيجابية كما ستؤدي أيضاً الى تطوير ورفع كفاءة العمالة الوطنية , وبالتالي ستؤدي الى تطوير مهارات وأخلاقيات وثقافة العمل في المجتمع بشكل عام .

صحيفة الحقائق اللندنية 24-12-2005م

خير الأمور أوسطها

عندما أطل شبح البطالة برأسه على دول مجلس التعاون الخليجي بدأت هذه الدول تفكر في إيجاد حلول لمعالجة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم نتائجها السلبية، وكان أحد الحلول للقضاء على هذه المشكلة هي إعادة النظر في منح التأشيرات للعمالة القادمة الى دول الخليج العربي باعتبارها من أكبر الدول في العالم استقداما.

وهناك حجة تقول من غير المعقول أن يتزايد منح التأشيرات في الوقت الذي بدأت تعاني هذه الدول من تفشي ظاهرة البطالة بين أبنائها وبين الوافدين وبعد أن كان الاستقدام سهلاً، وبدأ التشدد في الاستقدام فكأنما تحولت هذه الإجراءات من النقيض الى النقيض وهذا أيضاً بدوره يعطي نتائج سلبية من نواح مختلفة.

وهذا ما يدعونا أن نناقش الموضوع من الزوايا التالية أولاً التساهل في منح التأشيرات وثانياً التشدد في منح التأشيرات وثالثاً الوسطية في منح التأشيرات ورابعاً وأخيراً التفكير في إيجاد نظام بديل.

التساهل في منح التأشيرات

لقد ترتب على التساهل في منح التأشيرات الى زيادة ملحوظة في العمالة الوافدة حتى أصبحت في كثير من الأحيان تجوب المنشآت باحثة عن عمل وهذا يعني أن البطالة أصبحت متفشية بين صفوفها وكذلك انتشار ظاهرة العمالة السائبة مما لفت أنظار الجهات المعنية

بتنظيم العمالة الوافدة في البلاد وعلى الرغم أن هناك شريحة من المواطنين استفادت من هذا الوضع غير الطبيعي إلا أن شريحة أخرى انعكس الوضع عليها سلباً.

وإذا تفكرنا في هذا التساهل الذي حدث في الماضي الذي كان مبني على طفرة اقتصادية عمت البلاد فكان الجميع مستفيد وكانت البلاد بحاجة الى تسريع حركة التنمية فكان الاستقدام سهلاً وكثيفاً ولا يعني بسقف معين لافي الكمية ولافي النوعية فكانت بعض العمالة لا تتمتع بأي خبرة كما لم يكن هناك شروط في أعمار المستقدمين فكان يتم استقدام عمالة بمهن بسيطة وقد تجاوزت أعمارهم الخمسين أو الستين.

ولهذا اتسمت بعض العمالة بعدم الكفاءة بل في كثير من الأحيان كانت تأتي لتتدرب على أرض الواقع وتتعلم المهن في دول الاستقدام، كما أن بعض هذه العمالة لم تكن تتمتع بمستوى جيد من التعليم لأنه لم يكن هناك حد أدنى من التعليم كأحد شروط الاستقدام، ولهذا ساهمت هذه العمالة في تخفيف البطالة لدولها في الوقت الذي ساهمت في رفع معدل البطالة في دول الإقامة.

وعندما بدأت موجة الإرهاب في معظم الدول بدا المنظرين في تعداد أسباب الإرهاب وكان أحدها ارتفاع معدلات البطالة وتسيب العاطلين في الشوارع والأسواق والأماكن العامة، والبعض منهم وقع فريسة لمنظري الإرهاب، الأمر الذي أدى الى مخاطر أمنية سواء كانت من العاطلين عن العمل من الفئتين مواطنين ووافدين.

وبدأ بعض الكتاب يطرحون أفكار لعلاج مشكلة البطالة ويطالبون بتوفير وظائف عمل للعاطلين من المواطنين الأمر الذي زاد من الضغط على الحكومات في الوقت الذي بدأت تركز اهتمامها في القضاء على الفئة الضالة بدأت تعاني من ضغوط عليها من الداخل لتخفيف عبء البطالة عن المواطنين ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل بدأت المطالب بتوفير مزيد من الضمان والتأمين الاجتماعي في الوقت الذي زادت مصروفات وتكاليف الحرب على الإرهاب ومراقبة الحدود والتفتيش الأمني الداخلي.

وكان أن اختلطت بعض المفاهيم بخصوص النتائج السلبية الخطيرة التي أدت الى جرائم متعددة، من سلب ونهب وسرقات وأعمال غش ومخدرات وتغيير في العادات والسلوك التي تأثر بها الوطن والمواطنين فكان البعض يعزوها الى العمالة الوافدة والبعض الآخر يعزوها الى البطالة والمعتدلين منهم ربطوها بالإثنين معاً.

لا شك أن حركة الاستقدام السريعة التي ساعدت على قيامها وانتشارها مكاتب الاستقدام التي حققت لهم مكاسب مادية كبيرة كما استفاد من هذه المكاسب جامعي الغلة من المتسترين وكان ذلك على حساب جهد وعرق العاملين وعلى حساب العاطلين عن العمل من المواطنين وعلى حساب الذين كانوا يسامون سوء العذاب من قبل غير المنصفين من كفلاءهم والذين يبخسون العمالة حقوقهم الأمر الذي زاد من تعداد العمالة السائبة والهاربة التي انعكست نتائجها سلباً على المجتمع.

التشدد في منح التأشيرات

لقد ترتب على التشدد في منح التأشيرات الى زيادة ملحوظة في تذمر طبقة من المواطنين من هذا التشدد الذي تسبب في نقص في العمالة المستقدمة وتضرر بعض فئات قطاع الأعمال وخصوصاً المنشآت الصغيرة ولهذا بدأت سياسات جديدة لتخفيض عدد العمالة حيث بدأت تضع ضوابط لخبرة وكفاءة العمالة المستقدمة، وضوابط للحد الأدنى من التعليم الأمر الذي أدى الى انحسار البطالة سواء بين فئة المواطنين أو الوافدين.

وانحسر تسيب العاطلين عن العمل في الشوارع والأسواق والأماكن العامة وانحسرت موجات الإرهاب الى حدود دنيا، كما لوحظ انخفاض الكثير من المخاطر الأمنية وخصوصاً بعد الزيادة في الرواتب في القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وقلت المطالبات بتوفير الوظائف والمطالبة بالضمان والتأمين الاجتماعي ولاسيما بعد الزيادات التي طرأت على مقررات الضمان والتأمين الاجتماعي.

وبعد كل ما سبق نتمنى أن تقل النتائج السلبية الخطيرة، كما نتمنى أن تقل الجرائم المتعددة، التي كانت تقوم بها بعض فئات العاطلين عن العمل من الوافدين والمواطنين، كما أن الإجراءات الأمنية التي قامت به السلطات أدت الى نتائج إيجابية على جميع المستويات وخصوصاً بعد تشديد الرقابة على الحدود لمنع الإرهاب أدى بالتالي الى انخفاض كميات المخدرات التي كان يتم تهريبها الى البلاد فأعطت نتائج إيجابية انعكست على المجتمع ونتمنى أن ينعم الوطن والمواطنين بالأمن والأمان والحرية كما كانت أيام زمان.

الوسطية في منح التأشيرات

سوف يترتب على التشدد في منح التأشيرات فقدان التوازن بشأن الطلب على العمالة الوافدة التي لا يمكن تعويضها كلياً من العمالة المواطنة حيث تلعب ثقافة العيب دوراً هاماً في إقصاء الشباب عن العمل في مهن معينة أما الوسطية في منح التأشيرات فقد تسهم في عدم تضرر فئة من المواطنين على حساب الفئة الأخرى فمن غير الإنصاف أن نميل الى جانب العاطلين عن العمل لتوفير وظائف لهم على حساب الطبقة التي تدير أعمال منشآتها بكفاءة مستفيدة من العمالة الوافدة أقصى استفادة ممكنة.

كما ستلعب الوسطية في رفع مستوى الخبرة بين المواطنين والعاملين المستقدمين، وسوف تساعد على التوازن بين الرواتب والأجور سواء للمواطنين أو العمالة الوافدة غير الزائدة والتي تعوض النقص لإحداث نوع من التوازن في سوق العمل، كما سيتحسن مستوى الكفاءة والخبرة بين صفوف العمالة سواء الوطنية أو الوافدة، كما أنها ستساهم في رفع مستوى التعليم بين الطبقات العاملة سواء كانوا مواطنين أو عمالة وافدة، ومما لاشك فيه أن العمل بهذه السياسة سيؤدي الى التوازن الدقيق بين صفوف العاطلين عن العمل.

وسوف تنعدم كثير من السلبيات الخطيرة التي نتجت عن سياسة التساهل وبالتالي سنحصد نتائج إيجابية مبنية على احترام حقوق الغير وهذا هو الجانب العملي للتأكيد على الالتزام بتوصيات الحوار الوطني "نحن والآخر" , والعمل بقاعدة لا ضرر ولإضرار فيما يخص التوازن بين تلبية احتياجات طبقات المجتمع وسيكون هذا مقدمة الى إلغاء طبقة المنتفعين من

المتسترين والمتستر عليهم مما يسمح بإجراء تعديلات على نظام الكفالة ليتماشى مع روح العصر الذي نعيش فيه حتى نتمكن من التدرج في إلغاء هذا النظام دون حدوث انعكاسات سلبية على جميع الأطراف المكونة لهذا النظام .

وليكن ذلك عبر فترة انتقالية، من خلال خطة عمل خمسية أو عشرية تتبناها الدولة، كما لا يمنع أن نستفيد من تجارب الدول المتقدمة بهذا الخصوص عبر العمل بنظام القرعة لبعض الفئات بمعدل معين وبنسب معينة من كل دولة، والعمل على إجراء تعديلات على نظام الإقامة بما يمنح بعض المزايا للمقيمين في البلاد لفترات طويلة.

التفكير في إيجاد قوانين وأنظمة حديثة

من المفيد أن تسعى الدول الى تطوير الأنظمة وتعديلها بين الحين والآخر , بما يتناسب والتطور الذي تسير فيه بخطوات واثقة وثابتة , على أن تراعي في هذا التطوير متطلبات منظمات حقوق الإنسان الذي كرمه الله في جميع الأديان وجعله خليفته في الأرض لعمارتها, وهذا التطوير ينبغي أن يكون مبتكراً ويتناسب وبيئتنا وثقافتنا والجيد من تقاليدنا ولا يتعارض أيضاً مع توصيات منظمة العمل الدولية , ويتناسب مع توصيات منظمة العمل العربية , حتى يتم تطوير الأنظمة بما يتماشى وروح العصر والمبني على التواصي بالحق والتواصي بالصبر وبهذا نكون قد حققنا العمل بخير الأمور أوسطها .

صحيفة الحقائق اللندنية 27-12-2005م

يطالب بهوية لينعم بالحرية

تدعي الكثير من الدراسات بأن التجنيس في حد ذاته يؤثر على التركيبة الديموغرافية السكانية وبالتالي تتأثر وتؤثر في طبيعة المجتمع رغم التجاهل التام للعوامل الأخرى وتقوم الدول بناء على تلك الدراسات بإصدار قوانين تتشدد في منح صفة المواطنة ولم تقوم هذه الدول بتكليف جهة مستقلة تقوم بدراسة سلبيات تشددها هذا وإذ ننحي باللائمة على من يتشدد في ذلك حيث لا معنى لمن يقيم في دولة ما لعقود من الزمن دون أن يتمكن من الحصول على حق المواطنة أو حقوقه المشروعة من علاج وسكن وتعليم وأمن وغيرها.

ورغم أن الكثيرين من المطالبين بهوية مواطنة يشعرون بالانتماء والحب والولاء والوطنية ويرغبون في التخلص من العبودية إلا أن عدم التطبيق السليم لأحكام الشريعة الإسلامية التي ساوت بين البشر ولم تفرق يوماً بين عربي أو أعجمي إلا بالتقوى هي التي حرمتهم منها واستعبدتهم وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

والمشكلة التي يواجهها المطالبين بهوية مواطنة في بعض الدول ليس في رغبته الحصول على دفتر إثبات هوية بقدر رغبته في العدل والمساواة في التعامل وعدم التعدي على حقوقه الإنسانية كما يطالب بأن يستفيد من الخدمات المختلفة التي ينبغي على أي دولة أن تقدمها للسكان بكل عدالة ومساواة ودون تمييز أو استثناء سواء كان مواطن أو مقيم لأنهم جميعاً يؤدوا ما عليهم من واجبات تجاه تلك الدولة حتى لا تكون التفرقة في المعاملة على أساس عرقي أو ديني في المجتمع والتي يرفضها الإسلام.

تذكرت كل هذا عند رؤيتي لمشاهد الحجيج في المشاعر المقدسة وكلهم سواسية كأسنان المشط، فالحياة في طبيعتها عبادة وعمل وهنا نود أن نتساءل هل التقييم الإلهي لهؤلاء البشر من قبل خالقهم بناء على هوية معينة أم بناء على رحمته التي وسعت كل شيء ومقدار العبادة والعمل الخالص لوجهه الكريم؟ ومن هنا يبدأ الخلل في التركيبة السكانية عندما تحاول الدول في سعيها الدؤوب لتبني سياسات للعمل بموجبها كي تستقر بزعمها نسبة من المهاجرين وتحددها بناء على قدرتها على الاستيعاب والاندماج وتبني سياسة سكانية بعيدة المدى تأخذ حتمية تجنيس عدد من المطالبين بالهوية الوطنية.

ومن هنا نشأت محدودية وقصور الفكرة المبنية على الجنس والعرق واللون والدين , ولو كان الإسلام بني على هذا الأساس لما انتشر وعم أرجاء المعمورة ولما حضر لآداء المشاعر إلا من كان مواطناً أو من جنس أو عرق أو لون معين , كما لا توجد هناك هجرة لم تترك أثرا بشريا وثقافيا سواء حصل المهاجر على هوية هذا البلد أم لم يحصل , ولهذا نجد أن التشدد في تبني سياسات وأنظمة سوف تحد من الاستفادة من العناصر البشرية الفعالة مما سيحد من تقدم هذه الدول لأنها لم تحاول الاستفادة من هجرة العلماء وتعمل على استقطابهم بل وتوطينهم .

ولقد أوجد الإسلام سياسات مبنية على إستراتيجيات عالجت تماماً نشوء أي خلل سكاني ولكن بعد انهيار الدولة العثمانية نشأت دول إسلامية تطبق سياسات لا تخدم الوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي في كثير من السياسات والأنظمة والقوانين وبدأت تبعد شيئاً فشيئاً عن روح الإسلام الذي انعكس بدورة على السكان فازداد الخلل السكاني تفاقماً.

ولولا دعوة النبي إبراهيم لما نشأت مكة وازدهرت وخصوصاً بعد أن أصبحت قبلة المسلمين في عهد رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ومن مكة انتشرت دعوة الإسلام بفضل الحرية والعدالة والشورى التي نادى بها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان.

أما ما نسمعه في بعض الدول من التحذير من الخلل السكاني الذين يعرفونه بأنه ازدياد نسبة المقيمين الى المواطنين وهي تقسيمات حديثة حتى وصلت في بعض الدول الى الثلث أو أكثر من هذا المعدل بكثير أما نسبتهم الى إجمالي قوة العمل فتصل الى الثلثين وهذا ما يسمى بخلل سكاني في هذه الدولة أو تلك ويبدأ الحديث عن ضعف الولاء والانتماء واختلاف العادات والتقاليد واللغات والألوان فتبدأ النعرات التي حرمها الإسلام بقولة دعوها فإنها منتنة.

وتبدأ التفرقة في المعاملة بين هذه الفئة وتلك وتبدأ القوى العاملة تعيش في معسكرات العمل كأنهم أسرى حرب، فئة مستضعفة تخدم فئة مستكبرة، ويبدأ شيئاً فشيئاً يتفاقم الخلل السكاني وتبدأ أحداث عنف على مستوى فردي ما تلبث أن تكبر الى درجة التنظيم وتبدأ الجامعات والجهات الحكومية ودور الأبحاث بعمل الدراسات لرصد المشكلة وأبعادها على المستوى الرسمي والشعبي، وخصوصاً عندما تبدأ بوادر تراجع اقتصاديات الدول أو عندما يحدث فيها بطالة فيبدأ التمييز بين فئتين.

وتبدأ بعض الفئات بالمطالبة بتوطين الوظائف والحد من انتشار العمالة الوافدة دون النظر بعين الإسلام هل هذا جائز أم فيه تعدي على الحقوق الشرعية للمسلم ومن ثم نبدأ في الابتعاد عن روح الإسلام وسماحته، وعندما تعجز وتفشل الدول في ذلك تبدأ في مداراة الخلل

أو إتباع سياسات خاطئة لعلاج المشكلة ويبدأ الخلل السكاني بالتأثير على الأمن القومي والإقليمي وتصبح المجتمعات طائفية تنقسم الى أصيلة ودخيلة.

وتبدأ المجتمعات الأصيلة تشعر بأنها مهددة بعد أن كانت مستكبرة وتنتشر البطالة بين هذه الفئة مما يؤدي الى تراجع قوة العمالة الوطنية مدعين بأن الوافدين قد أقصوهم وأزاحوهم عن الوظائف أو الأعمال مما تفسر بأنها ظاهرة خطيرة وأنها في تصاعد وتبدأ الطنطنة عن البطالة بين صفوف النساء بسبب ضيق مجالات العمل لهن، ويبدأ المواطن بتفضيل الانسحاب من سوق العمل بدلاً من منافسة الفئة الأخرى على وظائف غير مجزية الأجر بعدما كانت في ظل الإسلام فئة واحدة ويبدأ الحديث عن هوية شعوب المنطقة وكيفية المحافظة عليها.

وإذا أردنا الدخول في موضوع متطلبات إصلاح الخلل لابد أن نعود من جديد الى وقفة جادة وإعادة التفكير وتقييم للسياسات وتعاون إسلامي لإصلاح الخلل للتعرف على مدى إمكانية اندماج الفئتين لتصبح فئة واحدة كما نادى الإسلام بذلك منذ عدة قرون كما لم يكن في ذلك الزمان سماسرة للهجرة ومكاتب الاستقدام ودورها السلبي على جميع الأطراف والتي تساهم في عودة تجارة الرقيق من جديد.

صحيفة الشرق القطرية 18-01-2006م

إصلاح الخلل السكاني المزمن

هل التوطين يحل المشكلة؟ سؤال خطر بالبال عندما بدأت أفكر في إصلاح الخلل السكاني الناتج عن الهجرة والاستقدام لتلبية احتياجات سوق العمل من أجل الاستمرار في مرحلة التنمية والبناء، ومع ظهور البطالة بين فئة من المواطنين الأمر الذي جعل بعض الجهات الرسمية والشعبية تطالب بخطط لمعالجتها لاحتواء آثارها السلبية.

وبدأت بعض الأقلام تكتب عن وجوب أن تتولى هذه الدول تحديد عدد الوافدين ونوعيتهم المهنية مع الأخذ بعين الاعتبار استمرار التنمية ونسبة العاطلين عن العمل من المواطنين والمطالبة بوضع سياسات يلتزم بها أصحاب العمل وعدم ترك الحبل على الغارب فيما يتعلق باستقدام عمالة وافدة وفي نفس الوقت بدأت تطالب بوضع وتطبيق سياسة سكانية وتبني إستراتيجيات وبرامج وخطط وإجراءات كافية وصارمة، لحل المشكلة.

وطالبت بعض الجهات الرسمية بوضع أهداف كمية ونوعية قابلة للمتابعة والقياس والتقييم الموضوعي حتى يصبح المواطنون أغلبية متزايدة تعتمد عليها قوة العمل لتعويض النقص في سوق العمل، كما رأت جهات رسمية أخرى أنه ينبغي الالتزام بالنسب الآمنة للوافدين بحيث لا تتعدى 10% من إجمالي السكان.

وبدأت بعض الجهات بتسليط الأضواء على أثر الاستقدام على البطالة وتأثيرها على الاندماج الوطني إذا ما أرادت تلك الدول أن تقوم بتوطين عدد من الوافدين مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار نسبتهم وتحديدها بناء على قدرة الدولة على استيعابهم واندماجهم في المجتمع.

ولكن بعض وسائل الإعلام اتخذت منحنى آخر في التعامل مع المشكلة بمطالبة المواطنين بأن يحزموا أمرهم أفراداً وجماعات وأن يؤكدوا إرادتهم لمواجهة الخلل السكاني المزمن بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية المسؤولة عن السياسة السكانية وعن الهجرة واستقدام العمالة وتوطين الوظائف ومتابعة آدائها ومساعدتها بالرأي والنصيحة والوقوف معها ضد ضغوط المنتفعين من الاستقدام والتوطين.

وبدأت هذه الدول وكأنها في حالة حرب تضع الخطط الإستراتيجية لتعبئة كامل قوة العمل المواطنة المتاحة بعيداً عن البطالة المقنعة وتهدف هذه الخطط أيضاً الى تقليل الاحتياجات من القوى العاملة الوافدة، ولكن بعض جماعات الرأي الآخر بدأت تطالب بإلغاء نظام الكفيل وتطالب بوضع سياسة واضحة المعالم على أن تلتزم الدول بتطبيقها لتلحق بركب الحضارة.

ومنظمة العمل الدولية طالبت أيضاً بتبني سياسة التعويض المرحلي للمتضررين من الوافدين وأصحاب العمل من جراء الخطط التي تم تطبيقها لشراء الرضا والحصول على تعاون الأطراف ذات العلاقة وبدأت هذه الدول بوضع خطط طويلة المدى ترتكز على إستراتيجيتين رئيسيتين أولهما: السيطرة على آلية تدفق قوة العمل الوافدة، وثانيهما: إعادة الاعتبار لدور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع وعماد قوة العمل.

وبدأت إدارات الأحوال المدنية بإتباع سياسة سكانية تأخذ حتمية توطين عدد من الوافدين، فليست هناك هجرة لم تترك أثرا بشريا وثقافيا، ويمكن أن يكون ذلك الأثر إيجابيا إذا كانت سياسة التوطين في حدود الاستيعاب والقدرة على الإدماج والاندماج الحقيقي في المدى البعيد.

إلا أن وزارت العمل بدأت بخطط لتنمية الحوافز والروادع الذاتية لدى صاحب العمل والمواطنين أفرادا وجماعات ومؤسسات ولدى الوافدين أيضا، من أجل الانسجام مع متطلبات تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للسياسة السكانية، وتبنت كذلك سياسات تعتمد على التعليم والتدريب والتطوير أثناء العمل لإعداد كامل قوة العمل الوطنية للوظائف العادية وتلك ذات المحتوى التقني العالي.

وكان هناك اقتراحا من قبل دور الخبرة والأبحاث بتوصيات لإيجاد مجلس أعلى على المستوى الوطني وربما الإقليمي، وإدارة مركزية لتنسيق السياسة السكانية ومتابعة أدائها، وتقييمه بشكل منتظم ومستمر وتوفير جميع الأدوات وتوظيف الآليات القادرة على تحقيق الأهداف الكمية للسياسة السكانية، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على الأهمية الإستراتيجية لتصحيح الخلل، فبينما سياسة الإحلال تخلق مشكلة لجميع الأطراف إلا أن هناك حاجة ماسة وأهمية إستراتيجية عاجلة لتصحيح الخلل السكاني الذي يشكل حجر الزاوية في أجندة كل إصلاح جاد.

ولابد من التركيز على هذا الإصلاح حتى يتم إيقاف مسار ضياع مستقبل المواطنين , لأن تزايد أعداد العمالة الوافدة أضعف قدرة المواطنين على تقرير مصيرهم والدفاع عن مصالحهم

المشروعة وتأمين مستقبلهم , ولاسيما أن دور المواطن السياسي والإنتاجي في تراجع مستمر , وأن الاعتماد على قوة العمل الوافدة لا يبشر بمستقبل أفضل للمواطنين , كما ينبغي التخلي عن معسكرات عمل الوافدين لبناء مجتمع وطني منتج وفعال وكما يقال في عالم الاقتصاد أن العملة الرديئة تطرد الجيدة من التداول فيمكننا القول أن العمالة الوافدة الرخيصة تطرد العمالة الوطنية الجيدة من القيام بأعمال ذات أجور أعلى وإنتاجية أفضل .

وإذا لم يتم الدمج الكامل والتوطين لنوعية جيدة من الوافدين فإن تلك المجتمعات السكانية سوف لن تتمتع بخصائص المجتمع المتناسق كما أن اختلاف الجنسيات يولد صراع ثقافات وعادات وقيم، الأمر الذي يتطلب من الدول جهود جبارة من أجل توحيد الثقافات والعادات والقيم ولكن كما هو معروف أن الفضائيات لها دور كبير في جذب مواطنيها مما يشكل خطراً وأثراً سلبياً على ارتباط القادمين ببلد الإقامة.

وبسبب الطبقية وتعدد الجنسيات والخلل في التركيبة السكانية سوف تزيد معدلات الجريمة، كما أن هناك عوامل زادت من هذا الخلل ومنها بعض القصور في التشريعات التي كانت تحث على زيادة الاستقدام، والتغاضي عن الهجرة غير المشروعة التي زادت تلقائياً لتعويض النقص في سوق العمل بالإضافة الى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل بناء على بعض العادات والتقاليد التي مازالت سائدة.

كما أدت زيادة الهجرة وعدم توطين الوافدين الصالحين الى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني تمثل في استنزاف الدخل القومي وازدياد معدلات التحويلات الخارجية، كما أحدث ضرراً

بنسب الادخار ونمط الاستثمار وزيادة معدلات البطالة، أما في المجال الاجتماعي فكان لهذا الخلل آثاره الخطيرة مما أدى الى زيادة وارتفاع في معدلات جرائم المخدرات وارتفعت نسبة جنوح الأحداث وجرائم الخادمات وسوء معاملتهن مما انعكس سلباً على أطفال المجتمع.

هذا ويستلزم من الدول القيام بجهود كافية لإيجاد حل لهذا الخلل السكاني المزمن بتوطين البعض والعمل على الحد من الاستقدام للوصول بعدد السكان الى الحجم الأمثل لتكون الأغلبية العددية المطلقة للمواطنين، مع إتباع سياسة توطين الوظائف لتحل بموجبه العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة غير القابلة للتوطين.

كما أن فتح باب التوطين للكفاءات الممتازة والتي قدمت خدمات جليلة لدول المنطقة في المجال التعليمي والاقتصادي وغيرهما والذي قد مضى على وجودهم عقود من الزمن دون الاعتراف بفضلهم كحال بعض الدول التي لا تكرم المبدعين فيها إلا بعد وفاتهم، وبالتالي يكون التوطين أحد أهم العوامل لحل مشكلة الخلل السكاني المزمن.

صحيفة الحقائق اللندنية 17-01-2006م

جوهر الإنسانية وإسقاط الجنسية

اكتشف جان جاك روسو أن كل شيء قادم من السياسة ولهذا تقدم بفلسفة جديدة يرى فيها ضرورة تحديد المعايير لمفهوم المواطن وحق المواطنة، ولقد رأى أن أولويات بناء المواطن هو ثقافة وتعليم وهي مرتبطة بشروط الحرية والمساواة وفهمها بقدر يسمح بإيجاد التوافق اللازم بين مبدأ استقلال الإنسان كفرد ضمن مفهوم الحرية الفردية ومع وجوده داخل المجتمع واندماجه فيه، وبالتالي لابد من التضحية بجزء من الحرية الفردية المطلقة لصالح هذا المجتمع وأوضح هذا المفهوم من خلال نظرية العقد الاجتماعي.

وفي هذا المقال نريد أن نسلط الضوء على الحقوق التالية: حقوق المواطنة وواجباتها، نظرة الإسلام للمواطن، الإسلام والمرأة وحقوق المواطنة، الجهاد وحقوق المواطنة، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحقوق المواطنة، الإرهاب وحقوق المواطنة، المقاومة وحقوق المواطنة.

حقوق وواجبات المواطنة

المواطنة هي حق الانتماء الى الوطن، وهذا الانتماء يرتّب على المواطن حقوقاً ويضع عليه واجبات، ولا يمكن للمواطن أن يطالب بحقوقه دون القيام بواجباته، كما أنه من غير المعقول أن يؤدي واجباته ثمّ يتنازل عن حقوقه.

وحق الانتماء للوطن ليس له علاقة بالدين ولهذا نجد أن هناك مواطنين من أعراق وديانات مختلفة وإن كان الإسلام هو دين الله الذي ارتضاه لعباده على الأرض، وهو يحكم كلّ جوانب الحياة الإنسانية وينظّم شؤون المجتمع في شتى الميادين، الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية، ولا تعارض في الإسلام بين الدين والسياسة، بل إنّ العمل السياسي نفسه يعتبر عبادة، إذا كان يسعى لرفع الظلم والدفاع عن المستضعفين ونصرة القضايا العادلة للمواطنين.

نظرة الإسلام للمواطن

لقد قامت شريعة الإسلام على احترام حقوق الإنسان وقامت بتنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع والعلاقات بين الناس، وكان الهدف الأساسي بناء مجتمع إنساني يعتمد على قواعد الرحمة والعدالة والمساواة، ورعاية الحريات، ولهذا دخل الناس في دين الله أفواجا ولاسيما أن الاختلاف بين الناس موجود منذ الأزل حيث وقعت أول جريمة على الأرض بعد اختلاف، ولهذا جاء الإسلام منسجماً مع هذا الاختلاف ليرسي دعائم وقواعد العيش المشترك بين الناس.

أرسى الإسلام هذه القواعد من خلال الاعتراف بالآخر واحترام التعامل معه وكان ذلك مبنياً على مبادئ الأخلاق التي لا تنحاز لأحد باختلاف الدين أو أي اعتبار آخر, كما أن الأخلاق ليست أسلوب تعامل المسلم فقط مع من يحب، ولا مع أبناء عشيرته أو قوميّته أو دينه، إنّها أسلوب التعامل مع الناس جميعاً بأسمى القيم الإنسانية وهي العدالة ومن أجل تحقيقها أرسل الله الرسل والأنبياء والصالحين والمجددين والعلماء والحكام الراشدين ليحكموا بين الناس بالعدل والكتاب هو مصدر العدالة ووسيلة تحقيقها هو الميزان بالقسط ولهذا أحب الله المقسطين .

الإسلام والمرأة وحقوق المواطنة

يرى الإسلام في كلّ من الرجل والمرأة (جوهر) الإنسانيّة، ووحدة الخلق والنشأة، مع اختلاف الوظيفة المناطة بكلّ منهما، ومع الاختلاف الخَلقي الذي يجعل كلاً منهما قادراً على القيام بوظيفته في الحياة.

ولهذا فهو يقرّر مبدأ المساواة المطلقة بينهما في كلّ ما يتّصل بالكرامة الإنسانيّة، وبالمسؤوليّة العامّة، أمّا ما يتعلّق باختلاف الوظيفة داخل الأسرة، وداخل المجتمع بين الرجل والمرأة، فإنّ الإسلام يقرّر مبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات المتبادلة، في قوله تعالى: (ولهنّ مثل الذي عليهنّ بالمعروف وللرجال عليهن درجةٌ والله عزيز حكيم) سورة البقرة: 228).

إنّ رعاية الأسرة هي أولى مهمّات المرأة بلا جدال، ولا يستطيع غيرها أن يقوم مقامها فيها، أمّا فائض الوقت والجهد حين يوجد فإنّ المرأة تستخدمه للقيام بسائر واجباتها الاجتماعية، والواجبات يتحدّد نطاقها باختلاف ظروف المرأة نفسها، واختلاف ظروف المجتمع وحاجاته وتطوّره، وهو يشمل كلّ نشاطات المجتمع الاقتصاديّة والسياسيّة وحتّى العسكريّة عندما يتعرّض الوطن للخطر.

والإسلام عندما قرر حجاب المرأة وضع لها الضوابط التي تحفظها وتحفظ المجتمع، مثل تحديد شروط الاختلاط، وتحريم الخلوة، وغير ذلك من الأحكام المتعلّقة بمشاركة المرأة في نشاطات المجتمع، وأوجد حلولاً حتى لا يضع الرجال والنساء موضع الحرج، ولهذا كانت المرأة تشارك في النشاطات الاجتماعية دون إثم أو عدوان، وإنّما أسبغ عليهما آدابه الشرعيّة

كما أسبغها على سائر ميادين النشاط الاجتماعي، ووضع الآداب التي تحمي وتصون، سدّاً للذرائع أمام المفاسد والمحرّمات.

لكنّها جميعاً شرعت لتنظّم مشاركة المرأة الاجتماعية لا لتمنعها من ممارسة حقوقها المشروعة، لذلك لم يكن غريباً أن يمتلئ تاريخنا بنماذج رائعة من النساء اللواتي كان لهنّ دور رائد في المجتمع سواء في المجال العلمي أو السياسي أو الأدبي أو حتى الجهادي.

الجهاد وحق المواطنة

الجهاد في سبيل الله: هو بذل الجهد في كلّ عمل يرضي الله تعالى، ومنه جهاد النفس الأمّارة بالسوء، وجهاد الدعوة، وجهاد كلمة الحق أمام السلطان الجائر، وجهاد العدو باللسان أو بالسيف أو بأية وسيلة أخرى، أما القتال فقد شرعه الإسلام لأسباب محدّدة، وسمّاه جهاداً في سبيل الله، ليبقى خاضعاً للضوابط الشرعية.

ويعتبر فريضة قائمة إذا قرر إمام المسلمين ذلك أو كان هناك عدوان ضدّ بلاد المسلمين وديارهم، ولا يمكن أن يتحوّل ضدّ حكوماتنا أو شركائنا في الوطن من غير المسلمين، الذين نعيش معهم منذ أمد طويل في ظلّ مواثيق وعهود يجب أن يلتزم بها الجميع.

كما ينبغي أن يتوافق أفراد المجتمع على تفسيره بحيث لا يجعله موجهاً ضدّ المجتمع نفسه، أو يَطال إخواننا المواطنين من أبناء الديانات الأخرى، فيؤدي بالتالي إلى خلخلة السلم الاجتماعي وتمزيق الوحدة الوطنيّة، ويقدّم خدمة مجّانية لأعداء الأمة.

وهو أصلاً نقض للعهد لا يجوز أن نقع فيه، قال الله تعالى: (الذين ينقُضون عهدَ الله من بعدِ ميثاقِه، ويَقْطَعونَ ما أمرَ اللهُ به أنْ يوصَلَ، ويُفسِدون في الأرضِ، أولئك هُم الخاسِرون) سورة البقرة الآية 27. ونقض العهد يعتبر غدراً، وقد نهى الإسلام عن الغدر.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحق المواطنة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب شرعي على كل مواطن ومواطنة، لكنّ استعمال القوة فيه غير مشروع، إلاّ إذا كان المنكر بواح ويدخل تحت ولاية من يريد النهي عنه ومجاز من الدولة، لأنّه عند ذلك يكون مكلّفاً بإزالة هذا المنكر بوسائل تحددها له السلطات وليس مجرّد النهي عنه، أمّا المنكرات العامّة الشائعة في المجتمع، فإنّ الواجب الشرعي على المواطنين إزاءها هو الإنكار باللسان وتقديم النصيحة، خاصة وأنّ محاولة استعمال القوّة لن يؤدي إلى إزالتها وقد يؤدي إلى منكر أكبر.

ويبقى واجب المواطن والمواطنة الإنكار باللسان أو إبلاغ السلطات التي من حقها أن تقوم بردع من قام بهذا المنكر، ومن حق المواطن والمواطنة محاولة إصلاح نظام المجتمع بالحكمة والموعظة الحسنة، لذلك مرفوض استعمال العنف أثناء النهي عن المنكر بكلّ أشكاله وصوره.

الإرهاب والمقاومة وحقوق المواطنة

يمكن القول إن الإرهاب هو: (الاعتداء على الأبرياء بالخطف والترويع، وإلحاق الأذى بهم، أو قتلهم لتحقيق أهداف سياسية أو شخصية لا علاقة لهم بها، وعليه يمكن القول: إنّ الإسلام

يرفض الإرهاب، وهو لا يقبل إلحاق الأذى بالأفراد أو بالشعوب وحتّى بالحيوان، ويأمر بالرفق حتّى مع الأعداء، وينهى عن الاعتداء عليهم بدون سبب، ويظهر في قوله تعالى (وقاتِلوا في سبيلِ اللهِ الذين يقاتِلونَكم، ولا تَعتَدوا) سورة البقرة: 190.

ولكن من حق المجتمع المتمثل في المواطن والمواطنة والدولة أن يردّوا العدوان بمثله، امتثالا لأمر الله تعالى: (فَمَنْ اعتدَى عليكُم فاعتَدوا عليه بمثلِ ما اعتدى عليكم) سورة البقرة: 194 , ويكون هذا الحق مستحقاً حين يُعتدى على الناس، في حقوقهم أو كرامتهم أو دينهم أو أرضهم.

وتعتبر المقاومة حق مشروع لكل مواطن ومواطنة والدولة لردّ العدوان كما إنّ حقّ جميع الشعوب في الاستقلال على أرضها، واختيار نظام حكمها، وهي حقّ فطري مقدّس، كرّسته جميع الشرائع الإلهية والمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، ولا يمكن أن توصف مقاومة أي شعب لعدو يحتلّ أرضه بأنها إرهاب بل مقاومة مشروعة وبكل الوسائل المتاحة.

ونستطيع أن نحدد بعض أركان هوية المواطن والتي تعبر بشكل أو بآخر عن العلاقات الرابطة بين الفرد والمجتمع والدولة، وتتجسد في نوع العلاقة بينهما وإن كانت تبدوا بلا شك في طابع سياسي تعبر عن علاقة ولاء أو تبعية للدولة، إنها علاقة شخصية أبدية للفرد مع دولته ذات السيادة والتي تفرض عليه قدر كبير من الالتزامات أهمها الولاء والإخلاص وتكون هذه العلاقة وثيقة ودائمة حتى الموت كما هو الحال بما ينتج من الالتزام بأداء الخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن ومقاومة الاحتلال.

وهنا يتبادر الى الذهن سؤالين: هل يحق للدولة إسقاط الجنسية عن المواطن لأسباب: دينية أو عنصرية أو طائفية أو سياسية؟، وهل يحق للمواطن ممن أسقطت عنه الجنسية أن يستعيدها؟

موقع قناة العربية الإلكتروني 21-01-2006م

المرأة وقضية فلسطين

سأبدأ المقال بدون مقدمات وبدون مجاملات أي بدون كذب، صحيح ولكن كيف نبدأ بدون مجاملات وأن المجتمع الشرقي صعب عليه أن يبدأ بدون مجاملات وبدون مقدمات لماذا؟ لأنه دائما يلف ويدور حول نفسه أسلوبه الإنشائي في الكتابة يفقده الابداع وأسلوبه الحقيقي في الكلام يفقده الوصول للحقيقة بسرعة وصحيح من قال نحن مجتمع لا نعرف ما نريد من المرأة، ولكن لماذا؟

لأن فرص الحوار مقطوعة ليفهم كل طرف الطرف الآخر وغير متيسرة فإن أردناها زوجة لا نستطيع أن نتعرف على أفكارها إلا بعد الزواج وكثير منا يتزوج قبل أن يرى أو يتزوج على الصورة أو يتزوج على وصف من الأم أو الأخت فأين القناعة من الزواج إذا لم ترى وتتحدث وتتعرف على هذا الكيان الغامض بطبيعته المليء بالأسرار والمفاجآت والمتغيرات في آن واحد وبعد الزواج أيضاً قد لا يجد معظمنا الوقت الكافي للجلوس مع هذا الكيان ليتعرف عليه عن قرب وإنما تعامل سريع أسرع من إيقاع هذا العصر الذي يسمى بعصر السرعة وبالتالي نفشل في فهمها كزوجة في غالب الأحيان ومن الأصل ثقافتنا عن المرأة في مناهجنا الدراسية لا تتعدى ما هو حرام فقط بل نتعلم أن كل المرأة عورة حتى صوتها , ثقافة تصور ما هو حرام وما هو حلال ولا يوجد بها أبداً اللون الرمادي أي بين بين .

هل توجد في ثقافتنا الشرقية كتب عن فن التعامل مع المرأة من ناحية شمولية أخلاقية والبعد عن غير الأخلاقيات أما إذا كنا نريدها صديقة فمن تكون إلا في الخفاء ولا يجرؤ أحد

على أن يتباهى بأن له صديقة امرأة في هذا المجتمع ويكذب في غالب الأحيان إذا زل لسانه ويعود ليقول صديقتي زوجتي أو صديقتي أختي أو صديقتي أمي ولن يزيد فبنات العم والخال والأقارب والجيران من المحرمات أن تتخذها صديقة إلا في الخفاء وهو سر البلاء حتى الزوجة نفسها تغار من ذلك أيما غيرة ولسان حالها يقول كيف تتخذ فلانة صديقة وأنا زوجتك فيعيش التناقض بل يكذب على نفسه وعلى زوجته وعلى مجتمعه ولا يوجد لدينا مفهوم الصداقة مع المرأة إلا المفهوم غير الاخلاقي وفي الغالب حتى لا يكون الكلام فيه من التعميم ما يثير فزع الآخرين وأما الحب فهو أشد وأنكى من الصداقة فإذا قبلت الصداقة عند البعض فلن تقبل كلمة الحب عند الكثير إلا في إطار حب المال والعيال وماعدا ذلك قد يدخل في باب الزندقة حتى إن قال لزوجته ياحبيبتي فلن يقولها إلا من وراء حجاب هذا الحجاب الذي حجب عنا عين الحقيقة وتجنينا على الدين بكلمة الحجاب حتى أصبح هناك حجاب شرعي وغير شرعي ولم ينجوا الرهائن الفرنسيين من قضية الحجاب حتى الآن , حتى آخر مؤتمر للحوار الوطني كانت التعليقات على النساء المشاركات ما يكفي بأن عبرت عنه إحداهن بالبكاء والعويل وتمنت أن الأرض ابتلعتها ولم تسمع مثل هذا الكلام أو كما قالت السيدة مريم العذراء عليها السلام (أو كنت نسياً منسيا)) . وثقافتنا الشرقية تحرم الحب بكل أشكاله غير حب الله ورسوله. لذا نجد معظم الشرقيين المتشددين يرغبها أن تكون دمية تعمل بالبطارية عليها السمع والطاعة وكأنها ريموت كونترول وإلا باءت بغضب من الزوج الذي يرقى في حين من الأحيان الى غضب من الله ورسوله بل والملائكة أجمعين.

أما قضية نصف المجتمع فإننا نكذب كذبة إبريل كل يوم فنصف هذا المجتمع عندنا دمى قد تكون متحركة وقد لا تكون متحركة بل طاقات معطلة لا قيادة سيارات ولا أعمال حرة ولا انتخاب في المجالس البلدية و 1000 ألف لا.

إن نصف هذا المجتمع هو لخدمة النصف الآخر فهؤلاء من طبقة السادة وهؤلاء من طبقة العبيد فالرجل فينا يرى نفسه القوة العظمى كأحد أعضاء مجلس الأمن له حق الفيتو على كل شيء وخدمة إسرائيل التي هي ذاته! فحب الذات عند الشرقي ليس لها حدود كإسرائيل تماما تريد أن تعيش في حدود آمنة ومعترف بها ولكن أين هي حدود دولة إسرائيل. دولة لازالت بلا حدود وبلا دستور وفوق القانون والأمم المتحدة وضعت لخدمتها وخدمة أهدافها.

بعض رجال المجتمعات الشرقية قادر على أن يحب كلّ اسبوع امرأة لماذا؟

لأنه غير صادق في حبه ولا يعرف الحب الحقيقي والحب عنده له معيار مزدوج ويكال بمكيالين أو أكثر.

فهو يحبها في الأسواق خلسة وبعيداً عن رجال الهيئة أو بعيداً عن عيون الناس فالحب بالترقيم وبالهمسات وحب الخوف هو كمن يمزج العسل بخلاصة لوح الصبر المر ويقول إني صابر على هذا الحب عملاً بقول لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا إما إن قيض له الحب من خلال نوافذ العمائر فهذا الحب يستخدم له وسائل التقنية الحديثة المقربة للبعيد أو إستخدام تقنيات الرؤية الليلية التي نستخدمها في الحروب وإن ما في كشف المستور من أسرار لا ترى بالنور , أما حب الليموزين فحدث ولا حرج ولن أخوض فيها فقد أحتاج الى

كتاب لأوفيها حقها من التحليل ولكن أوصي إدارة المرور بالموافقة على التظليل لزجاج سيارات الليموزين حفظاً لراكبيه من نصف المجتمع .

وصحيح ما قلت بين قوسين ((في مجتمع شرقي متناقض، تأتي المرأة حبيبة في دواوين الشعر والهواتف المحمولة ومحلاّت الكوفي شوب، لكنها زوجة في المطبخ والسرير ودفتر العائلة)).

صحيح أن المرأة ضائعة في اللعبة ولكنها هي سبب رئيسي في الضياع فلا هي تدافع عن حقوقها ولا تجرؤ على الكلام وتريد من يطالب بحقوقها فمعظم المطالبين بحقوق المرأة من الرجال حتى وصلوا درجة الاتهام بأن لهم أغراض وأهداف خفية من وراء المطالبة بحقوق المرأة ولكن كيف تطالب المرأة بحقوقها وهي من درجة أقل فهي الضعيفة تماماً كاللاجئين بلا هوية وبلا وطن فمن تزوجها من الغربيين ومن بعض الشرقيين سماها باسمه في جواز سفره وإن أعطيت جواز سفر أو هوية سميت بزوجة فلان أو أم فلان؟ فأين استقلاليتها وحريتها في التعبير عن الكلام؟ عوضاً عن المطالبة بحقوقها. وإن طلبت الطلاق فيعذبها زوجها أو يماطلها حتى تتنازل عن مؤخر صداقها بل عن أولادها بل تبقى خادمة لأطفالها في فترة تسمى فترة حضانة ومن ثم يختار الطفل بين أمه أو بين أبيه أما في العرف التجاري فلا بد لها من وكيل أو مدير ليدير لها تجارتها لأننا نركز على عبارة في الدين (ناقصات عقل ودين) ولا يوجد حتى الآن من قام بتفسير ذلك تفسيراً عصرياً.

أما العبارة بين قوسين (هي لا تعرف كيف تملأ العين، كيف تكون حبيبة وصديقة وزوجة في وقت واحد) تحتاج من العمق في التفكير الى وقت كثير. صحيح ما قلت كلمة (حبيبة) في الذهن الشرقي، تجيء على قدر من العيب) لماذا؟ لأن هذه هي الثقافة التي تربى عليها

الرجل الشرقي وهي الثقافة التي درسها وهي الثقافة التي لازالت جاثمة على صدور أبناءنا وبناتنا ولا أحد يفكر في التغيير أو التطوير إنها ثقافة الإرهاب إنها ثقافة التسلط وثقافة العنف والقهر والظلم حتى صدر قانون سمي بقانون العيب في إحدى الدول العربية ليرسخ الظلم ويمنع الديموقراطية وتسود العبودية ويبقى قانون الطوارئ فنحن بحاجة الى وعي ثقافي حضاري يميز بين الحضارات والثقافات كما يميز بين الألوان , نحن بحاجة الى محو أمية المتعلمين قبل الأمية الأبجدية , فالمسألة ليست قراءة أو كتابة إنها قضية ثقافة وحضارة كيف ندمج الحضارات ونندمج فيها كيف نتقبل من قدم إلينا زائرا أو معتمراً أو للعمل ولا ننظر إليه نظرة ريبة أو خيفة لأن الجواب بين قوسين ((والرجل لا يريد الحبيبة زوجة و لا يريد الزوجة حبيبة , حكاية غير مضحكة .)) عذراً على الاقتباس فقد وجدته إجابة لسؤال طالما حيرني؟ صحيح ما قلت (الرجل العربي يحبّ وهو في السيّارة) ولكن حب غير حقيقي كالزبد يذهب جفاء وصحيح ما قلت (الحب عنده هو الحب الموجود في الأغاني) لأنها هي الوحيدة التي يسمح له بالتعبير عنها فهذه هي حرية التعبير عندنا فالصحافة لها مقص الرقيب بالمرصاد، لهذا يلجأ الى المنتديات والأنترنت، إنه يسمع ويحبّ عبر الأنترنت أو الشبكة العنكبوتية لهذا هو الحب المبني على الوهن وأن أوهن البيوت هو بيت العنكبوت ولكن لماذا الحب بالليل أكثر منه بالنهار؟ لأن الليل كاتم الأسرار ومخفي العيوب وما يلبث أن يذوب بعدما تطلع الشمس لذا هو حب غير حقيقي. الحب الحقيقي يشبه اللون الأصلي الذي لا يزول بالمنظفات أو المطهرات قد يبهت أحياناً ولكن لا يزول. الحب الحقيقي كلوحة فنية يزيد سعرها مع مرور الزمن أي يكبر في عيون المحبين وفي قلوبهم وفي عقولهم وفي

وجدانهم وفي افئدتهم وغير ذلك. وصدق من قال بين قوسين ((الرجل العربي وخاصة الخليجي، تربّى منذ الصغر على أن "المرأة " عيب! كلّ ما يتعلّق بها يرتبط بالعيب والخزي والعار!)) وسنتوقف عند هذا الحد لأن الموضوع مثير ومتشعب ويشبه قضية فلسطين!!!!

مجلة فلسطين الخميس 9 أيلول 2004

ليس غريبا أن يترك العرب قضاياهم المهمة ليطاردوا برتقالة!

العقل العربي عاجز عن وضع المرأة في خانة نقاش جاد أو قضية حقيقية ذلك أن ما يشغل العقل العربي هذه الأيام هو البرتقالة، أما الأمن العربي والاستقلال العربي والقضايا العربية ضاعت هباء في زمن البرتقالة بل زمن الاستحالة أي استحالة الأمن مع وجود البرتقالة لأن الجيل العربي يبحث عن خصر البرتقالة وإن كانت حواء أقنعت آدم فخرج من الجنة لمعصية بسبب تفاحة فلا عجب أن يخسر العرب أهم قضاياهم بسبب برتقالة ، فالعلاقة الشرقية بين الرجل والمرأة لا تتعدى البرتقالة كيف يعصرها أو يقطعها، وأنه قسم المرأة إلى قسمين قسم أرنبي أو الولود أي زوجة للإنجاب فقط أما النوع الآخر فهو "للهشك بشك " كما أصطلح على تسميتها في بعض مجالس اللهو والطرب العربية ومن هنا جاء حب التعدد عند الرجل الشرقي فواحدة يبحث عن حسبها ونسبها ولا يشترط أن تكون برتقالية المظهر أما الأخرى فيبحث عن مقدمتها ومؤخرتها أي لابد أن تكون برتقالية المظهر، ولا عجب أن تحتضن بعض وسائل الإعلام العربي برتقالات ناد ليلي ظهر في زمن العتمة ولا عجب أيضا أن تتربع البرتقالة على عرش قمة الحضارة والحرية المسموح بها لتنادي جميلات وناعمات وفاتنات الفن الشرقي لكي يؤكدن تفوقنا في الفضاء البرتقالي، . الملاحظ فعلا بعد البرتقالة كثرة البرامج الفضائية وكثرة إنتاج الأغاني البرتقالية وقطعًا لن نشاهد أي تقدم حضاري أو صناعي أو ديمقراطي طالما نحن نركض وراء برتقالة، كيف سنحقق الرخاء والأمن ونحن نبحث عن البرتقالة في الفضائيات؟

أما اليوم فالمشاهد العربي يشاهد البرتقالة وهي ترقص وتتمايل، حولها برتقالات كاسيات عاريات من خلف الشاشات لنخر كل القيم والمبادئ في نفوس الأمة الشرقية.

وغدا تستبدل البرتقالة بالتفاحة وتعود التفاحة من جديد ويقال فيها ما قيل عن البرتقالة أو يزيد، والموضة السائدة هذه الأيام تفرض علينا تسمية جامعة البرتقالة العربية، فحسب علمي أن الفساتين والشورتات البرتقالية تتصدر القائمة الأولى في الطلبات النسائية لهذا الصيف. وبالتالي علينا أن نبدل عقولنا وأدمغتنا الخاوية إلى اللون "البرتقالي"، الأمر الذي يخلق حاجة ماسة للهروب من الواقع الضبابي إلى البرتقالي وهو تقدم لا نحسد عليه كشعوب عربية فقد اعتكفت العائلات في بيوتها وعزفت عن الأهل والجيران، أغلقت الأبواب وتحلقت حول الفضائيات، عشرات الملايين من العيون مندهشة تنتظر الحدث ولكن أي حدث!

هل هو انتخاب النجم الواعد؟ إنها تجارة تحقيق الأرباح من الدعايات التجارية والاتصالات الهاتفية ملايين الدولارات ربحتها شركات الهواتف والاتصالات التي تتداخل علاقاتها بالقنوات الفضائية.

ولو قمنا باستفتاء للتصويت للبرتقالة أو لقضية فلسطين سوف يطير صواب العقلاء عندما تتضح نتيجة التصويت لصالح البرتقالة.

ولكن ما هو سبب ذلك؟

في اعتقادي هو لحاجة المصوتين إلى إفراغ العديد من العقد النفسية النابعة من الحر مان سياسيًا واجتماعيًا وشخصيًا.

الفضائيات العربية لن تكون موضوعية أبدا، وليس هدفها تثقيف أحد وإنما تخدم جيوب أصحابها لأنها تلهي الناس عن القضايا المهمة، وتفسح لهم المجال لتفريغ غضبهم وإحباطهم من المعاناة اليومية وهنا تتغير معالم المسموح والممنوع حسب الحاجة، وليس بالضرورة حسب تعليمات الدين أو العادات والتقاليد.

وهذا ما يفسر البرامج غير السوية في القنوات الفضائية التجارية التي يمولها رجال الأعمال وبالمقابل انعدام البرامج التي تنتقد الواقع المؤلم الذي تعيشه الشعوب العربية. وعن وضع المرأة تحديدا ولأسباب تجارية فإن القنوات تستعمل المرأة ويضعونها 24 ساعة تحت الكاميرات. أتساءل لماذا لا يضعون الرجل أيضا؟

الحقيقة أنهم يدّعون التطور، ولكنهم بقوا تقليديين فقد أبقوا المرأة تحت المراقبة، وقالوا للرجل اختر أية برتقالة تريد. إذا أراد مجتمعنا أن يكون معاصرا فليكن معاصرا في كل شيء.

كل العالم يتصل يوميا ليصوت لهذا النجم أو ذاك فهذه الانتخابات التي بدأنا نعرفها ولكن في الحقيقة هل نكسب قضية تهم العالم العربي أو الإسلامي فالناس ينظرون للبرتقالة وغير مهتمين بالأمور السياسية، لأن الفضائيات تريد التصويت للبرتقالة لتبعد الأمة عن الاهتمام بمشاكلها الحقيقية".

والسبب أن العرب في ضائقة، وبحاجة إلى أمور ترفيهية تنفس عن غضبهم حتى لا ينفجر وهذه ليست المشكلة بل المشكلة أننا مقلدون كيف يمكن أن نتقدم ونحن جهلة؟

إن هذا الانبهار من واقع لا يمكن تحقيقه، في وضع يسيطر فيه اليأس والضغط النفسي على الشارع ليتحول إلى تحقيق الهدف هو الهروب من الواقع واللجوء لراحة نفسية ولو وهمية.

صحيفة إيلاف الإلكترونية الإثنين 13 سبتمبر 2004

الفضائيات العربية وجهان لعملة واحدة

يستولي على القنوات الفضائية في العالم العربي نوعان وهما وجهان لعملة واحدة فالأولى تبث الدماء والأشلاء والثانية تبث الفجور والمجون والحقيقة ان إعلام الرأي والرأي الآخر هو الذي يسوّق الوهم، فإذا كانت بعض القنوات تبيع النساء الكاسيات العاريات فان الوجه الآخر للإعلام تبيع صور الدماء والأشلاء والجثث بلا كساء وكلها تجارة باختلاف شكل الصورة.

فالكاسيات العاريات العربيات وما يعرضنه في الفضائيات لا يمكن أن يكون تعبيراً عن التحرر، انما هو تقليد للشكل دون المضمون. فرغم ان جسد المرأة لا يزال يستخدم في الغرب ايضا لأغراض دعائية تجارية رخيصة، الا ان المرأة هناك حققت انجازات هامة في سبيل تحررها الاقتصادي والاجتماعي، وهو امر لا تزال المرأة العربية بعيدة عن تحقيقه، الامر الذي يجعل تعرّيها الوجه الثاني لنفس العملة من التقاليد والتخلف والانكسار ولكن هل كوننا نعيش في عالم تغيرت أفكاره ومبادئه وانعكست القيم لديه أن نسير على نفس خطاه رغم أن القيم والفكر والمبادئ لم تسقط بعد عند كثير من المحافظين ولكنها رخصت في عيون البعض الآخر.

وفي ذكرى الحادي عشر من سبتمبر لا زال صدى صور التعذيب التي تعرض لها السجناء العرب من الجنسين ماثلة ولازال الجرح ينزف ألما وحرقة على شرف العراق المستباح ولكن لماذا الغرب يتذكرون موتاهم ويحيون الذكرى بعدم النسيان والوفاء والانتقام لأرواحهم ومحاربة الإرهاب في كل مكان ونحن نتجاهل قضايانا وماحل بنا فإذا أجرينا دراسة مقارنة فحسب النسبة المئوية نجد أن ماحل بنا كعرب , لا يقل عما حدث لأمريكا بل يزيد , ولكن

نتناسى ونستمر في دعم قنوات العهر العربي التي تطالعنا بصور لا تقل فظاعة و فحشاً قاسمها المشترك اللحم العربي المستباح والشرف العربي المهدور وهناك من يستغل أوضاع العراق المأساوية لجذب المحتاجين إلى مستنقع الرذيلة والمجون مستغلين تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في أرض الرافدين أو أرض وادي النيل أو أرض القسام بالشام .. هذه البرتقالة التي عصرها العرب حتى آخر قطرة مصوا كل ماء الحياة منها حتى أصبحت بلا حياة وبلا حياء...!!

تماما كما يفعل الغرب حيث الموت والجفاف ورائحة ال بارود ورغم أن الحرب انتهت ولكن قصف الطائرات لم ينتهي حتى طال التدمير كل شيء الشجر والحجر أو ما يسمى بسياسة الأرض المحروقة والغريب في الأمر التشابه بين ما يحصل في فلسطين وما يحصل في العراق والتهديد لازال قائم وكأني أشم رائحة البارود ودخانه يزكم أنوف جيران العراق إنها والله ذات الجريمة ما فعله الامريكان بالعراقيات في سجون العراق هو ما يفعله اليوم رجال الفضائيات بالعربيات على الشاشات الفضية.

ومن يتابع القنوات الفضائية يدرك أننا في زمن البرتقالة بداية أخرى للانحدار في زمن الانكسار التي عانت منه الشعوب العربية طويلا ولازالت تعاني وستظل تعاني إذا لم يحدث نوع من التغيير في العادات والتقاليد ليتغير معه الواقع الأليم. والواقع ان إعلام الرأي والرأي الآخر يتحمل مسؤولية كبرى عن تنمية الرغبة على الإدمان والهذيان والهروب من الواقع لدى المشاهد العربي.

وذلك عندما بدأت تبيعه "الدم" بوجبات معلبة جاهزة أخذت تتضاعف ولكن بشكل مدروس ليل نهار دون توقف أو خجل من تكرار بل اعتاد المشاهد على استقبال الأخبار بالبث الحي والمباشر أما البرامج التي تبيع الوهم بأن العرب أقوياء هي التي تريد تحطيم ما بقي للعرب من قوة وهو خطاب متطرف يدعوا الناس للخروج والتظاهر لدعم الانتفاضة أو دعم القتال في العراق ولمصلحة من تقوم هذه القنوات ببث أخبارها.

وهنا نوجه دعوة صادقة الى دعاة حقوق الإنسان والمثقفين ورجال الدين لنفض الغبار عن كثير من الجهل الذي نعاني منه في هذا الزمان حيث أضحت المرأة مبتذلة الى هذا الحد فكفى شعارات لا تورث إلا الفشل فكم تغنينا بالشعارات طويلا ولم نجني منها إلا الفشل كما كنا نسمع قديما لا صوت يعلوا فوق صوت المعركة ولم نكن نفهم حينها أي معركة كان يقصد قائلها فالمعنى كان في بطن القائد فكنا أقرب الى الغوغائية منها الى العقلانية وجنينا على انفسنا وعلى شعوبنا بالهزيمة تلو الهزيمة أو بالتفكك من الأمة الواحدة وبدأت كل دولة تبحث عن خصوصيات تميزها عن غيرها لتدعم استقلالها وتبتعد شيئاً فشيئاً لتنسلخ عن عالمها العربي والاسلامي حتى أصبحت الفرقة صفة ملازمة للعرب والمسلمين وهو هدف أعداء الأمة .

مجلة فلسطين 13-سبتمبر-2004م

علم الوراثة وهوية الطفل وحقوق المرأة

لقد اهتم الاسلام بالمرأة اهتماما كبيرا وجاء ذلك في كثير من الأحاديث عن رسول الهدى عليه أفضل الصلاة والسلام فكان من اهتمام رسول الله بالمرأة أن أوصى بها الرجل خيرا والمراد أن يتواصى المسلمون فيما بينهم بالإحسان إليهن، وسنطرح هنا قضية تهم المرأة ومصيرها ولاسيما أن آلاف من النساء في كل بلد عربي والمتزوجات برجال من غير جنسيتها بموجب عقود زواج شرعية ولكن ترتب على هذه الزيجات بعض السلبيات أضرت بهن أولا قبل الضرر الذي أحاط بذريتها من البنين والبنات.

فمتى تقوم حكومات الدول العربية بإصدار قرارات لمنح الجنسية لأبنائهن وبناتهن؟ ولو من باب المساواة بين المرأة والرجل في المعاملات فهن بشر وهن شقائق الرجال لذا فان، "قضية ابناء المرأة " ستكون بداية ليطرحها الاعلام في كل قطر عربي وسوف يناقشها المسؤولين ونتمنى أن تتناوب على تفعيلها وتحريكها المنظمات غير الحكومية والاهلية حتى نواسي المرأة صاحبة القضية التي مازالت الكثيرات منهم يعشن المعاناة والمأساة.

إنها المرأة العربية والابناء عرب ولكن جنسية الام غير جنسية الابناء ومقيمون في بلد الام، فهذه الاسر لا حول لها ولا قوة، والتي تعاني الأمرين من أي إجراء رسمي سواء لإلحاق الأبناء في المدارس أو لعلاجهم أو للإفادة من فرص العمل المتاحة وغير ذلك.

آلاف من الأبناء المولودين لأمهات عرب هم غرباء في وطن أمهاتهم حيث عاشوا وكبروا وانخرطوا في مجتمع الام على مدى عقود ولم تحل قضيتهم. ولن يقدر أحد حجم المشكلة الحقيقي الا بعد أن يصطدم بواقع مرير وتبدأ المعاناة والمصائب تتوالى واحدة بعد الاخرى

فبعد ولادة الطفل ويأخذ جنسية والده تبدأ معاناة الام سواء زوجها معها أو فاقدة له فعلاج هذا الطفل يصبح غير مجاني وعندما يكبر قليلا يصبح التعليم غير مجاني وعندما يكبر قليلا تبدأ التفرقة في المعاملة بين أقرانه فكأنما جاء من كوكب آخر فأين حقوق الطفل التي تنادي بها المنظمات الدولية وأين حقوق المواطنة التي ينادي بها المتشدقون وأين هي حقوق الانسان.

وعندما يكبر قليلا ويشتد عوده ليكون قادرا على العمل فلن يجد له عملا مناسبا لأنه لا يحمل جنسية الام أو جنسية البلد الذي يقيم فيه وعندما يرغب في الهجرة الى خارج حدود الوطن الذي نشأ فيه لن يجد من يمد له يد العون والمساعدة ويسهل له إجراءات التأشيرة والسفر الى الخارج وتبدأ رحلته عبر النفق المظلم لعله يلتمس بصيص نور أمل في ذلك النفق ولكن هيهات هيهات فهو محروم من العلاج ومحروم من التعليم ومحروم من العمل ومحروم من الهجرة ومسلوب الارادة وخلق في هذا الكون ليعيش ولكن كيف يعيش؟

وهو يواجه كمّا هائلاً من التعقيدات وهناك مئات من النماذج الصارخة عن المشكلات التي تواجهها الاسر ذات الزواج المختلط فهي تتمتع بالثالوث القاتل الجهل والفقر والمرض ومن تسبب في ذلك؟ حتما هي أنظمة لا تساوي بين الرجل والمرأة في كثير من المعاملات وفي كل الاحوال، لا يمنح القانون العربي الجنسية إلا لأبناء الأب أما أبناء الأم فهن حقوقهن منقوصة لم يجدن من يدافع عنهن لذا فهذا الطفل يحمل جنسية الاب ولماذا لا يكون لهذا الطفل الذي لا ذنب له حرية الاختيار!!! في حمل هوية الام او هوية الاب ولماذا لا يحمل الجنسيتين معا فلو تدخل علم الوراثة في التصنيف لأنصفه ووصى بحمل الطفل الجنسيتين لأنه يحمل صفات

وراثية من الاب وصفات وراثية من الام على حد سواء وبصرف النظر عن مدة اقامة هذا الطفل في هذه الدولة او تلك وعليه يفضل أن لا يعامل في جميع أجهزة الدولة على أنه لاجئ أو أجنبي ويجب أن لا يدفع الرسوم المقررة على الاجانب في الجامعات والمدارس والمستشفيات والنوادي وغيرها.

معاناة تلك الأسر المختلطة عمرها عشرات السنين، لم تجد من يرفع صوته عاليا مناديا ومطالبا بإنصاف المرأة العربية وابنائها، وبمعاملتها أسوة بالرجل العربي في حال زواجه بعربية ، يولد الابناء تابعين لجنسية والدهم ، كما يحق للأم التقدم بطلب للحصول على جنسية زوجها وهي لا تحمل صفة وراثية ولكن معاشرتها لهذا الرجل أعطاها الحق في الجنسية وليس اقامتها في هذا البلد او ذاك الذي أعطاها هذا الحق والقضية بالغة الحساسية، وهذه قضية شائكة تثير المخاوف تستدعي من يقف بجانبها لدفع الظلم عن شريحة كبيرة من الامهات والابناء الذين لم يعرفوا وطناً لهم سوى الوطن الذي نشأوا وترعرعوا فيه.

ومن الامهات غير القادرات على توفير سبل التعليم والعلاج لأبنائهن، لا سيما المطلقات واولئك اللاتي هجرهن ازواجهن، فأين هي أصوات المنظمات التي تطالب بمساواة المرأة والرجل في الحقوق المدنية وأين هي المنظمات الدولية التي تنادي بحقوق الانسان وأين هي المفوضية العليا لشؤون الانسان وشؤون اللاجئين وأين هي المنظمات التي تنادي "بالحد من التمييز ضد المرأة في العالم العربي ". وأين هو ميثاق حقوق الانسان؟

المرأة الشرقية إرهابية ... متمردة ... لن تتحرر

ظاهرة "هروب الفتيات الى المدن المزدحمة " تعتبر ظاهرة اجتماعية خطيرة لم تلقى التجاوب الكامل من المجتمع الذي أبتلي بهذه الظاهرة وقد يكون هذا الهروب صرخة وتمرد في وجه الظلم الواقع على الفتاة من الأسرة والمجتمع على حد سواء , ويأتي هذا الظلم من الفهم الخاطئ لنصوص الدين وعادات الجاهلية التي مازالت تعشش في أدمغة وعقول ولاة أمر هذه الفتاة الهاربة من محيط أسرتها أو قريتها الى المدن المزدحمة وللتخلص من السيطرة الذكورية الكاملة في المجتمعات الشرقية عليها , هذه المجتمعات لا ترغب في التنازل عن سلطة الأمر والنهي وحب الذات والأنانية والتصرف في مستقبل الآخرين بل والمنحازة الى نفس الجنس الذكري ضد الجنس الأنثوي تماما كانحياز أمريكا الى إسرائيل.

لذا ستبقى المرأة تعيش تحت وطأة ظلم العادات والتقاليد والضغوط المتراكمة ضدها الى أن تنفجر في وجه ذلك الطاغية وهي أشبه بالحرب على الإرهاب فقد تختلف وجهات النظر في تفسير معنى الإرهاب فمن وجهة نظر الرجل الذي يريد أن يبقى صاحب الرهبة والعظمة والاستبداد والتسلط والحكم واللعب بمقدرات الشعوب عفواً المرأة , فمن يقف في وجه هذا الظلم يسمى إرهابياً لذا تعتبر المرأة الشرقية إرهابية مجازاً متمردة راغبة في التحرر من وجهة نظر ولي أمرها , أما ولي أمرها الذي يظلمها ويحكمها فهو يحارب هذا التمرد والتحرر الذي يسميه مجازاً إرهاباً , فالمرأة منذ ولادتها الى أن تصبح شابة تكبت في نفسها أمور كثيرة نظراً لضعفها وبعد أن يشتد ساعدها ما تلبث أن تنفجر في مرحلة الشباب كونها في هذه

المرحلة تتميز بالحيوية والطموح والقوة والنشاط والاندفاع ورفض القيود لذا نجد أطفال الحجارة أكثر جرأة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي , وهذه الفتاة تعيش حياة حالمة الى أن تصطدم بالواقع الذي لا يمثل غير الظلم والاستبداد وبالتالي فهو بعيد كل البعد عما تحلم به والمثالية التي تود أن تعيشها وفي هذه الحالة فإن الفتاة تعيش حياة هامشية داخل الأسرة فهي ليست موجودة بفكرها وروحها وإنما بجسدها أي دمية بلا روح ولهذا ينوب رب الأسرة عنها في تقرير شؤونها فهي تعاني الاحتلال الجاثم على صدرها والمهيمن على كل شؤونها ولذلك لا تجد لها حلا غير الهروب المتمثل في المقاومة لهذا الاحتلال المهيمن على الجسد والروح والتفكير والابداع ولا أحد ينكر أن من يريد أن يتولى المقاومة لهذا الاحتلال لابد أن يتعرض للمخاطر ولهذا فهي تقترب الى أول يد تمتد لها لتساعدها بغض النظر عن كون اليد الممتدة لها نظيفة أم غير نظيفة وهذا هو سبب الانحراف أي عدم القدرة على التنبؤ بنظافة اليد الممتدة لها , ولذا نريدها أن تكون صانعة قرار مستقبلها وليست تابعة لقاهرها ومن يكون صانع قرار فهو يتحمل نتائج هذا القرار وهذا هو الفرق بين المبتكر والمقلد وبين المستقل والتابع , ونريد أن نؤكد أن هذه الظاهرة موجودة بغض النظر عن نسبة وجودها في المجتمع , فإذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة "هروب الفتيات الى المدن المزدحمة " في مهدها قبل استفحال خطرها وبالتالي صعوبة اجتثاثها .

ولابد من تعاون جميع الأطراف على زيادة الوعي الأسري مع الحرص على التزام التربية السليمة والصحيحة رغم كل المعوقات وفق المثل والقيم الاجتماعية الإنسانية العالمية المتوافقة مع الأديان السماوية.

هل نحن مجتمع مثالي أم أمة كباقي الأمم؟

فكرت في هذا السؤال عندما قامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن كصدى لما قام به الدكتور محمد آل زلفة من تقديم دراسة تقوم على 18 عشر مبرر لبدء مشروع يسمح للمرأة بقيادة السيارة لما في ذلك من تخفيف لأعداد السائقين الأجانب الذين وصل عددهم الى مليون سائق أجنبي يستنزفون 12مليار ريال سنويا وتقليل الاعتماد عليهم لأنهم يسببون مشكلات اجتماعية خطيرة وحماية للمجتمع من مشاكلهم التي وصلت إلى مراحل خطيرة حتى إن بعضهم أصبح بمثابة أولياء الأمور لبعض الأسر السعودية، ووصف الوضع بأنه بمثابة قنبلة موقوتة , وجاء الرد حازماً وقوياً من سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز الذي نفخر به كرجل الأمن الأول في مملكتنا الحبيبة حيث قال سموه في تصريحات صحفية في 1426/04/24هـ " أن الجدل الدائر في أوساط المجتمع حول قيادة المرأة للسيارة ليس له معنى لأنه شأن اجتماعي يقرره المجتمع ونحن وضعناه قضية وهو ليس بقضية " ولو عدنا الى تصريحات سابقة لسموه الكريم نقلاً عن جريدة الاقتصادية في 1420/01/26هـ حيث قال سموه الكريم " لا توجد أي رغبة أو توجه لدى الدولة بشأن السماح للمرأة بالقيادة في السعودية " وكان هذا التصريح إثر قيام مظاهرة نسائية أيام أزمة الخليج ثم صدر قرار بمنع قيادة المرأة للسيارة والتأكيد عليه . وهنا نستنتج مدى تفاعل المسؤولين مع المتغيرات المحلية والدولية. وجاء تعقيباً على هذا التصريح عنوان مقال لأحد الكتاب " استفتاء عام لمعرفة "قرار المجتمع" واستشهد الكاتب بمقولة مشهورة للملك فيصل طيب الله ثراه عندما قرر فتح

مدارس البنات قال " من شاء يعلم بناته فالمدارس مفتوحة، ومن شاء حرمانهن فلا حرج عليه " وهنا نحب أن نعلق على موضوع الاستفتاء ونقول إن العبرة ليست بكثرة المؤيدين وإنما العبرة بمن هم على الصواب ولو كان عددهم قلة ونستشهد بالآية الكريمة (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون), لأن المسائل التي تتعلق بالدين ليس فيها استفتاء ثم أن مسائل الاستفتاء بحاجة الى وعي كامل بحجج المؤيدين وحجج المعارضين حتى نقول نعم أو نقول لا وهذا غير متوفر في كل من يقوم بالاستفتاء , ولنأخذ العبرة من الاستفتاء الذي جرى مؤخراً في مصر حول تعديل بند الانتخابات وما جرى نتيجة لهذا الاستفتاء من انتهاكات وتحرشات لا أخلاقية ثم نجد أن المجتمع انقسم الى قسمين بين مؤيد ومعارض ونحن بأمس الحاجة الى التماسك في هذا الظرف العصيب ولنأخذ مثل آخر في فرنسا الاستفتاء حول الدستور الأوروبي وما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء وتغيير الحكومة ثم إن الاستفتاء يحتاج الى تنظيم جيد ونحن في مرحلة هل نقدم المشروع للدراسة أم لا نقدمه وجدير بالذكر أيضاً ما تعرض له عضو مجلس الشورى عبر رسائل الجوال الخاص به الذي يستقبل يومياً عشرات الرسائل والاتصالات الحافلة بالشتم والتهديد. حيث قال في إحدى تصريحاته لـ"إيلاف": "أنا مؤمن بما أطرحه ولستُ نادمًا. إن وصل الأمر للتهديد بالقتل ... إن قُتلت فذلك في سبيل الإصلاح لا معصية". ويضيف: "المتصلون المهددون كنت أتمنى أن تكون لديهم ثقافة الحوار...ولكنها للأسف غائبة عن مجتمعنا". فهل نستطيع القول بأن ذلك وضع صحي لا غبار عليه أو هو أمر متوقع وشائع ومألوف عند كل منعطف تاريخي في حياة الشعوب. ولن نستطيع في مقالنا هذا أن نتكلم

عن حجج المؤيدين وحجج المعرضين لأن ذلك سيأخذ عدد كبير من الصفحات ولا مانع من أن أناقش الفرضية التالية طبعاً إن قيادة السيارة يحتاج الى رخصة قيادة ورخصة القيادة بحاجة الى صورة شخصية فهل الصورة الشخصية بالنقاب أم بالوجه المكشوف فلا يعقل أن يكون بالنقاب وإلا أصبح جميع النساء المنقبات شكل واحد ولا يمكن التعرف على صاحب الرخصة إذاً لابد من الصورة بالوجه بدون حجاب وهذه بداية ثم عند أي مخالفة مرورية فمن حق رجل المرور أن يتعرف على صاحب الرخصة بالصورة كما يجب أن يطابق الأصل وهناك من سيقول ستكون هناك شرطية للمرور وطالما أن هناك شرطية للمرور فلابد أن يكون في جميع القطاعات الأمنية شرطيات أسوة بالمرور ثم نبدأ بالتنازل دينياً شيئاً فشيئاً وأحب أن أرد على من يقول إن المعارضين لم ينطلقوا من جوانب دينية أن هناك فتوى من فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله حيث قال " الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد :

فقد كثر حديث الناس في صحيفة الجزيرة عن قيادة المرأة للسيارة ، ومعلوم أنها تؤدي إلى مفاسد لا تخفى على الداعين إليها ، منها : الخلوة المحرمة بالمرأة ، ومنها : السفور ، ومنها : الاختلاط بالرجال بدون حذر ، ومنها : ارتكاب المحظور الذي من أجله حرمت هذه الأمور ، والشرع المطهر منع الوسائل المؤدية إلى المحرم واعتبرها محرمة ، وقد أمر الله جل وعلا نساء النبي ونساء المؤمنين بالاستقرار في البيوت ، والحجاب ، وتجنب إظهار الزينة لغير محارمهن لما يؤدي إليه ذلك كله من الإباحية التي تقضي على المجتمع قال تعالى : { وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وآَتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } الآية .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما " فالشرع المطهر منع جميع الأسباب المؤدية إلى الرذيلة بما في ذلك رمي المحصنات الغافلات بالفاحشة وجعل عقوبته من أشد العقوبات صيانة للمجتمع من نشر أسباب الرذيلة.

وقيادة المرأة من الأسباب المؤدية إلى ذلك، وهذا لا يخفى ولكن الجهل بالأحكام الشرعية وبالعواقب السيئة التي يفضي إليها التساهل بالوسائل المفضية إلى المنكرات - مع ما يبتلي به الكثير من مرضى القلوب من محبة الإباحية والتمتع بالنظر إلى الأجنبيات، كل هذا يسبب الخوض في هذا الأمر وأشباهه بغير علم وبغير مبالاة بما وراء ذلك من الأخطار.

وإنني أدعو كل مسلم أن يتق الله في قوله وفي عمله، وأن يحذر الفتن والداعين إليها، وأن يبتعد عن كل ما يسخط الله جل وعلا أو يفضي إلى ذلك، وأن يحذر كل الحذر أن يكون من هؤلاء الدعاة الذين أخبر عنهم النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الشريف. وقانا الله شر الفتن وأهلها، وحفظ لهذه الأمة دينها وكفاها شر دعاة السوء، ووفق كتاب صحفنا وسائر المسلمين لما فيه رضاه وصلاح أمر المسلمين ونجاتهم في الدنيا والآخرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. وهناك فتوى مماثلة لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين يمكن الرجوع إليها في كتاب الفتاوي الشرعية في المسائل العصرية من فتاوي علماء البلد الحرام ونرد على من يقول إن المجتمع تغير فنقول يوجد هناك هيئة كبار العلماء فليطرح الأمر عليهم لإصدار فتوى جديدة إن لزم الأمر وهناك تعليقات من بعض الكتاب حول جاهزية المجتمع وانتهوا الى خلاصة " بأن القضية هي فعلا أكبر من أن نقود أو لا نقود، القضية تمس سلوكيات جيل، وأخلاقيات شعب ". وكما أحب أن

أكرر وفي أكثر من مناسبة أن لا نعتبر الأجانب شماعة نعلق عليها كل مشاكل المجتمع من قيادة السيارة الى البطالة الى قضايا الدعارة والشعوذة والمخدرات التي نالت النصيب الاكبر من الحملات الامنية التي قامت في العديد من مدن المملكة في أكبر حملة من نوعها في تاريخ المملكة منذ تأسيسها والتي اكتشفنا من خلالها أكبر عدد من المشاكل التي يعاني منها المجتمع مواطنين ووافدين فهو عصر الاكتشافات إن صح التعبير ومن هذه الاكتشافات نوجز ما يلي:

اكتشاف عصابات ترويج مخدرات وهاربين ومطلوبين في قضايا مخدرات.

اكتشاف عدد من الحبوب المخدرة وكميات كبيرة من الحشيش المخدر وحبوب الكبتاجون والقات والمشروبات المحرمة.

اكتشاف استراحات تحولت الى مراقص وحانات.

اكتشاف حالات تزوير لمختلف المستندات والقبض على عدد من مزوري الوثائق الرسمية.

اكتشاف عدد من حالات السرقة مثل السيارات وأجهزة التسجيل وقطع الغيار.

اكتشاف حالات هروب خادمات من أرباب العمل.

اكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة.

اكتشاف مصانع للخمور.

ولقد عبرت إحدى الكاتبات السعوديات في مقال بعنوان " نقود أو لا نقود حيث كتبت " فالبوصلة الأخلاقية في مجتمعنا لا تشير إلى الشمال، رغم أننا نريدها أن تبدو كذلك. لكن يأبى الله إلا أن يكشفنا أمام أنفسنا بأحداث من العيار الثقيل، فكلنا يذكر قصة جوال الباندا، التي

كانت فضيحة سارت بها الركبان في الشرق والغرب " وأحب أن أختم بالقول إن الوافدين ليس كلهم خير وليس كلهم شر فلماذا لا نتخلص من الأشرار منهم ولن ننته من هذا الملف بشرط أن لا نجعلهم سبب البلاء في كل قضية نثيرها للنقاش العام كما ينبغي أن نشكر الأجهزة الأمنية في المملكة التي نجحت في تحقيق إنجازات ونجاحات كبيرة من خلال حملاتها التي تقوم بها بصفة مستمرة على الأحياء المخالفة في مختلف مناطق المملكة.. بهدف وأد الجريمة في المهد ومحاصرتها والقضاء عليها.. كما ينبغي أن ندرك أنه لا يوجد مجتمع مثالي بل إننا أمة كباقي الأمم قبل أن نفتح ملف قيادة المرأة للسيارة.

صحيفة إيلاف الإلكترونية 04-06-2005م

العدل والمساواة والتيسير

هل هناك مجتمع مثالي؟ فكرت في هذا السؤال بعد الأصداء الواسعة على مقال فكرة واحدة وعشرون مفسدة , واقتنعت بأن رضا الناس غاية لا تدرك وتعليقاً على بعض الردود التي وصلتني رغم قناعتي بأن حق المرأة في قيادة السيارات مطلب أساسي ينادي به شريحة كبيرة بالمملكة من واقع دراسة استطلاع للرأي نشر في أحد الصحف وكانت النتائج أن 60% من الرجال السعوديين يؤيدون قيادة المرأة للسيارات مقابل 40% عارضوا ذلك لاعتبارات اجتماعية وشرعية مختلفة , معتمدين على خصوصية المرأة وحركتها ودورها في الحياة مما لا يسمح لها بالتعرض للإهانة أو الابتذال في الطرق العامة .

وكشف الاستطلاع الذي أجرته الصحيفة أن المؤيدين يرون أن المرأة بحاجة إلى قيادة السيارة بديلا عن السائق الأجنبي لأسباب متعددة، وكان مسؤول رفيع قد ألمح إلى إمكانية السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة بشرط موافقة ولي أمرها، ويخشى رجال الدين أن تؤدي قيادة النساء للسيارات إلى اختلاطهن مع رجال خارج نطاق عائلاتهن.

وبعد دراسة متأنية للمفاسد التي ذكرها بيان لعدد من العلماء وهو أشبه ما يكون بحملة توقيعات يرفضون فيه قيادة المرأة للسيارة بعد إثارة أحد أعضاء مجلس الشورى للموضوع، وقد اقترحنا فكرة واحدة للرد على المفاسد المذكورة في البيان وغيره وملخص الفكرة "عدم قيادة المرأة للسيارة إلا بمحرم".

ولا زلنا نتذكر ردود الفعل الكبيرة كصدى لما قام به عضو مجلس الشورى من تقديم دراسة تقوم على ثمانية عشر مبرر لبدء مشروع يسمح للمرأة بقيادة السيارة لما في ذلك من تخفيف

لأعداد السائقين الأجانب الذين وصل عددهم الى مليون سائق أجنبي وتقليل الاعتماد عليهم لأنهم يسببون مشكلات اجتماعية خطيرة وحماية للمجتمع من مشاكلهم التي وصلت إلى مراحل خطيرة، ووصف الوضع بأنه بمثابة قنبلة موقوتة.

وجاء الرد حازماً وقوياً من سمو وزير الداخلية حيث قال في تصريحات صحفية بتاريخ 1426/04/24هـ " أن الجدل الدائر في أوساط المجتمع حول قيادة المرأة للسيارة ليس له معنى لأنه شأن اجتماعي يقرره المجتمع ونحن وضعناه قضية وهو ليس بقضية " ولو عدنا الى تصريحات سابقة لسموه نقلاً عن جريدة الاقتصادية في 1420/01/26هـ حيث قال سموه الكريم " لا توجد أي رغبة أو توجه لدى الدولة بشأن السماح للمرأة بالقيادة في السعودية " وكان هذا التصريح إثر قيام مظاهرة نسائية قبل عدة سنوات.

واقترح أحد الكتاب موضوع الاستفتاء وتعليقنا عليه بالقول إن العبرة ليست بكثرة المؤيدين في الاستفتاء وإنما العبرة بمن هم على الصواب ولو كان عددهم قلة ونستشهد بالآية الكريمة [وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون]، لأن المسائل التي تتعلق بالدين ليس فيها استفتاء، ثم أن مسائل الاستفتاء بحاجة الى وعي كامل بحجج المؤيدين وحجج المعارضين حتى نقول "نعم" أو نقول "لا" حتى لا يكون هناك تطبيق لنظرية القطيع.

فالواجب تقديم الشرع على العقل، فإذا صح النقل شهد العقل وسلَّم وأذعن ، فإن الشرع قائم بنفسه، سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، كما أنه - أي الشرع - مستغنٍ في ذاته عن علمنا وعقلنا، أما نحن فمحتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فمن كان له عقل كامل

فليتبع الشرع، ولهذا وصف الله المعرضين عن شرعه لما حكموا عقولهم أنهم لا يعقلون ولا يتفكرون ولا يتعظون.

وهناك وجهات نظر أخرى مفادها إما نثق في نساءنا أو لا نثق، ولقد بالغ الكثير من العلماء في المفاسد والفتن التي من الممكن أن تحدث في حاله قياده المرأة للسيارة، ومبدأ الحوار أفضل من إلقاء التهم جزافا ووصف المؤيدين لحق قياده المرأة للسيارة بأعداء الإسلام، والمبطلون، وهذا في حد ذاته نوع من الإرهاب الفكري، فقد نسوا قول الحق سبحانه: [ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين] (النحل: 125).

وفي عصر الفتوحات الإسلامية كانت المرأة تخرج مع الجند وتشارك في الغزوات وكانت تطبب الرجال، وتقوم بسقايتهم، المرأة كانت تخرج الى الأسواق تبيع وتشترى، فلا عيب في خروجها للضرورة شريطه أن تكون غير متبرجه، وكانت تساعد زوجها في عمله فلا عيب في ذلك.

كما ينبغي أن لا ننظر للمرأة على أنها كائن ضعيف غبي يسعي وراء شهواته غير موثوق بها وأنها خلقت لإسعاد الرجل، وإنما ما نحتاجه هو إعادة تأهيل وتربيه من جديد ووعي ديني ودنيوي لأمور الحياة العادية، وينبغي أن ندرك أيضاً ان المرأة هي شريك للرجل في الحياة وفي عمارة الارض وفي تربيه الاجيال الصالحة.

أصبحت المرأة اليوم طبيبة ومهندسة وفي جميع التخصصات ومربية ومعلمة تدرس مبادئ الاخلاق الحميدة - فهل قيادة المرأة السيارة هي المشكلة؟ أم المشكلة غير ذلك؟ وكيف تأمن

المرأة على نفسها مع سائق ليس بمحرم لها والله وحده أعلم بنواياه وما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما.

أعتقد أنه آن الآوان لنشوء ثقافة إسلامية حديثة توقف التلاعب بأحكام الدين الإسلامي من طرف المتشددين والسلفيين وأنصاف المجتهدين والجميع يعلم ما تركته كثرة الفتاوى غير المعتمدة من إرهاب وفساد وظلم بين الناس، لذا ينبغي أن تكون لنا مرجعية موثوق بها في تطبيق الأحكام الواردة في القرآن بخصوص كثير من المسائل في عصرنا الحديث عصر الحرية والديموقراطية؟

أما الذين يشددون على الناس الأحكام ولا ييسرونها عليهم كما نص القرآن العظيم على ذلك فهم يعملون على الإرهاب الفكري ويعتمدوا العمل بنظام استعباد الناس وجعلهم عبيدا وإماء بل وإقصاء للطرف الآخر وعدم الحوار والتسلط ولهذا فهم يتغاضون عن أشياء من أجل تطبيق أحكام ويتشددون في أشياء لمعالجة مواضيع اجتماعية كانت موجودة في عصر الإسلام الأول وأصبحت غير موجودة الآن؟

إن القرآن والحديث الصحيح يتضمنان أحكاما أساسية عامة وعلى من يحق لهم الاجتهاد من العلماء أن يبينوا للناس كيفية الاستناد الى حديث أو آية يبدوا ظاهريا أنها تتناقض مع آيات أو أحاديث تحمل مبادئ إسلامية أساسية وصفها القرآن نفسه بأنها أم الكتاب، فمن غير المعقول أن يكون هناك تناقض.

ومن الأمثلة على ذلك : إن المساواة بين البشر باعتبارهم بشرا هو مبدأ أساسي من مبادئ الإسلام والآيات والأحاديث النبوية الشريفة تنص على ذلك فإنه لا يجوز للمجتهد أو المشرع

أن يستند الى ما يخالفها , ولهذا ينبغي الفهم الحديث لاستنباط الأحكام الشرعية لا أن يظلوا أسرى مناهج تفسير في ظروف مختلفة وإن بذل فيها المجتهدون السابقون في زمانهم جهداً وجزاهم الله خيرا ولكن ظروف هذا الزمان بحاجة الى علماء مجددون ومصلحون ويجتهدون لمراعاة متطلبات الحياة العصرية لا أن يبقوا مقلدين ناقلين فقط دون وعي أو إمعان تفكير فالمعطيات تختلف من عصر الى عصر وهو الفكر الذي بني عليه الاجتهاد .

والدولة الحديثة بحاجة الى سن قوانين يستنبطها العلماء والمجتهدون لتيسير أمور الناس بصيغة حديثة تتناسب والعصر الذي نعيش فيه وفي جميع مناحي الحياة العصرية حتى يبقى الإسلام حيا فهو دين يصلح لكل زمان ومكان، وما عدا ذلك سيبعد الناس عن الدين ولن ينفع القمع والإجبار ولن تنفع القبضة الحديدية في جعل الناس يتمسكون بدينهم.

وحق المرأة بالعمل والتجارة وحتى المشاركة بالحرب منصوص عليه في الإسلام وهو جزء من المساواة بين الرجل والمرآة كل حسب مقدرته، هذا المبدأ هو مبدأ أساسي في القرآن والحديث وكل آية أو حديث آخر يتناقض معه يجب تفسيره بما يتفق مع مبدأ المساواة هذا لا أن يصبح أداة بيد المحرفين للدين كي يستنتجوا منه ما يخالف المبدأ الأساسي وهو مبدأ المساواة والعدل.

وكثيراً ما تتعرض المرأة باسم الدين أو باسم العادات والتقاليد لكثير من القيود والجحود والتسلط والظلم ولهذا ينبغي تقديم التخفيف والتيسير على التشديد والتعسير , ومن أجل هذا جاءت الشريعة بفضل الله ميسورا فهمها سهلا العمل بها تسع الناس أجمعين ويطيقها كل المكلفين , ودين الإسلام رخصة بعد عزيمة ولين من غير شدة ويسر من غير عسر ورفع

للحرج عن الأمة والتيسير مقصد من مقاصد هذا الدين وصفة عامة للشريعة في أحكامها وعقائدها وأخلاقها ومعاملاتها وأصولها وفروعها فربنا بمنه وكرمه لم يكلف عباده بالمشاق ولم يرد إعنات الناس , ويتجلى ذلك في قوله سبحانه [يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر] . ويقول الرسول الكريم: "خير دينكم أيسره"، وتقول عائشة: ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين، إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثما، فإذا كان إثما كان أبعد الناس عنه، ويقول صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته". ويتأكد ترجيح الرخصة واختيار التيسير، إذا ظهرت الحاجة إليها، لضعف أو مرض أو شيخوخة أو لشدة مشقة، أو غير ذلك من المرجحات.

ويقول عليه السلام: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا، وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة، وشيء من الدلجة"، والتيسير يعني البحث عن الأيسر للناس في غير الأمور المنصوص عليها، وإذا أضفنا الى مبدأ المساواة والعدل مبدأ التيسير نكون قد رفعنا القيود اللاإنسانية التي تتعرض لها المرأة ونقر لها حقوقها المشروعة سواء كانت في التجارة والعمل وفي شتى المجالات في إطار من الحشمة المعقولة التي لا تعرقل حياتها أو أدائها لعملها، فبالعدل والمساواة والتيسير يكون هناك مجتمع مثالي.

صحيفة الحقائق اللندنية 09-01-2006م

فكرة واحدة وعشرون مفسدة

لقد خلق الله الإنسان وميزه بالعقل عن سائر الكائنات ولهذا فهو مطالب بالتفكر والتدبر ومن هنا نشأت فكرة يمكن الرد بها على كل من يقول بمفاسد قيادة المرأة للسيارة وهي مستوحاة من الشرع الحكيم، وملخص الفكرة هي عدم قيادة المرأة للسيارة إلا بمحرم وهذا مطلب شرعي يمكن الاستناد إليه ويمكن أن تصبح قاعدة ذهبية أو قانون يضاف إلى قوانين المرور عند منح المرأة رخصة القيادة ورخصة الاستمارة للسيارة بحيث يطبع على الرخصتين "عبارة عدم القيادة إلا بمحرم".

وسنقوم بمناقشة المفاسد التي استند إليها المعارضون لقيادة المرأة للسيارة في حوار علمي هادئ، من خلال أن الأصل في الأشياء الإباحة، فإن أدى ذلك الشيء إلى أمر مكروه أو محرَّم فإنه يأخذ حكم ما أدى إليه، كراهة أو تحريما، ولكن في دين الله الكثير من الحلول إذا أردنا أن نستلهم الحلول أما إذا أردنا أن نضيق الخناق فهذا شيء آخر.

والقاعدة العظيمة التي اعتمد عليها العلماء في تحريم أو منع قيادة المرأة للسيارة هي قاعدة "سد الذرائع المفضية الى الشر" ولكن هناك قاعدة أخرى ذهبية اعتمدنا عليها مبنية على الحديث الشريف " لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم " وعليه يمكن وضعها كقاعدة مرورية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم" وعلينا أن نسمع ونطيع ما وجهنا إليه نبينا محمد عليه الصلاة والسلام وقد قال " لا تسافر المرأة إلا بمحرم ولو كان معها نساء" , ولو أردنا أن نطبق هذه القواعد على موضوع قيادة المرأة للسيارة لوجدنا أن قيادة المرأة للسيارة في حد ذاتها عمل مباح .

وهنا يمكن الرد على كل من ينظر الى المفاسد الناتجة عن قيادة المرأة للسيارة بموضوعية وتجرد والدافع عندي هو من باب التناصح وبيان الحق سواء للمعارضين أو المؤيدين وقد اجتهدت بالرد على الشبهات معتمداً على القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم" فوجدت أنها كافية للرد على جميع المفاسد المذكورة في كتب المعارضين لقيادة المرأة للسيارة والتي سنقوم بإيجازها فيما يلي:

1. يترتب على قيادة المرأة للسيارة غالبا كثرة خروجها من البيت، وتنتفي هذه الحجة إذا اتبعنا القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

2. إن كثرة خروج المرأة من منـزلها يلزم منه كثرة تعرضها لأعيـن الناس المحيطيـن بها وإن كانـت عفيفة، ومن ثم تعلقهم بها ومعرفتهم لها كلما دخلت وخرجت، وهذه أيضاً تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

3. في قيادة المرأة للسيارة تسهيلا لبعدها عن عين الرقيب من الأولياء، فربما زيـن لها الشيطان بذلك الاتصال بمن يحرم عليها الاتصال به، أو الذهاب إلى أماكن بعيدة لفعل الفاحشة، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

4. إن قيادة المرأة للسيارة يلزم منه نـزع حجابها وكشف وجهها لتـتمكن من القيادة ورؤية الطريق، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم" مع أن الحجاب لا يمنع من قيادة المرأة للسيارة.

5. وفضلا عن انكشاف محاسن المرأة، فإنها ستُضطر للاختلاط مع الرجال عند محطات الوقود، أو عندما تـتعطل سيارتها في الطريق، أو في ورش صيانة السيارات، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

6. إن اعتياد المرأة للخروج من المنـزل سيـنشأ منه تدريجياً عدم اكتراث الزوج من خروج زوجته وتطبُّعه على ذلك، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

7. إن قيادة المرأة للسيارة ينشأ عنه غالبا اعتماد الرجل على زوجته في قضاء حاجيات البيت؛ كتوصيل الأولاد إلى المدرسة، وشراء الأغراض المنـزلية ونحو ذلك، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

8. إن في اعتماد الرجال على النساء في قضاء حاجيات البيت ضرر على الرجال أنفسهم، من جهة أن في ذلك إذابة لشخصياتهم أمام أولادهم وأمام المرأة أيضا، وعدم هيبتهم لهم، ونقص الغَيرة والرجولة، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

9. إن قيادة المرأة للسيارة وما يلحق ذلك من كثرة الخروج من المنـزل يترتب عليه أيضا تفريط في حق البيت والأولاد بقدر خروج ربَّـته منه، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

10. إن كثرة خروج المرأة مدعاة لحصول الشكوك بيـن الزوجيـن، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

11. إن كثرة خروج المرأة من المنـزل سبب في سقوطها من أعيـن الناس المحافظيـن على ديـنهم وقيمهم، فلن يرغب بها الرجال الأخيار، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

12. إن في كثرة خروج المرأة من بيتها إذهاباً لحياء المرأة وأنوثتها، وخروجاً لها عن طبيعتها، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

13. إن انفراد المرأة بسيارتها يُعرِّضها لضعاف النفوس بإغوائها ومعاكستها، أو التخطيط لوقوعها في قبضتهم كرهاً أو اختيارا، مستغليـن ضعفها، وبعدها عمن هي في حفظه وعنايته، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

14. إن في قيادة المرأة للسيارة فتحاً لباب مسدود أمام النساء المنحطات في ديـنهن وخلقهن لزيادة الشر والرذيلة في المجتمع إذا سهُل عليهن التجول في طول البلاد وعرضها، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

15. إن مطالبة بعض النساء هداهن الله لقيادة السيارة ليس نابعا من حاجتهن لذلك، وإنما هو تقليد للغرب الكافر، أو تقليد لنساء بعض البلدان التي تأثرت بالاستعمار طويلا، أو بدافع الإعجاب بالنفس وحب الظهور والتفاخر أمام بنات جنسهن، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

16. إن مما لا شك فيه أن حوادث السيارات أمر منـتشر كثيرا في المدن، وفي قيادة المرأة للسيارة مضاعفة لتلك الحوادث، لأن عدد السيارات سيزيد تلقائيا، والمرأة ضعيفة السيطرة على نفسها، لا سيما إذا حدث أمر مفزع، كانفجار إطار، أو اعتراض شخص أو سيارة أمامها،

وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم" وكذلك الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره.

17. إن قيادة المرأة للسيارة سيترتب عليها زيادة أعباء مالية على كاهل الأسرة بدون ضرورة، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم" وإن كانت حجة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها في ظل وجود سائق وخادمة في كثير من المنازل.

18. إن زيادة الأعباء المالية على الأسرة ربما تضطر المرأة إلى البحث عن وظيفة لتجد منها دخلا يسد الأعباء المالية الجديدة، وهذا فيه زيادة أعباء بدنـية على المرأة، كما أن فيه تفريطاً بحقوق البيت وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم" وإن كانت حجة ضعيفة في الأصل.

19. إن في قيادة المرأة للسيارة فتح باب لشرور كثيرة أخرى تأتي تبعا، كفقدان الاستقرار البـيتي، والسفر بدون محرم، والخلوة بالرجال الأجانب، ولن يستطيع أحد أن يضبط ذلك كله، لا أهل الحسبة ولا رب البيت ولا حتى ولي الأمر، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم".

20. إن في المطالبة بقيادة المرأة معصية لولاة الأمور وهم الأمراء والعلماء، والواجب طاعتهم، لأن طاعتهم طاعة لله تعالى، ومعصيتهم معصية لله تعالى، وهذه تلغيها القاعدة الذهبية "لا تقود المرأة السيارة إلا بمحرم" لأنها تعتمد على حديث شريف " لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم " والحديث الآخر " لا تسافر المرأة إلا بمحرم ولو كان معها نساء". وفي نهاية مقالنا أود أن أتساءل لماذا لا يكون لنا قوانين مبتكره مستوحاة من الشرع؟

صحيفة الحقائق اللندنية 28-12-2005م

دماء وأشلاء ونساء

يستولي على القنوات الفضائية الخاصة في العالم العربي نوعان من الإعلام مختلفان في التوجه ويمكن وصفهما بأنهما وجهان لعملة واحدة، فالأولى تبث صور الدماء والأشلاء والثانية تبث صور النساء الكاسيات العاريات والحقيقة ان إعلام الرأي والرأي الآخر هو الذي يسوّق الوهم، أما الإعلام الآخر فإنه يسوق الفجور والمجون.

وما بين صور الدماء والأشلاء والجثث وبين صور النساء الكاسيات العاريات تقف خلفها مؤسسات تجارية تحقق ملايين الدولارات مع اختلاف شكل الصورة إما فرح وترف وإما حزن وألم.

فالكاسيات العاريات العربيات وما يعرضنه في الفضائيات من مفاتن لا يمكن أن يكون تعبيراً عن التحرر، انما هو تقليد للشكل دون المضمون، وبالرغم أن جسد المرأة لا يزال يستخدم في الغرب أيضاً لأغراض دعائية تجارية رخيصة، إلا أن المرأة هناك حققت إنجازات هامة في سبيل تحررها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو أمر لا تزال المرأة العربية بعيدة عن تحقيقه، الامر الذي يجعل تعرّيها هو الوجه الثاني لنفس العملة من التقاليد والتخلف والانكسار.

ولكن هل كوننا نعيش في عالم تغيرت أفكاره ومبادئه وانعكست القيم لديه أن نسير على نفس خطاه رغم أن القيم والفكر والمبادئ لم تسقط بعد عند كثير من المحافظين ولكنها رخصت في عيون البعض الآخر، كل هذا بدأ يتسارع بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م،

واحتلال أفغانستان والعراق التي لايزال صدى صور التعذيب التي تعرض لها السجناء العرب من الجنسين ماثلة ولازال الجرح ينزف ألما وحرقة على شرف العراق المستباح.

والسؤال الآن هو: لماذا الغرب يتذكرون موتاهم ويحيون الذكرى بعدم النسيان والوفاء والانتقام لأرواحهم ومحاربة الإرهاب في كل مكان؟ ولماذا نحن نتجاهل قضايانا وموتانا وماحل بنا؟

إذا أجرينا دراسة مقارنة نجد أن ماحل بنا كعرب، لا يقل عما حدث للغرب بل يزيد فمتى قمنا دقيقة صمت حداداً على الأرواح البريئة التي وقعت في حوادث عنف كثيرة لدينا ونخلد ذكراهم حتى يعطينا الحافز على عدم نسيان الشهداء من جنود أو مواطنين الذين راحوا ضحايا العمليات الإرهابية في العالمين العربي والإسلامي حتى يبقى هناك استعدادا وطنياً وشعبياً لمواجهة العدوان والإرهاب.

والنتيجة أننا نتناسى ونستمر في دعم قنوات العهر العربي التي تطالعنا بصور لا تقل فظاعة وفحشاً قاسمها المشترك اللحم العربي المستباح والشرف العربي المهدور وهناك من يستغل أوضاع العراق المأساوية لجذب المحتاجين إلى مستنقع الرذيلة والمجون مستغلين تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في أرض الرافدين أو أرض وادي النيل أو أرض القسام بالشام. هذه البرتقالة التي روّجوا لها فعصروها حتى آخر قطرة ومصوا كل ماء الحياة منها حتى أصبحت بلا حياة وبلا حياء...!!

تماما كما تفعل قوات الاحتلال حيث الموت والجفاف ورائحة البارود وقصف بالطائرات حتى طال التدمير كل شيء الشجر والحجر أو ما يسمى بسياسة الأرض المحروقة وليس غريباً أن يتشابه بين ما يحصل في فلسطين وما يحصل في العراق وأفغانستان والتهديد لازال قائم وكأني أشم رائحة البارود ودخانه يزكم أنوف جيران العراق إنها والله ذات الجريمة ما تفعله قوات الاحتلال بالعراقيات في سجون العراق، أو الفلسطينيات في سجون الاحتلال هو ما يفعله اليوم رجال الفضائيات بالعربيات على الشاشات الفضية.

ومن يتابع القنوات الفضائية يدرك أننا في زمن الانحدار أو الانكسار التي عانت منه الشعوب العربية طويلا ولازالت تعاني وستظل تعاني إذا لم يحدث نوع من التغيير في العادات والتقاليد والأنظمة وكل ماله صلة بأسباب العجز العربي ليتغير معه الواقع الأليم.

والواقع ان إعلام الرأي والرأي الآخر الذي يبيع الوهم يتحمل مسؤولية كبرى عن تنمية الرغبة على الهذيان والإدمان والهروب من الواقع لدى المشاهد العربي , وذلك عندما بدأت تبيعه "الدم" بوجبات معلبة جاهزة أخذت تتضاعف نسبتها ولكن بشكل مدروس ليل نهار دون توقف أو خجل من تكرار بل إعتاد المشاهد على استقبال الأخبار بالبث الحي والمباشر أما البرامج التي تبيع الوهم بأن العرب أقوياء هي التي تريد تحطيم ما بقي للعرب من قوة وهو خطاب متطرف يدعوا الناس للخروج والتظاهر لدعم هذا التوجه أو ذاك أو الانتفاضة أو دعم القتال في العراق ولمصلحة من تقوم هذه القنوات ببث أخبارها .

وهنا نوجه دعوة صادقة الى دعاة حقوق الإنسان والمثقفين والقادة ورجال الإعلام ورجال الدين للتخلص من الجهل الذي نعاني منه في هذا الزمان حيث أضحت المرأة مبتذلة الى هذا

الحد، وكفى شعارات لا تورث إلا الفشل فكم تغنينا بالشعارات طويلا ولم نجني منها إلا الفشل كما كنا نسمع قديما لا صوت يعلوا فوق صوت المعركة ولم نكن نفهم حينها أي معركة كان يقصد قائلها فالمعنى كان في بطن القائد فكنا أقرب الى الغوغائية منها الى العقلانية وجنينا على أنفسنا وعلى شعوبنا ومنينا بالهزيمة تلو الهزيمة.

وتفككت الأمة الواحدة وبدأت كل دولة تبحث عن خصوصيات تميزها عن غيرها لتدعم استقلالها وتبتعد شيئاً فشيئاً لتنسلخ عن عالمها العربي والاسلامي حتى أصبحت الفرقة صفة ملازمة للعرب والمسلمين وهو هدف إستراتيجي لمن يضمر شراً لهذه الأمة وأود أن أحيط المنسلخين علماً أن أعداء هذه الأمة تنظر إليها بوجه واحد ونحن لا نريد أن نكون أمة واحدة.

صحيفة الحقائق اللندنية 24-04-2006م

التحرش الجنسي في عالمنا العربي المعاصر

قضايا التحرش الجنسي في العالم العربي من القضايا المثيرة للاهتمام ولكن لم تأخذ حظها من التغطية الإعلامية أو أبحاث الدارسين وكذلك لم تجد لها صدى عند بعض الأطباء النفسيون وغيرهم من الجهات ذات العلاقة للتعرف على أسبابها واقتراح العلاج المناسب لها , إلا أن مثل تلك القضايا تحظى بالاهتمام من قبل الجهات الأمنية في عموم العالم العربي لردع المجرمين وحفظ الأمن ولكن ليس لعلاج أسباب المشكلة ومثل تلك القضايا التي تهم الجنسين ينبغي أن تجد طريقها الى الحل وإن كان من شبه المستحيل علاجها بالكامل , وقبل فترة وجيزة تم إلقاء القبض على أربعة شبان في قضية تحرش جنسي بفتاتين في أحد الأنفاق على طريق النهضة في مدينة الرياض .

وكعادة العالم العربي الذي يهيج ويثور ثم ما يلبث أن يهدأ وكأن شيئاً لم يكن فتلك القضية كانت مثار جدل وحديث المجالس والتي تطغى عليها هذه الأيام الحديث عن الأسهم صعوداً وهبوطاً تاركين أبناءهم وبناتهم يهيمون في عالم الضياع والمعاكسات بشتى الطرق وخصوصاً بعد انتشار تقنيات البلوتوث في الهواتف المحمولة والتي قد استخدمت أكثر من مرة في تبادل الصور الفيديو لتفضح الجناة من الشباب الذين يستخدمون تلك التقنيات للتعبير عن تصرفاتهم المتهورة بالفخر والاعتزاز ولكنها غير محمودة العواقب.

وغالباً ما تتحول تلك المحاولات إلى قضية رأي عام بعد إتمام النشر وتبادل المقاطع المخزية والتي تعبر عن سوء في الأخلاق التي يتمتع بها بعض شباب اليوم والمفترض أن يكونوا رجال الغد، فهل نحن أمام غدٍ مشرق أم أمام تفسخ اجتماعي رهيب؟

والحمد لله أن العيون الساهرة قد تمكنت من القبض على الجناة خلال فترة وجيزة وهو ما يجعلنا نفخر باعتزاز بقدرات رجال الأمن ممثلين بوزارة الداخلية التي تحارب الإرهاب بشتى أنواعه وهم درع الوطن الواقي ولكن الجهود المشكورة التي تقوم بها هذه الوزارة بحاجة الى مساندة ودعم على كافة الأصعدة بالتساوي والتوازي لرفع المستوى الأخلاقي لجيل المستقبل وإن كانت مثل تلك الحالات يقوم بها نفر قليل إلا إنها تدق ناقوس الخطر الداهم بعد انتشار الفضائيات التي تنشر الرذيلة والاستخدام غير الأخلاقي لتقنيات دخلت كل بيت.

وفي هذا المقام ينبغي الإشادة بالتوجيهات السامية الواضحة والسريعة والمتفاعلة مع الأحداث سواء كانت داخلية أو خارجية سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو غيرها من الصعد , إلا أننا ينبغي أن نعترف ببعض القصور من بعض مؤسسات المجتمع المدني وبعض أفراد المجتمع الذي يترك مهمة تربية أبنائه الى الدولة وكأن الدولة هي المسؤولة عن الأخطاء التي يرتكبها بعض أفراد المجتمع كما أنحى البعض باللائمة على بعض الجهات الحكومية في قضية هبوط أسعار الأسهم وكأنهم غير مسؤولين عن تصرفاتهم في مضاربات الأسهم العشوائية التي أضرت بالسوق وتعاني الدولة لإصلاح هذا الخلل والذي أشير بأصابع الاتهام الى المضاربين في تلك الأسواق .

وعودة الى ذات الموضوع نجد أن أهم الأسباب التي تفضي لمثل تلك الحوادث هو نقص في التربية ونقص في الإيمان والوازع الديني ونوع من الكبت الداخلي الذي يخرج بين الفينة والأخرى عندما تقع أعينهم على مشاهد لم يعتادوا عليها في ظروف المكان والزمان والتي

كانت مهيئة لهم لتحركهم غرائزهم البهيمية على التعدي، وهي مشكلة سوء تصرف يكون التعبير عنها بأعمال مخلة بالشرف والآداب العامة أو أعمال مخلة بالأمن العام بتبني أعمال إرهابية كنوع من التعبير عن الذات غير الواعية.

ومن الصعوبة بمكان الدعوة الى الاحتشام في الوقت الذي ينتشر عبر الأثير ومن خلال الفضائيات الكثير من الصور الإباحية وغير الأخلاقية وصور الدماء والأشلاء وحتى اليوم لا نجد في البرامج التي تبثها قنوات عربية التحذيرات التي يتبعها الغرب عند نشر مواد لفئة البالغين. الغريب في الأمر أننا لا زلنا نتكلم عن مجتمعاتنا بأنها "مجتمعات محافظة ولها خصوصيتها" ولا يرغب كتابنا الأفاضل وأساتذتنا الخوض فيها بالشرح والتوضيح والتحليل وطرح مثل هذا النوع من مشاكل المجتمع وكأننا مجتمع بلا مشاكل طالما نعيش في رغد من العيش وأن وضعنا الاقتصادي جيد أما الحديث عن وضعنا الاجتماعي السيء فلا أحد يجرؤ على الكلام على الرغم من وجود مساحة كافية للتعبير عن الرأي وحرية الصحافة أصبحت الى حد ما مكفولة في عالمنا العربي المعاصر.

والحديث عن تلك الجريمة النكراء تعيد إلى الأذهان قضية "برجس" الذي أدين بالمشاركة في اغتصاب فتاة وتم الحكم بسجنه، وذلك بعد أن قام برفقة إثنين من رفاقه باغتصاب فتاة وتصويرها بكاميرا الهاتف المحمول والتي عرفت بقضية "جوال الباندا" التي تباينت الآراء حول الحادثتين ما بين مطالب بعقوبات رادعة تشمل التشهير بالفاعلين وما بين تحميل الجنس الآخر المسؤولية هم وذويهم أما أصحاب الرأي الوسط فقد حمل الطرفين من الجنسين وأولياء أمورهم وزر ما حدث.

دائماً ما نسمع عبارات إن مثل تلك الحوادث غريبة على مجتمعنا المحافظ سواء كانت تلك الحوادث تحرش جنسي أو عمل إرهابي وإن كنت أعتقد أن هذا التزاوج بين هذه الأعمال المشينة من تحرش وإرهاب هما وليدين لإهمال الأسرة التي تنجب وتترك الأطفال للشارع أو للدولة ليعملا على تربيتهم، أما الكتاب المفلسون فهم اللذين يزجون بالوافدين كسبب رئيسي وراء جميع المشاكل الاجتماعية التي نعاني منها كالإرهاب والتحرش الجنسي والبطالة وغيرها بدعوى الوطنية وهي ليست من الوطنية في شيء.

وعند الرجوع الى الإحصاءات والتقارير الحكومية فإن الذهول ينتابنا عندما نقرأ أن حوادث التحرش الجنسي تأتي في المرتبة الثالثة من حوادث الاعتداء الأخلاقي في السعودية من حيث العدد، وكشفت تقارير رسمية عن ضبطها 1012 متهما في 832 حادثة تحرش عام 1424هـ بتهمة معاكسة النساء، 892 من المتهمين من البالغين و104 من الأحداث، ورغم وجود التحرش الجنسي كواقع إلا أن بعض علماء المجتمع لا يرون أن الأمر يشكل ظاهرة.

وتعد مواقف المدارس والشوارع المحيطة بها من أكثر المناطق التي تكثر فيها حوادث التحرش غير الأخلاقي بالفتيات، عن طريق إطلاق الكلمات الساقطة عليهن وتصويرهن بكاميرا الجوال لمحاولة استفزازهن من مجموعة من الشباب الذين يستقلون السيارات، وتتكرر هذه المواقف بشكل يومي الأمر الذي يكسر في نفس الفتاة أو المرأة الإحساس بالأمان، حيث لا يستطعن ذكر ذلك لأهاليهن لئلا يتعرضن للملامة والشك في أخلاقهن، وكأنما الفتاة أو المرأة أصبحت المسؤولة الأولى والأخيرة عن أخطائها وأخطاء غيرها وفي ذلك ظلم لها.

ومن المشاهدات المألوفة تجمع الشباب أمام مدارس الفتيات بشكل لافت وجريء أكثر من ذي قبل، لدرجة أن الشباب يطاردونهن بشكل يومي، ويتعدى التحرش الجنسي الشوارع والمرافق العامة إلى الساحات الإلكترونية حيث تتعرض المشاركات في المنتديات بأسمائهن الصريحة إلى مضايقات من خلال إرسال الصور الإباحية على بريدهن الإلكتروني، مما يسبب لهن حرجاً بالغاً خصوصاً إذا كن يكتبن في المنتديات بأسمائهن الصريحة.

وهذا الكلام ينطبق على معظم المجتمعات العربية أما في المجتمعات الغربية فهناك ما هو أدهى وأمر وتحت عنوان "تلميذات ضباط تعرضن لتحرشات جنسية" كشفت بعض التقارير التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية أن أكثر من 300 حالة تحرش جنسي ضد نساء بينها 64 حالة اغتصاب و34 حالة لواط، سجلت في ثلاث أكاديميات عسكرية أمريكية عام 2004م، وجاء في التقرير أن النساء يمثلن بين 15 و17% من تلميذات الضباط في أسلحة البر والبحر والجو وأن "عددا كبيرا" من حالات التحرش الجنسي لم يعلن عنها.

أما في جمهورية التشيك وتحت عنوان "ربع التشيك تعرضوا للتحرش الجنسي" أظهر أحدث استطلاع للرأي أجري في تشيكيا أن ربع عدد التشيك والتشيكيات قد تعرضوا في حياتهم للتحرش الجنسي أثناء ممارستهم أعمالهم المختلفة وان اغلب حالات التحرش طالت النساء، وأكد الاستطلاع الذي قام به المعهد الاجتماعي التابع لأكاديمية العلوم التشيكية بناء على طلب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن التصرفات ذات الإيحاء الجنسي تقع في تشيكيا بشكل كبير.

وفي نهاية مقالنا نود أن نوضح أن مثل تلك القضايا لا ينبغي أن يسكت عنها في ثقافتنا الشعبية العربية لأنها تمس المجتمع بشكل مباشر وخصوصاً العنصر النسائي من هذا المجتمع , وينبغي أن نعترف بأن هناك نساء عربيات يتعرضن لتحرش جنسي في معظم المدن العربية , وأن معظمهن آثرن السكوت لأسباب مجتمعية يجب أن ننفض الغبار عنها وأن لا يكون السكوت عنها علامة من علامات الرضا الأمر الذي يزيد من حجم المشكلة حتى أصبح الكثير من النساء يحجمن عن أداء الكثير من الأعمال والخدمات تلقائياً ، بسبب ما يتعرضن له من تحرش ومعاكسات ومضايقات.

وهذا الأمر يؤصل في المجتمع العربي ما يسمى بالسيادة الذكورية حتى انتقل هذا المفهوم للسياسة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تتجنب المرأة الناشطة في المجالات المختلفة الشارع ما أمكن، درءا لما أستوطن في أذهاننا من تجارب سلبية وممارسات شائنة بحق المرأة في أحيان كثيرة حتى بات الاعتقاد السائد عند البعض بأن المرأة لم تخلق إلا لإسعاد الرجل ولا يحق لها كذا وكذا من الأنشطة.

وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني هي ملك للجميع فلماذا نجد السيادة للذكور؟ بينما ينتقص حق المرأة في كل شيء حتى المشي في الشارع دون أن تتعرض لتحرش جنسي غير أخلاقي وما حدث مؤخراً في إحدى الدول العربية بحق بعض الصحفيات والناشطات من انتهاكات وتحرشات غير أخلاقية بثت على جميع القنوات الفضائية إنه الدليل على مدى أزمة الأخلاق التي نعيشها في عالمنا العربي المعاصر.

موقع قناة العربية 18-05-2006م

التحرش الجنسي في الجامعات

قضايا التحرش الجنسي في العالم العربي من القضايا المثيرة للاهتمام ولكن لم تأخذ حظها من التغطية الإعلامية أو أبحاث الدارسين وكذلك لم تجد لها صدى عند بعض أطباء الصحة النفسية وغيرهم من الجهات ذات العلاقة للتعرف على أسبابها واقتراح العلاج المناسب لها، هذه كانت مقدمة مقال بعنوان التحرش الجنسي في عالمنا العربي المعاصر وبعد نشر ذلك المقال وردت الكثير من ردود الأفعال وكنا قد ركزنا فيه على فئة الشباب وتعرضنا لسؤال هام هو: هل نحن أمام غدٍ مشرق أم أمام تفسخ اجتماعي رهيب؟

وبعد دراسة ردود القراء والتعليقات والتعمق في الموضوع وجدت أننا في وضع مأساوي أكبر من ذي قبل لأننا سنتناول اليوم شريحة هامة من المجتمع وهي التي تسمى النخبة وأقصد بذلك هيئة التدريس في الجامعات التي تتم فيها الدراسة المختلطة بنين وبنات ففي تقرير للمركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة (أمان) في الأردن أشار الى أن 57% من الطالبات الجامعيات في الأردن يتعرضن للمضايقات والتحرشات الجنسية المستمرة من قبل أساتذتهن , واستند التقرير الى استطلاع أجرته صحيفة "الغد" الأردنية شمل 100 من الطالبات تم اختيارهن بشكل عشوائي، في ثلاث جامعات خاصة وحكومية .

وأفاد التقرير أيضاً الى أن 20% من هذه الحالات كانت مصاحبة للتهديد إما بالرسوب أو بالدرجات المنخفضة، كما أظهر التقرير أن 33% كان تحرشا لفظيا، بينما تعرض 24%من الفتيات لتحرش جسدي و8% لتحرش جسدي مباشر، وفكرت 18% من هؤلاء الطالبات برفع شكوى، بينما قامت 2% فقط منهن برفع الشكوى.

وبعد الاطلاع على نتائج الاستطلاع نجد أن هناك ظاهرة خطيرة تستحق الوقوف عندها كثيراً والتأمل في حجم المأساة التي تتعرض لها النساء في عالمنا العربي على اعتبار أن الاستطلاع المذكور يمثل عينة لما هو حاصل في معظم الدول العربية التي تتشابه ظروفها مع الأردن والغريب في الأمر أن مؤسسات المجتمع المدني وحقوق المرأة التي تهتم بمثل تلك القضايا لا تدرج نسبا أو أرقاما حول ظاهرة تحرش الأساتذة بالطالبات، ومن البديهي أن لا تهتم الجامعات بالدراسات التي تكشف عن فضائح هيئة التدريس لأنهم هم من المفترض أن يقوموا بتلك الدراسات التي ترفع نتائجها الى المسؤولين والمهتمين بمثل تلك القضايا وبالتالي لن يكون القيام بهذا العمل نزيهاً بل قد تكون النتائج مضللة .

وإذا كان لابد من عمل دراسات بهذا الشأن فمن هو المؤتمن على القيام بمثل تلك الدراسات والأبحاث؟ ويبرز أمامنا السؤال التالي: هل توجد قوانين صريحة في الدول العربية تجرم التحرش الجنسي بالنساء؟ وكما هو معروف في المجتمعات العربية تحجم العديد من النساء والفتيات عن تقديم شكوى في المراكز الأمنية ضد المتحرشين بهن بسبب عقبات اجتماعية وعائلية، والسؤال الآخر هو: كم عدد قضايا التحرش الجنسي المسجلة في المحاكم أو مراكز الشرطة في الدول العربية؟ وهل اتخذت إجراءات كفيلة بردع الفاعلين؟

الغريب في الأمر أن مثل تلك القضايا الاجتماعية الحساسة لا يتم نقاشها كظواهر سلبية في المجتمع من خلال برامج تلفزيونية للتوعية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بردع المجرمين بل أن الأمر أكبر من ذلك فولاة الأمر تأتيهم تقارير مضلله عن مثل تلك الجرائم كالقول بأنه لم

تسجل حالات كهذه في ملفات المحاكم أو مراكز الشرطة وكأن الأمر مجرد فكرة داعبت خيـال كاتب.

وللرد على ذلك يمكننا القول إن المحاكم ومراكز الشرطة تسجل يومياً العديد من قضـايا هتـك العرض أو محاولات الاغتصاب فما بالك بالتحرش الجنسي وهو ما أكـدناه في مقـال لنـا سـابق كما أن الصحف تعج بحالات القتل التي تتعـرض لهـا بعـض النسـاء مـن قبـل ذويهـن والتـي تسمى قضايا الشرف والمنتشرة في أكثر من بلد عربي فمن يريد غسل شرف الأسرة فما عليه إلا أن يقتل من يشك بهن في أسرته.

وإذا كان التقرير السابق أشار الى الطالبات في الجامعات فهناك دراسة لوزارة العمـل الأردنيـة أجريت عام 2001م، تشير الى أن العديد من الموظفات النساء سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص يتعرضـن لمضـايقات وتحرشـات جنسـية في محـيط العمـل مـن قبـل زملائهـم ومرؤوسيهن بسبب الضعف الذي توجد عليه الفتاة أو المـرأة العاملـة أو الموظفـة في علاقتهـا بالمسؤول أو الرئيس، وفي علاقتها بالرجال عامة في الشارع، من أجل ابتزازها جنسـيا والاعتـداء عليها لفظيا أو جسديا.

وقدرت الدراسة نسبة الموظفات اللاتي يتعرضن للتحرش في محيط العمل بنحو 30%. ويعلـق أحد المحامين أنه رغم وجود قوانين تعاقب على التحرش الجنسي، فإن المتحرش بهـن يصـدمن بعقوبات كبيرة، من بينها وسائل الإثبات مثل الشهود، التـي لا يمكـن الاعـتماد عليهـا في هـذا المجال، لأن التحرش الجنسي غالبا ما يتم في فضاءات مغلقة، ويضيف أن ما يزيد مـن صـعوبة

الموضوع كون المقدمين على التحرش الجنسي غالبا ما يعمدون إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة من أجل محو أي آثار للجرم المقبلين على ارتكابه.

فهل تقوم المؤسسات المعنية بمحاربة التحرش الجنسي مثل مؤسسة حماية الأسرة أو الأمن العام أو حتى منظمات الدفاع عن المرأة أو هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو بوليس الآداب، بدورها كما ينبغي أن يكون؟ أم أن هناك قصور واضح؟ وهل يجوز لنا أن ندعي بأننا مجتمعات محافظة في الوقت الذي نرى مثل تلك التقارير التي تفضح الشريحة المؤتمنة على تدريس أبناءنا وبناتنا؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به السلطات لمنع تلك الجرائم؟ وماهي العقوبات الرادعة التي ينبغي أن تعتمدها السلطات الأمنية؟ ومن يتحمل المسؤولية عن تلك الجرائم؟

ذكرنا في مقدمة المقال عدم اهتمام الأطباء النفسيين بمثل تلك الحلات على الرغم أنها تسبب آثاراً نفسية سلبية على صحة المتحرش بهن جنسياً ولها تأثير سلبي على حياتهن العاطفية والاجتماعية والعائلية والجسمية, وأنهن يعانين من صعوبات في النوم أو التركيز مما يكسبهن شعورا بخيبة الأمل تجاه تجربتهن الجامعية بعد تعرضهن للتحرش الجنسي , وتقول الطالبات إنهن يتفادين المتحرش بهن أو أماكن معينة في الحرم الجامعي وأنهن منزعجات من التحرش الجنسي وغاضبات ومحرجات ويشعرن بالخوف جراء هذه التجارب وما زال التحرش الجنسي ينتشر في الجامعات مترافقا مع النكات والتعليقات بوصفها جزءً من الحياة اليومية وجزءً من التحرش الجسدي كالتلّمس والمراقبة والتعقب أو النشاط الجنسي القسري .

وفي نهاية مقالنا نـود أن نوضـح أن مثـل تلـك القضـايا لا ينبغـي أن يسـكت عنهـا في ثقافتنـا الشـعبية العربيـة لأنهـا تمـس المجتمـع بشـكل مبـاشر وخصوصـاً العنصرـ النسـائي مـن هـذا المجتمع , وينبغي أن نعترف بأن هناك نساء في عالمنا العربي يتعرضن لتحرش جنسي في المـدن والقرى , وأن معظمهن آثرن السكوت لأسباب مجتمعية يجب أن ننفض الغبار عنهـا حتـى لا يكون السكوت عنها علامة من علامات الرضا الأمر الـذي يزيـد مـن حجـم المشـكلة , وأصـبح الكثير من النساء يحجمن عن أداء الكثير من الأعمال والخدمات تلقائياً ، بسبب مـا يتعرضـن له من تحرش ومعاكسات ومضايقات.

لماذا لا تقوم المؤسسات والهيئات التي تعني بهذا الأمـر بـإطلاق حمـلات للحـد مـن التحـرش الجنسي في المدارس والجامعات وأن تعمل على تشجيع الحوار حـول الموضـوع لزيـادة الـوعي من خلال هـذه الحمـلات الإعلاميـة والدعائيـة، ودراسـة تجـارب الطـلاّب والطالبـات في هـذا الصدد وتجريب وسائل إلكترونية في كشف حالات التحرش الجنسي والإبلاغ عنها.

فهل هذا دليل على أزمة أخلاق تعيشها الجامعات في عالمنا العربي المعاصر؟

صحيفة إيلاف الإلكترونية 06-06-2006م

قضية خطف واغتصاب فتاة القطيف (ع.أ)   الحلقة الأولى

تناقلت الصحف ووكالات الأنباء ومواقع الإنترنت خبراً حول قضية خطف واغتصاب فتاة القطيف تحت الرمز (ع .أ) خلال شهر أكتوبر 2006م مع العلم أن الحادثة وقعت قبل ثمانية أشهر من هذا التاريخ أي في أحد أيام شهر فبراير عام 2006م وهذه القضية لابد لها من أن تثير غضب الرأي العام السعودي ولابد أن تأخذ حظها من التغطية الإعلامية لأنها قضية مثيرة للجدل ولاسيما أن عدد الأطراف المشتركين فيها قد وصلوا ثمانية والعدد مرشح للزيادة.

والهدف من المقال هو إثارة بعض التساؤلات التي من شأنها أن تستثير الباحثين والدارسين وبعض أطباء الصحة النفسية وغيرهم من الجهات ذات العلاقة للتعرف على أسبابها واقتراح العلاج لحوادث مماثلة قد تحدث في المستقبل وبالتالي نكون قد ساهمنا بطريق غير مباشرة في انخفاض معدل الجرائم الجنسية من خطف واغتصاب وتحرش جنسي ولاسيما أن مثل تلك الجرائم أصبحت تعج بها المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية.

وبعد الاطلاع على الخبر وردود بعض القراء عليه اتضح أن الكثير من القراء ينظرون الى الامور بشيء من السطحية والعاطفة المتأججة سواء كانت دينية أم وطنية ولا هذه العاطفة ولا تلك تساهم في تسليط الأضواء حول جذور المشاكل الاجتماعية لا المظاهر الخارجية.

صحيح أن هذه القضية تثير غضب الرأي العام السعودي الذي لم يتعود على مثل تلك الجرائم إما بسبب عدم النشر أو بسبب قلة عدد الحوادث وهذا يرجع الى أن المجتمع لازال بفضل من الله محافظ على تقاليده وعاداته لولا التغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي

لا يشك أحد في مدى تأثيرها في زيادة معدلات أمثال تلك الجرائم ورغبة منا في تعريف بعض القراء الراغبين في المتابعة لهذه القضية فإنه من الجدير بالذكر القول أن محكمة القطيف قد أجلت النظر في القضية الى العاشر من شهر شوال القادم الموافق لـ(1-11-2006م) وجاء هذا التأجيل بعد جلسة استمرت لأكثر من اربع ساعات أنكر خلالها المتهمون ما وجه لهم من تهم.

كما أنه من الواجب أن نوضح ما جاء في مذكرة المدعي العام الذي طالب خلال تلك الجلسة بإقامة "حد الحرابة"على المتهمين السبعة الذين قاموا باغتصاب الفتاة التي كانت في طريق العودة إلى بيت أسرتها بمنطقة البحاري في محافظة القطيف حينما اعترض طريقها أشخاص مجهولون ونقلوها مع شاب آخر كانت استنجدت به الى كوخ في منطقة العوامية حيث اغتصبوها وهددوها بعقاب أشد في حال ابلاغ أحد بذلك ثم اعادوها الى شارع مجاور لمنزلها.

وبداية القصة أن أسرة الفتاة لاحظت حالتها النفسية السيئة حيث كانت في حالة بكاء مستمر الى ان وصلت رسالة عبر الهاتف الجوال إلى زوج الفتاة الذي عقد قرانه عليها ولم يدخل بها بعد جاء فيها "طلق زوجتك لأنها....."، ومن هنا كانت البداية فقد تقدمت أسرة الفتاة بتقديم شكوى الى إمارة المنطقة الشرقية التي شكلت لجنة على الفور لمتابعة هذه القضية التي هزت أوساط محافظة القطيف بل المنطقة الشرقية لبشاعتها وانتشر الخبر الى باقي مناطق المملكة.

ومن الجدير بالذكر القول إن المتهمين قد اعترفوا في أول جلستين أنهم قاموا باختطاف واغتصاب الفتاة والاعتداء على شاب جنسياً حاول إنقاذها ولكنهم في الجلسة الأخيرة قد

أكدوا أنهم لم يختطفوا الفتاة بالإكراه وإنما قالوا إنهم اتفقوا مع شخص آخر على إحضارها لهم بمحض إرادتها وهنا بدأت القضية تتشعب وتأخذ طابع التناقض بين ما أدلوا به في الجلسات الثلاث للمحاكمة.

وعند استجواب الشخص الذين ادعوا انه تواطأ معهم قال ان ما زعموه غير صحيح موضحا أن الفتاة استنجدت به حينما تحرش بها المتهمون، ولاستكمال السيناريو لابد من الإشارة إلى أن "4" متهمين منهم "3" متزوجين نقلوا إلى مقر محكمة القطيف مكبلين وسط حراسة امنية مشددة، وما يزال البحث جارياً عن متهمين اثنين آخرين، في حين تم القاء القبض على متهم آخر بعد أن كان لاذ بالفرار إثر تصديق أقواله أمام المحكمة.

وهنا نود طرح تساؤلين إثنين وهما ماهي العوامل المسببة لجريمة الاغتصاب الجنسي بشكل عام وهذه القضية بشكل خاص؟ والسؤال الثاني ماهي أساليب العلاج لجرائم الاغتصاب الجنسي بشكل عام.

وقبل الخوض في المسببات والعلاج نود أن نوضح ما هو الاغتصاب الجنسي؟ إنه نوع من أنواع العنف ضد المرأة أو الرجل على حد سواء ويدخل في نطاقها الأطفال من ذكر أو أنثى، وقد بدأت في السنوات الأخيرة تظهر بعض الحالات من عمليات الاغتصاب والتحرش الجنسي في المجتمع السعودي، مما أدى إلى ترويع الآمنين من أفراد المجتمع سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، وكما هو معروف أن الاغتصاب الجنسي يتنافى مع تعاليم الأديان السماوية، وتقاليد المجتمع السعودي وعاداته وأعرافه، ومن المؤكد القول بأن كل حادثة اغتصاب أو تحرش جنسي بما يصاحبها من عنف، تختلف الآراء حول تفسير دوافعها.

وهذه الآراء حول الدوافع والعلاج للاغتصاب والتحرش الجنسي، نظراً لتقاربها قد أضرت بالمجتمع السعودي، وقد زادت حدة التوتر والخوف لدى المواطنين والمقيمين، لأن هذه الآراء قد تبنى على تأثر انفعالي عاطفي أو ديني وقتي، وغير مبني على دراسة علمية دقيقة حيث يلاحظ أن ما تم اتخاذه من إجراءات أمنية وقانونية لردع عمليات الاغتصاب الجنسي في المملكة العربية السعودية، قد أتخذ في ضوء هذه الآراء عن الدوافع والعلاج، وبالتالي لم تعط هذه الإجراءات النتائج المرجوة في الحد من عمليات الاغتصاب والتحرش الجنسي.

ومن المعروف أنه مهما اتخذت من إجراءات لن تجدي في الحد من حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي مائة بالمائة لماذا ؟ ، لأن المشكلة أساسها تربوي سواء في الجانب الديني أو الأخلاقي ، ولا يمكن حلها إلا جزئياً ومن خلال مزيد من الدراسات والأبحاث في مجال التربية والأخلاق وتقوية الوازع الديني ، فالاغتصاب والتحرش الجنسي هو انحراف عن السلوك السليم وابتعاد عن أخلاق وتراث المجتمع من تقاليد وأعراف وسلوك وتربية دينية ، ومسئولية التربية الدينية والأخلاقية توجيه السلوك وتعديل الاتجاهات والحفاظ على الدين والأخلاق والتراث .

إذاً يمكن حصر مسئولية الحد من حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي في التربية والسلوك ولهذا ينبغي دراسة العوامل التي من الممكن أن تؤدي الى انتشار الاغتصاب والتحرش الجنسي وبعد ذلك يمكن للباحث أن يطرح النتائج عن وسائل الحد من مثل هذه الحوادث.

وإذا أردنا تحقيق ذلك الهدف فإنه يتطلب البحث العلمي عن الآثار التربوية الناجمة عما حدث للمجتمع السعودي بشقيه المواطنين والمقيمين من متغيرات اقتصادية وسياسية

واجتماعية ودينية وثقافية وإعلامية وتكنولوجية، تزامنت مع حدوث عمليات الاغتصاب والتحرش الجنسي.

تفيد بعض الدراسات عن مثل تلك الحالات فيما يتعلق بالعوامل المسببة لحوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي هو غياب دور الأسرة في التربية والتوجيه السليم للأبناء وأهمية هذا الدور لا يعادله في الأهمية أي دور آخر ونقصد بذلك المدرسة أو أي مؤسسة تربوية أخرى خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتربية القيم والاتجاهات الدينية وصدق الرسول الكريم حين قال: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه":

فالأسرة متمثلة في الأبوين بالإضافة الى فطرة اللّه التي فطر الناس عليها، وهي فطرة الإسلام، وهي الفطرة التي فطرهم عليها يوم قال: {أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى} [الأعراف:172] وهي السلامة من الاعتقادات الباطلة، والقبول للعقائد الصحيحة، ومن المعلوم أن الأسرة هي وحدة من إجمالي وحدات المجتمع وبالتالي تتأثر بالمتغيرات التي طرأت أو قد تطرأ على المجتمع.

ومن هذه المتغيرات هو اتجاه الأسر الى الحجم الصغير واختفت الأسرة الممتدة التي كانت تمارس نوعاً من الضبط الاجتماعي على أفرادها كالقبيلة مثلاً، ومن المتغيرات أيضاً، خروج المرأة الى العمل أو الى أي جهة أخرى بمفردها والتي كانت قبل وقت قصير من المستحيل أن تخرج المرأة بمفردها، ويضاف الى هذه المتغيرات غياب الأب أو المحارم طوال اليوم عن الأسرة وبالتالي غياب الرادع الأسري تحت ضغط الظروف الاقتصادية لتوفير متطلبات الأسرة أو متطلبات ولي الأمر الشخصية.

مما سبق يتضح تقلص دور الأسرة في التربية والتوجيه، مما يدفع الكثير من أفراد الأسرة الى التسكع في الشوارع وتكوين جماعات رفقاء السوء، الأمر الذي يسهل لهم السبيل الى الوقوع في الجريمة، هذا إضافة الى تأثير العوامل الأخرى التي تدفع الشباب بشقيه الذكري والأنثوي نحو الجنس والنتيجة المتحققة هي أن يرتكب هؤلاء الأبناء بشقيهم جريمة الاغتصاب والتحرش الجنسي.

ومن العوامل أيضاً مشاهدة أفلام تثير الغرائز الجنسية لدى الجنسين ويندرج تحت الأفلام الأغاني والفيديو كليب والصور الماجنة والأشرطة وكاميرات الجوال بتقنية البلوتوث وغيرها من التقنيات ومن المعلوم أن المشاهدة تفضي الى التطبيق أو التقليد ومع وجود بيئة مناسبة وغياب التوجيه الأسري تساعد هذه المشاهد للجنس والعنف على ارتكاب حادثة الاغتصاب والتحرش الجنسي ولا ننسى تأثير القنوات الفضائية التي أصبحت هي نتاج المتغيرات الثقافية التي اجتاحت المجتمعات العربية بلا استثناء والتي سمحت للقوى الثقافية الخارجية من اختراق للمجتمع العربي .

ومن العوامل أيضاً ابتعاد كثير من الشباب من الجنسين عن القيم الدينية التي تعصمهم من الانحراف، ويؤكد ذلك غياب الوازع الديني الذي يجنب الشباب من الجنسين الوقوع فيما يخالف الشريعة وصدق المصطفى حين قال: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج" , فأين نحن الآن من مثل هذه القيم بل نجد في قضيتنا هذه أن هناك ثلاثة من أربعة محصنون أي متزوجون ولم يحصنهم الزواج.

صحيفة الحقائق اللندنية 17-10-2006م

قضية خطف واغتصاب فتاة القطيف (ع.أ) الحلقة الثانية

كنا قد كتبنا عن قضية خطف واغتصاب فتاة القطيف (ع.أ) وذكرنا في الحلقة الأولى أن هذه القضية لابد لها من أن تثير غضب الرأي العام السعودي ولابد أن تأخذ حظها من التغطية الإعلامية لأنها قضية مثيرة للجدل وذكرنا الهدف من كتابة المقال وهو إثارة بعض التساؤلات التي من شأنها أن تستثير الباحثين والدارسين للتعرف على أسباب الاغتصاب واقتراح العلاج لحوادث مماثلة قد تحدث في المستقبل لتحقيق الأمن وانخفاض معدل الجرائم الجنسية من خطف واغتصاب وتحرش جنسي.

ونبهنا الى التعامل مع القضية بشيء من التعمق والتركيز والبعد عن السطحية والعاطفة المتأججة سواء كانت دينية أم وطنية لأن العواطف وحدها لا تساهم في حل المشاكل الاجتماعية من جذورها وإنما من خلال المزيد من الدراسات والأبحاث في مجال التربية والأخلاق والدين ومدى التغيير الحاصل في المجتمع نظراً للتغير في العالم أجمع.

وذكرنا ايضاً أنه لولا التغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي لا يشك أحد في مدى تأثيرها على زيادة معدلات أمثال تلك الجرائم وتابعنا في المقال سرد مختصر لأحداث القضية وأن المحكمة قد أجلت القضية حتى تستكمل الأدلة وقد أوضحنا ما جاء في مذكرة المدعي العام بإقامة "حد الحرابة"على المتهمين السبعة الذين قاموا باغتصاب الفتاة ثم اعادوها الى شارع مجاور لمنزلها.

وطرحنا خلال ذلك المقال تساؤلين إثنين وهما ماهي العوامل المسببة لجريمة الاغتصاب الجنسي بشكل عام وهذه القضية بشكل خاص؟ والسؤال الثاني ماهي أساليب العلاج لجرائم الاغتصاب الجنسي بشكل عام؟

وبدأنا بتعريف الاغتصاب وتطرقنا الى بعض الآراء حول الدوافع والعلاج للاغتصاب والتحرش الجنسي، وذكرنا أن أساس المشكلة تربوي سواء في الجانب الديني أو الأخلاقي، وذكرنا أيضاً أنه لا يمكن حصر مسئولية الحد من حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي في التربية والسلوك وركزنا على دراسة العوامل التي من الممكن أن تؤدي الى انتشار الاغتصاب والتحرش الجنسي.

وأشرنا الى المتغيرات المختلفة من جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية وثقافية وإعلامية وتكنولوجية، تزامنت مع حدوث عمليات الاغتصاب والتحرش الجنسي وتطرقنا الى أهم العوامل المسببة لحوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي وذكرنا غياب دور الأسرة في التربية والتوجيه السليم للأبناء وأهمية هذا الدور.

ومن العوامل مشاهدة أفلام تثير الغرائز الجنسية لدى الجنسين وما يندرج تحتها وذكرنا عامل ابتعاد كثير من الشباب من الجنسين عن القيم الدينية التي تعصمهم من الانحراف، ويؤكد ذلك غياب الوازع الديني الذي يجنب الشباب من الجنسين الوقوع في المعاصي والآثام.

وفي هذه الحلقة سنستكمل بعض العوامل الأخرى مثل مناهج التربية الدينية في مراحل التعليم المختلفة والتي لا تحتوي على عوامل إعمال العقل والفهم وإن كانت تعمل على إكساب الطلاب معلومات دينية قل نظيرها في الدول الأخرى ولكنها لا تؤدي في النهاية الى خلق بصيرة دينية تكسب المزيد من الوعي الديني ويتضح جلياً قصور دور العبادة في تأدية

رسالتها في توجيه الشباب إلى مكارم الأخلاق والقيم الدينية التي تحمي عقيدتهم وفكرهم من أي اختراق خارجي, ولاسيما أن هناك حملات مسعورة مبنية على دعاوي فكرية تنادي بهدم كافة الثوابت ، تحت مسمى الحداثة التي يهتم بها الشباب .

وعودة الى العوامل المسببة والتي لا تقل أهمية عن دور الأسرة التربوي هناك عامل مهم هو ارتداء الفتيات للملابس المثيرة، وكذلك التبرج والسفور كما أن ارتداء الفتيات الملابس الكاشفة عن مواطن الفتنة، لابد وأن تثير الغرائز الجنسية لدى الرجال، وهذا ما يتنافى مع تعاليم الدين، وقيم وعادات وتقاليد المجتمع السعودي والعربي والإسلامي على حد سواء.

ولابد حين الحديث عن العوامل المختلفة أن نتطرق الى عامل ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء، وتأثير قرناء السوء الذين يزينون الرذيلة لقرنائهم ويصبح تأثير هؤلاء واضح على سلوكياتهم وتوجهاتهم، ومن ثم يسهل انحرافهم بتأثير بعضهم على بعض، ولنا في رسول الله أسوة حسنة في حديث الجليس الصالح والجليس السوء.

ومن العوامل مسألة التفكك الأسري والطلاق والخلافات العائلية التي تؤدي حتماً الى الانحراف بين الأبناء، كما وتعتبر البطالة من العوامل المسببة والتي تؤدي الى متاعب نفسية كما أن الفراغ الذي يعاني منه الشباب يؤدي الى الجرائم ومنها الاغتصاب والتحرش الجنسي.

ويعتبر عامل انتشار المخدرات والمسكرات من العوامل التي تؤدي الى الاغتصاب والتحرش الجنسي، لأن ما تحدثه المخدرات من تأثير على المتعاطين يفقدهم السيطرة على تصرفاتهم مما ينتج عنها من تغييب للعقل، قد يدفع بالمتعاطي إلى ارتكاب جرائم كثيرة منها الاغتصاب والتحرش الجنسي.

ونحب أن نؤكد على مسألة التغيير الذي يحدث في المجتمعات وأهمها التقليد غير الواعي لبعض القيم الغربية الدخيلة والمنافية لعقيدتنا وخاصة بعض محاولات الشباب تقليد الغرب في عاداتهم وأساليب حياتهم ولاسيما فيما يتعلق بالإباحية الجنسية والمثلية.

ومن العوامل انتشار ثقافة الابتذال في الأدب والفن من غناء وتمثيل وغيرها وكذلك الصحافة الهابطة التي تتحدث عن الفضائح الجنسية والإعلام المرأي الهابط، ففي الأدب نجد وصفاً لجسد المرأة ومفاتن هذا الجسد بصورة مبتذلة، وما يحدثه من إثارة الغرائز لدى المتلقي، وقد دأبت بعض الصحف الصفراء على نشر صور وفضائح جنسية مما يثير الرغبة الجنسية لدى القراء، وناهيك عن الأغاني المصورة والمسماة (فيديو كليب) وما تعج بها من صور مثيرة للغرائز فيلجأ الأفراد إلى إشباع غرائزهم بطرق غير شرعية.

ومن العوامل الافتقار الى التربية الجنسية السليمة، وللأسف أنها لا تحظى في عالمنا العربي والإسلامي بأي اهتمام سواء من جانب المدرسة أو الأسرة، ومنذ مرحلة الطفولة يواجه الطفل بالتوبيخ إذا سأل عما يتصل بالناحية الجنسية، ويعتبر البعض أن الخوض فيما يتصل بالتربية الجنسية من الأمور المعيبة الأمر الذي يقود الى الانحراف الجنسي وتزايد معدلات جرائم الاغتصاب.

إن الافتقار إلى التربية الجنسية السليمة سوف يدفع المراهقين عموماً إلى محاولة التعرف على هذا العالم الغامض بالنسبة لهم مما سيؤدي إلى كثير من الانحرافات التي تؤدي بالتالي إلى الاغتصاب والتحرش الجنسي وقد يكون السبب في عدم اهتمام المجتمعات الشرقية بهذه

الثقافة هي رأي كثير من رجال الدين في أن التربية الجنسية ضرب من ضروب الإباحية بل ومن المحرمات.

ومن العوامل العقوبات غير الرادعة في قضايا الاغتصاب والتحرش الجنسي، وبرغم تغليظ العقوبة في بعض الحالات إلا أن العقوبة لا تنفذ في وقت قصير من وقوع الحادثة ليكون تأثيرها قوياً وفعالاً، أما بالنسبة للأحكام المخففة فحدث ولا حرج، كما يسمح في كثير من الأحيان إفساح الوقت لدفاع المتهم للبحث عن ثغرات شكلية في الاتهام أو أن أبناء ذوي النفوذ لا ينالهم أي عقاب على جرائم الاغتصاب الجنسي إذا ارتكبوها.

وعند هذا العامل الهام نود أن نتوقف قليلاً للتركيز على هذا الجانب وهو الاختلاف الواضح في نوعية العقاب وكذلك الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ الحكم فنجد أن هناك اختلاف كبير بين رأي قاضيين في قضية واحدة فما بالك برأي قاضيين في قضيتين متشابهتين ولهذا دعا بعض الكتاب الى تقنين الشريعة وقد سبق هذا الرأي آراء مختلفة لبعض العلماء مؤكدين ضرورة هذا المطلب.

وتطرق بعض الكتاب الى وضع مقارنة بين ثلاث قضايا فيها نوع من التشابه رغم اختلاف العقوبات وهذه القضايا هي قضية البرجس وقضية نفق النهضة بالرياض وقضية فتاة القطيف وتطرق الكتاب الى الحكم الصادر في القضايا المذكورة سابقاً فمثلاً قضية فتاة القطيف كان الحكم الصادر سجن خمس سنوات أو أقل أو أكثر وكذلك جلد ما يقارب الألف أو أقل أو أكثر كما حدث في قضية اغتصاب فتاة القطيف.

وقبل ذلك قضية نفق النهضة وقبلها قضية البرجس ولكن النتائج التي توصل إليها الكتاب هي الاتفاق على أن الأحكام كانت في الغالب مخففة فيما يتعلق بفتاة القطيف عن الأحكام الصادرة بحق القضيتين السالفتين، أما فيما يتعلق بالأحكام المخففة عن قضايا مماثلة فقد أدى الأمر بعد خروج المجرمين من السجن بالتباهي بما فعلوا أو أنهم عادوا لمثل ما فعلوا وهذا يدل على عدم تشديد العقوبة أو لأسباب نفسية أخرى.

على سبيل المثال الحكم الصادر في قضية اغتصاب فتاة القطيف وغيرها التي يعتبرها الإسلام جريمة نكراء ولكن ترك للقضاة الحكم والحسم في العقوبة والسؤال هو لماذا هذا الاختلاف في الحكم بين حكم متشدد وحكم متساهل الى حد ما؟، وتساءل بعض الكتاب عن تلك القضايا فيما إذا كانت تأتي ضمن السعي في الأرض فساداً؟ أم هي غير ذلك؟ وأكد أكثر من كاتب على تشديد العقوبة لردع المجرمين وهناك أمثلة ساقوها بحكم الإعدام على بعض مجرمي القضايا المماثلة؟

أما في القضية التي نحن بصدد الحديث عنها وهي قضية فتاة القطيف ذكروا أن الأحكام لم تصدر إلا بالسجن والجلد وطال الحكم المجني عليهما أيضاً ولهذا لم يقتنع أصحاب القضية بالحكم الصادر وطالبوا بالتمييز وستستمر هذه الحلقات حتى يصدر الحكم النهائي ويسدل الستار عن قضية هزت الرأي العام السعودي والرأي العام العربي وغير العربي.

صحيفة دنيا الوطن 2006/11/26م

الولايات المتحدة العراقية وعاصمتها الفلوجة

(ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين* إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم اللّه الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الخائنين).

الفلوجة، المدينة الباسلة المجاهدة الصابرة، وقفت في وجه القوة العظمى في العالم وعاشت الحصار وأعدت قوات الاحتلال العدة لحربها وكأنها تعد لمعركة فاصلة , وكشفت الحملة العسكرية على الفلوجة عن مقاومة شرسة ومسألة أخرى لم توردها وسائل الإعلام وهي أن أهالي المدينة شكلوا لهم سلطة مستقلة , ولم تنجح المفاوضات من إعادة بسط الحكومة المركزية سيطرتها على المدينة لذا تعرضت المدينة لكل أشكال التدمير بحجة أن الزرقاوي وجماعته يعيثون في المدينة فساداً وللاستفادة من أسطورة الزرقاوي لاتخاذه حجة أخرى لتدمير مدينة أخرى فقد قيل أنه هرب قبل أن تحكم القوات الغازية سيطرتها على المدينة.

ما حدث في الفلوجة "ملحمة الجهاد والفداء"، إذ واجه المدنيون العزل والمقاومون بأسلحتهم البدائية وأجسادهم أعتى جيوش العالم التي لم تكتف بقصف الطائرات والصواريخ وكل الاسلحة الفتاكة التي تمتلكها، وإنما لجأت ايضا للأسلحة المحرمة دولياً ، جاءت معركة الفلوجة بعد معركة سامرّاء, التي قامت من خلالها قيادة المقاومة بجرّ قوات الاحتلال إلى المدينة من أجل اسقاط جوهر الخطة العسكرية في العراق، وهي تجنّب الوقوع ضمن مرمى أسلحة المقاومة واستخدام الشرطة العراقية كدروع بشرية تحمي قوات الاحتلال من نيران المقاومة , وليس غريباً أن تقوم جماعات المقاومة باستعادة السيطرة على مراكز الشرطة في الموصل

خلال ساعتين وتبقى الحرب سجالاً بين مقاومين وغزاة وكأنما الموصل أصبحت لها حكومة مستقلة عن الحكومة المركزية في بغداد ومناطق الأكراد تشهد هدوء نسبي وسلطة مستقلة لا يسري عليها قانون الأحكام العرفية الذي أصدره رئيس الوزراء المؤقت.

ومناطق الشيعة في الجنوب التزمت الصمت تجاه أحداث الفلوجة وكادوا ينسون ما ألم بهم من أحداث في النجف عندما هبت الجماهير لنجدتهم ونصرتهم من كل حدب وصوب لدعم مقاومتهم ولكن شيعة العراق واهمون إذا اعتقدوا أنهم سيتسلمون سلطة أو حكم إذا دخلوا الانتخابات معتمدين على كثافتهم السكانية وذلك لأن أمريكا دفعت قواتها للعراق وقدمت الخسائر البشرية والمادية ليس من أجل تسليم الحكم لتيار شيعي ولكن لواشنطن شيعتها الخاصون بها ويأتمرون بأمرها وتستجيب للإملاءات والشروط التي تفرضها وبالتالي لا يمكن أن تكون هذه الانتخابات نزيهة في ظل قوات غزو واحتلال مهما قامت بالترويج لعراق حر وديموقراطي وجديد يختلف نظامه عن النظام العراقي السابق، وانه عراق "حضاري" ، مادام أمريكي الهوية والتوجه، ويخدم مصالح "اسرائيل" أيضاً.

ومما تقدم نستطيع أن نستنتج أن هذه الحرب ماهي إلا مقدمة لتقسيم العراق لتصبح كل محافظة دولة مستقلة، مما ينذر بنشوب حرب أهلية طاحنة ولاسيما أن حمامة السلام التي كانت تحمل غصن الزيتون اختفت من سماء العراق واستبدلت بطائرات الأباتشي وهذا يعني أن غصن الزيتون تحول الى قذائف وصواريخ تحملها هذه الحمامة الأمريكية الصنع ولن تخلف وراءها إلا النار والدمار وقصف للأعمار ومن الغريب اننا نسمع عن إعادة الإعمار فهل يجدي إعادة الإعمار بعد قصف الأعمار.

ماهي النتائج التي تحققت خلال سنة ونصف من الغزو والاحتلال؟ وهل لازالت القنوات العربية تنشر أحداث الفلوجة؟ أم أن التعتيم الإعلامي الذي فرض عليها هو الوجه الآخر للديموقراطية؟

وكأنما الديموقراطية هي التي تنشر الدمار والخراب والفوضى في العالم ، بدليل أن الإرهاب زاد بعد إعلان الحرب على العراق بشهادة الرئيس الفرنسي جاك شيراك , ولكن أي إرهاب إنه إرهاب الدول وخصوصاً في عهد زعيم المتطرفين اليمينيين الجدد الذين تحكموا بقرارات البيت الأبيض والذين لازالوا يسخرون كل خططهم وعملهم لخدمة الحركة الصهيونية ، وها هي سنوات أربع عجاف أخرى سيصلى أتونها أبناء جلدتنا من العرب والمسلمين بعد ان تربع الزعيم على عرش الدولة العظمى لفترة رئاسية ثانية ، ووزير دفاعه لازال قابع في مكانه ومستشارة الأمن القومي ستتولى قيادة السياسة الخارجية الأمريكية لتزداد إسرائيل طرباً وفرحاً بمقدمها لأنها سوف تعني بتنفيذ المخطط الصهيوني بكل دقة حرفاً بحرف وكما هو مخطط , لأنها ستزداد قرباً من الرئيس بما لها من قدرة على تلخيص التقارير والسياسات والقرارات لأن الرئيس لا يحب أن يشغل باله بأدق التفاصيل , وسيستمر الصمت العربي الرهيب وسيحافظ على ضبط النفس , أما وزير الخارجية المستقيل سيبقى مبعوثاً للسلام لخدمة إسرائيل , وسيتم تعيين مستشار جديد للأمن القومي ولابد أن يكون يمينياً متطرفاً حتى يزيد من إحكام قبضة الرئيس على الأمن القومي , وزير العدل استقال وقبلت استقالته لأن دوره انتهى وخصوصاً بعد القانون الذي أصدره والمثير للجدل , هناك خمسة وزراء

استقالوا وسيتم تعيين وزراء جدد طبعاً يجب أن يكونوا من اليمين المتطرف حتى تزداد هذه الحكومة تطرفاً ضد العرب والمسلمين , رئيس الاستخبارات الأمريكية استقال مع اثنان من أهم أعضاء الاستخبارات الأمريكية , الحزب الجمهوري زاد من بسط نفوذه على مجلسي الشيوخ والنواب أي أن الحزب الديموقراطي تراجع , فهل يعني ذلك أن الديموقراطية تراجعت في أمريكا نفسها ؟ أين مشروع الشرق الأوسط الجديد؟ أين وصلنا في خارطة الطريق؟ أين الانتخابات العراقية؟ ماذا جرى في النجف؟ وماذا يجري في الفلوجة؟ وماذا سوف يجري في الموصل قريباً؟ وهل اجتماع شرم الشيخ حقق أهدافه التي من أهمها منح مزيد من الشرعية لقوات الاحتلال الأمريكية؟ وهل إعادة إعمار العراق لا يصلح إلا بعد تدمير العراق أولاً ثم إعادة الإعمار؟ وإذا افترضنا جدلاً أنه يمكن إعادة الإعمار فهل يمكن إعادة أعمار من أزهقت أرواحهم في مختلف المناطق العراقية؟ أم أن الأعمار بيد الله والإعمار بيد البشر؟

إن من يتباكى على الفلوجة ويقول إنها مسكينة فهو مخطئ، فالفلوجة قدمت للتاريخ دروساً وعبر في المقاومة والنضال من أجل الحرية ودفاعاً عن النفس وقد قدمت صور تحتقر جندي الاحتلال الذي أجهز على الجريح والطاعن في السن وفي مسجد الله فلا هم احترموا دور العبادة ولا الجرحى والشيوخ ولا الأطفال ولا النساء، وقالت منظمات لحقوق الانسان إن قيام جندي من مشاة البحرية الامريكية بقتل جريح عراقي يمكن أن يرقى الى جريمة حرب ويبين ان هناك حاجة لكي تصبح القوات الامريكية أفضل تدريبا بشأن قوانين الحرب.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "إطلاق النار المتعمد على مقاتلين غير مسلحين وجرحى لا يمثلون خطرا فوريا هو جريمة حرب وفقا للقوانين الدولية ولذلك هناك التزام على السلطات الامريكية بالتحقيق في كل هذه التقارير ومعاقبة المسؤولين عن مثل هذه الجرائم أمام القانون." نحن المساكين لأننا لم نزل مذهولين، خائفين، مرتعشين ومصدقين منظمات العفو. ولكن يتساءل المرء بينه وبين نفسه عن سر هذا التكالب الأممي على العراق ومن بعده الشرق الأوسط بأكمله. وتهيئ مسرح الجريمة في ظل تعتيم إعلامي شديد لم تعهده حروب سابقة قط، وتستمر في قصف المدن والقرى العراقية بشكل يومي ومتواصل إنها نار الحقد والتعطش للانتقام من قبل جنود دولة عظمى حاملة لواء الديمقراطية البالي الممزق لترويج الديموقراطية الغربية الزائفة. فلم ولن تجد الجواب المقنع لهذه الحرب الظالمة إلا إذا عرفت أنه الحقد والكراهية والسيطرة والرغبة في الاحتلال، ولن تجد السبب المناسب لاحتلال العراق إلا إذا آمنت أن إسرائيل وأمريكا وجهان لعملة واحدة فأمريكا ملتزمة بأمن إسرائيل أما دول المنطقة لا أمن لهم. إن هذه الجرائم يندى لها جبين الانسانية في ظل صمت مطبق من قبل الأمم المتحدة وعواصم العالم أجمع. هل يتوقع الامريكيون ان ينتهي عدوانهم على الفلوجة بإخضاعها وإخضاع المدن العراقية الاخرى، تمهيدا للانتخابات الصورية القادمة؟ وأقول صورية لأن معظم القوى الإسلامية قاطعتها.

لقد أعاد احتلال الولايات المتحدة للعراق حقبة الاستعمار القديم التي تصور الكثيرون أن الماضي طواها تحت عباءته ولن يكون لها حضور في القرن الحادي والعشرين. فالاحتلال الأمريكي للعراق أشبه بعهود الانتداب البريطاني والفرنسي، وأي حكومة في ظل هذا الاحتلال

الذين سموه انتداب لا يمكن ان تكون حكومة مستقلة الرأي والإرادة , ولكن ما قدمته المقاومة العربية في الفلوجة خلال الايام المنصرمة سيسطر في صفحات التاريخ دروساً وعبر ، وسيكون مناراً للشعوب التي ترفض الاحتلال وتصر على حقها في المقاومة، وتدفع أرواحها في سبيل الله ثم الوطن ، وتنقل الصحف الامريكية عن حال الهستيريا التي يعيشها جنودهم في الفلوجة وبما تبثه القنوات الأمريكية لإيذاء شعور المسلمين في كل بقاع العالم وتحدياً وإذلالاً لهم , إن الحديث عن لجنة مستقلة للتحقيق في مزاعم بان قوات التحالف استخدمت القوة بدون تمييز داخل المناطق المدنية ومنعت المدنيين من دخول المستشفى الرئيسي بالفلوجة وانها أطلقت النار على سيارات الاسعاف ماهي إلا لذر الرماد في العيون .

ما أصعب الحديث عن عمق المأساة الانسانية حيث لا ماء ولا غذاء ولا دواء ولا قوافل إغاثة حتى للمدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ حقاً إنها مدينة أهلها مجاهدون لذا نرى العقاب الجماعي ينم عن غطرسة وحقد دفين.

لكن ستدرك القوات الغازية أن الاحتلال والعنف لن يطفئا الروح الوطنية والدينية في بلاد المسلمين والدليل على ذلك أن المقاتلين العرب هم المدافعون عن الفلوجة وتحولت الحرب النظامية الى حرب عصابات ولن تتمكن قوات التحالف من السيطرة عليها وستعيد الى الأذهان صورة أمريكا المهزومة في حرب فيتنام فالمقاتلون العرب والمسلمون لازالوا يقاومون في أكثر من مكان ولا توجد قوة على وجه الأرض ستقضي عليهم أو تتمكن منهم لأنه الصراع الأزلي بين الحق والباطل.

وإذا اختفى المقاتل العربي من أمامهم فإنه سيظهر من حولهم ولذا لم ولن تتمكن قوات الاحتلال من السيطرة الكاملة على مدينة الفلوجة ، وها هي مدن العراق تتحول الى بركان يثور في وجه قوات الاحتلال ، إنها تضحيات وصبر وجهاد ، إنها تقدم للتاريخ دروساً في التضحية والفداء والبطولة، فحتى لو كسبوا حرب الفلوجة اليوم فلن يكسبوها غداً ، ولن يكسبوا ما بعد الفلوجة فقوات المقاومة تكبر ككرة الثلج وتزداد في العراق انتشارا بفضل ما تقوم به قوات الاحتلال اليوم من مجازر ومذابح سيزيد من مساحة الغضب والحزن والرغبة في الثأر، وإني لأستغرب صمت المرجعيات الدينية الشيعية ! أوليس هتك دم المسلم يستوجب الدفاع عنه؟! أين حرمة دم المسلم وقد سفكت دماء الابرياء من المدنيين من الاطفال والنساء والشيوخ؟ إن من يتجرأ ويقول على رؤوس الاشهاد ان ما يجري في الفلوجة هو درس لمعارضي الديمقراطية! سيلقى جزاؤه وأي ديموقراطية ستفرض تحت ضربات المدافع والطائرات والصواريخ إنها همجية القوة وليست قوة الديموقراطية، أي ديمقراطية تلك التي تقوم على جماجم الابرياء من أهالي العراق الذين أصبحوا لاجئين في بلادهم منكوبين بالاحتلال وأعوانه.

إن السائرين في ركاب الاحتلال والمروجين لمشاريعه في السر والعلن، والداعين لانتخابات مزورة ومشوهة تكرس واقع الاحتلال لن يخرجوا العراق من أزمته الحالية بل سيتحرر على أيادي المقاومة العربية الباسلة، التي انطلقت وتشكلت بعد الغزو مباشرة والسبب ان الاعداد لها قد تم مسبقاً فالمخزون العراقي من الأسلحة كبير جداً وهناك قيادات ميدانية متمرسة ومتمكنة من حرب العصابات فالتدريبات لم تذهب سدى وسيولي الادبار كل من تعاون مع قوات الاحتلال.

فالاحتلال يولد المقاومة والامعان في القتل ينتج التصميم والإرادة على المقاومة، والثورة ضمّت الى صفوفها رجال دين وزعماء عشائر وخريجي الدورات الايمانية من الاسلاميين المعتدلين فأصبحت ثورة وطنية عربية عامة، والامثلة الحية في الفلوجة والرمادي والموصل وبعقوبة وغيرها. ويقينا أن الارهاب مرفوض، ولكن كيف نميز بين الإرهاب وبين مقاومة "الاحتلال" فالمقاومة مشروعة بكل الوسائل المتاحة بما فيها استخدام السلاح للدفاع عن الدين والمدنيين وعن المال والعرض والأرض لافي دعم الاحتلال وتعزيز قدراته على أي نحو كان.

فمدينة المساجد أصبحت رمزاً ومعقلاً للمقاومة وليست عشاً للإرهابيين فهل بعد الحرب الأهلية ستتحول المحافظات الى ولايات متحدة وتسمى الولايات المتحدة العرقية وتختار عاصمتها الفلوجة، (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين) التوبة .14

صحيفة إيلاف الإلكترونية 24-نوفمبر-2004م

المقاتلون العرب ... وأزمة الوطن العربي

برز مصطلح المقاتلون العرب في وسائل الإعلام ليطلق على مجموعات من الشباب العربي المتوجه الى العراق لمساندة أعمال المقاومة العراقية ضد الغزو الأنجلو أمريكي ولا يمكن معرفة جميع توجهات هؤلاء الشباب ولكن يمكن معرفة من أين أتوا وبكل تأكيد لهم ارتباط بالقضية العراقية باعتبار أن العراق أرض عربية تم الاعتداء عليها من قبل قوات أجنبية , ومهما حاولنا من تلميع صور الغزو الأنجلو أمريكي إلا أن أعمالهم تدحض جميع من يقول بحسن نواياهم وأهدافهم والمهم الآن هو التصور الحقيقي لأسباب توافد المقاتلون العرب الى العراق غداة وقوع بغداد في قبضة القوات الأنجلو أمريكية في التاسع من أبريل من عام 2003م والجميع كان يشاهد هذا الحدث الأليم على شاشات التلفزة في جميع القنوات الفضائية العالمية سواء منها العربية أم الأجنبية وعندما عبرت الدبابات الأمريكية أهم الجسور في بغداد ابتدأت مشاعر الحزن تظهر على الوجوه والمشاهد المؤلمة التي ستبقى عالقة في الذاكرة لفترة طويلة بل لن تغيب عن ذهن من عاش هذه الفترة المؤلمة من عمر الزمن لأن كل شيء في بغداد كان يحترق فالسيارات المحترقة كانت منتشرة على امتداد الطريق باعثة على الفزع، وجثث آدمية مبعثرة ينبعث منها الدخان هذه الحرب التي لم تترك شيئاً يتحرك إلا واستهدفته بالقصف والتدمير , لتخلف مئات الأجساد المتفحمة ، وأخرى تحترق ببطء ليختلط الدخان المنبعث منها، بالدخان الذي كان يلّف بغداد بأكملها راسمة لوحة تعبيرية لخيال فنان يتخيل أهوال يوم القيامة وهي لوحة تجسد الهمجية البشرية والخسارة الحقيقية من جراء سقوط بغداد .

في صبيحة سقوط بغداد (9 أبريل 2003)، كانت عمليات النهب والسلب قد اجتاحت جميع المناطق العراقية، ودخلت المجنزرات الأمريكية ساحة الفردوس، حينها أدرك العرب سقوط بغداد. ومن ساحة الفردوس حيث كان ينتصب تمثال "صدام حسين" الذي كان شاهداً على سقوط بغداد قبل ان يسقط التمثال أيضاً على يد القوات الأمريكية التي كانت تقوم بجمع الذخائر والصواريخ لتفجرها بعد وضعها في خنادق حفرت لهذا الغرض. غير أن خطأ لم يعرف سببه أدى لاشتعال النار في عدد غير قليل من الصواريخ والقذائف، مما أجبر القوات الأمريكية للتراجع بسرعة تاركة المنطقة بأسرها تحت رحمة الصواريخ والشظايا النارية المتطايرة.

وستكون أيام الحرب هذه محفورة في الذاكرة لسنوات طويلة ولاسيما المشاهدات عبر الفضائيات لصور الدمار والجثث الآدمية المحترقة والنيران المشتعلة. كل هذه المشاهد بدأت بالتأثير على ذلك المشاهد الذي بدأت الدماء تغلي في عروقه حتى وصل الى قناعة بالذهاب الى بغداد لتحريرها من الغزو الأنجلو أمريكي , وبدأوا يتدفقون على بغداد مجموعات من الشباب كمقاومين أو مقاتلين ومعظمهم ممن جاهد في أفغانستان وعادوا الى بلدانهم باعتبار أنهم مجاهدين ساهموا في حرب التحرير وأطلق على كل منهم لقب مجاهد وهي لغة الإعلام في ذلك الوقت وبدلاً من استقبالهم استقبال الأبطال واحتوائهم , بدأ التضييق عليهم في أكثر من دولة عربية وكانت أجهزة استخبارات بعض الدول العربية تتهمهم بالمشاركة في أعمال عنف أي سقط لقب المجاهد عنهم وأصبح لقب إرهابي هو السائد ، وما أن لاحت في الأفق الأزمة العراقية والغزو الأنجلو أمريكي على العراق بدأت قوافل ومجموعات من هؤلاء

تتجه الى العراق قادمة من كل مكان للدفاع عن هذا البلد وأهله كما حاولوا زمن الغزو السوفيتي على أفغانستان . ويمكن تحديد أهم أسباب قدوم مجموعات الشباب إلى العراق، لمساندة المقاومة العراقية لصد هجمات القوات الأنجلو أمريكية التي غزت العراق وأدت الى سقوط بغداد واحتلال العراق، وسيتكرر نفس السيناريو الذي حدث في أفغانستان سيأتي هؤلاء الى العراق للعمل في المجال الإغاثي أو مجال إعمار العراق وفي مناطق اللاجئين في العراق ومن ثم الالتحاق بمعسكرات التدريب التابعة للمقاومين العراقيين ومعظم هؤلاء المقاتلون العرب بدأوا رحلة الهرب من بلدانهم فرارا من دولهم إما خوفا من الاعتقال أو لملاحقتهم بتهم موجهة إليهم.

ولقد شجعت الحرب على العراق مجموعات من الشباب العربي للتوجه إلى العراق للاشتراك في الحرب الدائرة في العراق ولاسيما أن الحرب لم تنتهي وإنما لازال القصف مستمر على المدن والقرى بحجة قصف مراكز المقاومة العراقية المسلحة والمدعومة من جماعات المجاهدين القادمين من كل مكان ولاسيما جماعة الزرقاوي التي بدأت تروج لها الاستخبارات الأمريكية , ولا نشك أن هناك دولاً تدعم هذه الجماعات كما كانت أمريكا تدعم المجاهدين ضد الإتحاد السوفيتي في أفغانستان وكما كانت أيضا روسيا تدعم الثوار الفيتناميين ضد الغزو الأمريكي فهذا صراع أبدي أزلي وستكون هذه الحرب فرصة لانتقام القوى العالمية من بعضها البعض بأيدي المقاتلين العرب .

ومازال الشارع العربي يعيش الواقع المر والأليم الذي حدث بعد سقوط بغداد وبعد مرور أكثر من عام ونصف العام على هذا الحدث المؤلم لم نر التحرك الرسمي العربي الجاد للقيام

بمبادرات عملية لإنقاذ الوضع الأمني المتدهور في العراق لأسباب سياسية أقوى من قدرة بعض الدول العربية بالإضافة الى حركة الانقسامات العربية داخل الجامعة العربية مما أدى بالجماعات الشبابية التوجه الى العراق من خلال قرارات فردية غير مدعومة من أي جهة عربية متخذين ما يسمى بسياسة التوريط حتى تتسع دائرة الحرب المفروضة على العراق الى دول عربية مجاورة ولاسيما التهديدات المستمرة من اليمين الأمريكي المتطرف ضد إيران وسوريا.

ويجب أن نعترف بالحقيقة المرة وهي أن الدول العربية لا تمتلك القوة الكافية للدفاع عن نفسها او حدود أراضيها عوضاً عن الدخول في مغامرات متهورة غير محسوبة ومعروفة نتائجها سلفاً لغير صالح العرب ولا نجد في الأفق أي بوادر وحدة عربية عوضاً عن وحدة إسلامية ولو على شكل تكتلات اقتصادية فهذه الدول لازالت تعاني من التفكك والأزمات الاقتصادية الخانقة , ومن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا الجمود رغم قوة الزلزال الذي هز الضمير العربي وهو يرى بالصوت والصورة سقوط إحدى قلاع الحضارة العربية بطريقة مهينة، هو الطوق المضروب على الحركات الشعبية من طرف الحكومات العربية التي تحاول المحافظة على أعلى درجات ضبط النفس ولو بالضغط على الشعوب لأن ذلك الدمار إن توسع فإنه سيطال الجميع شعوباً وحكومات.

والشعوب العربية لازالت تتبنى العاطفة مساراً لأهدافها إن هي تبنت أهداف أصلاً والحكومات العربية تدرك حساسية الموقف ولكن تعترف بالعجز التام إزاء اتخاذ أي إجراء ولو عبر قنوات الأمم المتحدة التي اصبحت بلا شك في يد الدولة العظمى الوحيدة في هذا

العالم وفي هذه الحقبة من الزمن التي قد يسميها المؤرخون فيما بعد بزمن الصمت العربي الرهيب أو زمن العجز والضعف العربي وأصبحت حكومات الدول العربية تعاني من المطرقة الأمريكية المرفوعة فوق جغرافيا الجسد العربي وبين سندان العمليات الإرهابية التي تحدث في الدول العربية من هنا وهناك بل مما يزيد الأمور تعقيداً هو حالة الضجر الشعبي بسبب الفقر والبطالة والانحلال من خلال بعض وسائل الإعلام التي بدأت تكثر وتتزايد بدرجة أصبحت الرقابة عليها فيما يتعلق بالأخلاق مستحيلاً ولكن لازال هناك خوف شعبي رغم حالة التمرد الذي يعيشه المواطن العربي فهي حالة قد تبدوا متناقضة ولكنها سهلة التفسير فالتمرد على الأخلاق من خلال وسائل الإعلام غير المراقب أو الموجه ولكن الخوف من عصا الحكومات ضد أي حالات تعبير عن حرية الرأي والفكر سواء بمظاهرات او بندوات أو حتى بلقاءات في برامج إعلامية سياسية وهذا هو سر الذهول .

ويجب أن نخلص الى القول لماذا لا نستفيد من دروس الماضي؟ حتى لا يتكرر في المستقبل فما حدث في أفغانستان وما تلاه من عودة المجاهدين الى بلدانهم وعدم انخراط بعضهم في الحياة الاجتماعية بشكل كامل أدى الى تدهور الحالات الأمنية في بعض الدول العربية وهو ما سوف يحدث بكل تأكيد إذا لم تتبنى الحكومات العربية من الآن برامج تأهيل العائدين من العراق عند انسحاب القوات الأجنبية منها وعدم التفكير في الدخول بقوات عربية مشتركة تتحول الى انتشار عربي جديد في العراق الأمر الذي ينذر بحرب أهلية عراقية عربية وتشتعل المنطقة من جديد كما حدث في لبنان مثلاً .وبرامج التأهيل التي نتحدث عنها

بحاجة الى تظافر جميع الجهود لاحتواء هؤلاء المقاتلين خوفاً من أن تتكرر مأساة الأفغان العرب التي لازالت آثارها باقية الى الآن وتتحول الى مأساة المقاتلون العرب .

مجلة فلسطين 15-نوفمبر-2004م

تلمذة على "الأستاذ"... صدام

وافقت بعض الدول على تدمير اسلحة الدمار الشامل بمحض اختيارها، مستوعبة الدرس مما جرى في العراق. ومن اللافت للنظر انها تمت في هذا التوقيت بالذات لتكون بمثابة رسالة من اميركا لسورية، قامت احدى الدول بتوصيلها. وطالب مجلس الامن ان تكون هذه الخطوة مبادرة يجب ان تحذو الدول حذوها. ولكن بعض الدول تناست الظروف الصعبة والدقيقة التي تمر بها سورية بعد إقرار قانون "محاسبة سورية" في الكونغرس الاميركي، وتوقيع الرئيس بوش عليه ليبدأ العمل بموجبه. كما انها تعتبر رسالة ايضاً موجهة الى بعض الدول التي تعتبرها اميركا "مارقة" او دول "محور الشر".

واستغرب كيف أدركت هذه الدول ان هذا هو زمن الهروب العالمي، او زمن المهادنة للقوة العظمى الوحيدة. ولن ندعي الحكمة لأحد في ظل هذا الانهيار الكبير في اوضاع العالم العربي، بل والعالمي. ولكن المعلوم ان بعض الدول العربية آخر من يقدر اهمية الحماية الجماعية بعضها لبعض، فمن كان ينادي بالوحدة العربية هو اول من سيترك الجامعة العربية، ويهدد من حين لآخر بالانسحاب منها. وما كان لكل هذا ان يحصل لولا سقوط بغداد. وان من البديهيات المسلم بها ان من يخطط لا يصل الى نتائج خاسرة.

وأطرح سؤالاً على بعض قيادات العالم العربي: هل كانت تعلم بعض الدول التي تسعى الى امتلاك أسلحة الدمار الشامل انما تسعى لاستنزاف مواردها المالية في مشاريع خاسرة مسبقاً؟ وطبعاً لا يهم الاجابة عن هذا السؤال، فالنتيجة ان بعض الدول اقرت واعترفت اخيراً بالنوايا في امتلاك مثل هذه الاسلحة، وستقوم بتدميرها، وسواء كانت تعلم انها ستتمكن من الوصول

الى الحلقات المطلوبة كلها في تطوير تلك البرامج، ام لا. وهنا يتبادر الى الذهن سؤال في غاية الاهمية: كم من المبالغ الهائلة صرفت حتى صدور القرار الطوعي بالتخلي عن هذا البرنامج؟ وكم اقتطع من ثروات الشعب او الشعوب حتى الآن من هذه المشاريع وأمثالها؟ فلماذا تذهب اموالنا سدى، ولا يستفاد منها في التنمية، ولا في النهضة؟ وهل بعض الدول العربية، الصغيرة بموقعها او سكانها، في حاجة ماسة لامتلاك هذه البرامج؟ ولماذا تمضي بعض الدول قدماً، ثم تتراجع، وترغب دول اخرى ثم تتراجع؟ ثم هل كانت بعض هذه الدول قد هندست مشاريعها النووية كجزء من سياسة مفهوم الأمن القومي العربي، وهل تم تنسيق ذلك فيما بينها؟ وإذا كانت بعض الدول فتحت باب التعويضات على مصراعيه فمن يستطيع إغلاق هذا الباب؟ ومن هم المتنافسون؟

صحيفة الحياة 14/01/2004

الدبلوماسية البرتقالية والسياسة الحمراء

هل ستكتفي أمريكيا في توجيه التهديدات فقط إلى سوريا أم ستقوم بعمل عسكري؟ هذا السؤال يحتاج إلى إجابة خالية من الدبلوماسية البرتقالية التي تدور بعكس عقارب الساعة والسياسة الحمراء التي لم تتوقف عن بطش الأنظمة بحجة تسويق الديموقراطية الزائفة أو ربما ذات التصنيع التجاري. الكل شاهد فرط القوة الأنجلو أمريكية والمتحالفة معها في الحرب على العراق. فالديموقراطية والحرب لا تجتمعان لأن خيار الحرب من سمات الديكتاتورية، أما السلم فربما انتفخت بالونته بالديموقراطية إذا كانت الأخيرة من فئة نخب أول، على أية حال إن الحرب والسلم وجهان لعملة الهيمنة، إذاً من أخذ العراق بالقوة فلن يتردد بأن يأخذ سوريا بالمجان!

ومن ثم يتجه الى إيران والسودان من هنا ستنطلق اللعبة السياسية بقص الشريط إيذاناً بفرض شروط على سوريا وستمر هذه اللعبة على محطة الحصار الاقتصادي وتتوقف عند محطة العقوبات إلى أن يتحقق مراد الهيمنة، هذه الطبخة الأمريكية ذات البهارات الإسرائيلية! التي نضجت على نار هادئة من جمر النار الذي لازال مشتعلا في العراق والتي لا يزال ينبعث دخانها بلا توقف.

إن من يقود العالم الآن لا يحتاج إلى أي ذريعة ليقوم بعمل عسكري ضد بلد ما ! وإذا كان ولا بد فالذريعة المنسوبة إلى سوريا وإيران والسودان أنها دول ما زالت على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب! فقد ألمح وزير الخارجية الأمريكية كولن باول إلى احتمال فرض

عقوبات إذا أظهرت دمشق عدم تجاوب وخصوصا من قبل الكونغرس الأمريكي الذي سن قانون يعاقب سوريا.

إن سيناريو أسلحة الدمار الشامل ما زال يتكرر، حيث تواجه دمشق منذ انهيار نظام الرئيس صدام حسين ضغوطا أمريكية وصلت إلى حد التهديدات.

واتهمت واشنطن مؤخرا سوريا أكثر من مرة بامتلاك هذا النوع من الأسلحة إلى جانب أسلحة كيميائية، كما لاتزال تتهمها بالسماح للمتطوعين العرب بدخول العراق للمشاركة في الأعمال الانتقامية وخطف الرهائن.

فبالرغم من نفي دمشق هذه التهم إلا أن طبق النفي لا يشبع معدة العملاق الأمريكي! الذي يحاول أن يلبس ثوب الوداعة ويطرزه بخيوط قلق تبدوا للناظر وكأن سوريا تدعم الإرهاب لأنها تؤوي جماعات فلسطينية ولازال لها قوات في لبنان ولقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في تصريحاتها على أن سوريا أصبحت جارة جديدة لها في المنطقة، وبالتالي يجب الدفاع عن حدودها هي وحليفتها إسرائيل وأخذ كافة الاحتياطات اللازمة ضد الإرهاب الذي تعتبر واشنطن مصدر تفريخه هو بعض الدول العربية وإيران أو الدول والمنظمات والأحزاب التي تقف في وجه رغبات إسرائيل هذا الفطر الذي يسترزق قوته ويأكل من المعدة الأمريكية. وما يؤكد هذا الكلام هو تصريح كولن باول الذي حذر فيه سوريا من أنها ستتحمل ما أسماه عواقب تصرفها إذا أظهرت سوء نية - على حد تعبيره - حيال عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية والمسألة العراقية، إنها لعبة السياسة العالمية التي تعاقب على سوء النية قبل التنفيذ في مشروع النية ذاتها. مازلت أكرر إنها الهيمنة المشبعة بالدكتاتورية

التي تستعمل العصا بدون أي جزرة على أجساد العرب ومن سار على دربهم. وحتى لا تواجه هذه الهيمنة بمقاومة أو مناهضة دولية نجد واشنطن تجيد توظيف كلمة "قد" في تصريحاتها حيث أشار باول إلى أن سوريا " قد " تجد مصلحة لها، إذا اعتمدت سياسة معتدلة في الشرق الأوسط، مضيفا أن: على الطاولة خيارات جديدة " قد " يستفيد منها السوريون. أما ماهية تلك الخيارات الجديدة فهي مجهولة وستبقى كذلك إلا إذا أضاء لنا وزير الخارجية السوري فارق الشرع قدراته - التي نثق بها -، وركز على فتح حوار مع الولايات الأمريكية حول الشرق الوسط حيث أنه أوضح: أن سوريا تريد من واشنطن حوارا معها وليس تقديم المطالب والإنذارات وإن هذا سيكون أساس المحادثات مع باول وبيرنز أو غيره، وأضاف: سوريا تؤمن بالحوار لا بتقديم المطالب. ربما ينجح فاروق الشرع في مهمته بمؤازرة عربية - أتمنى أن تتمخض قريباً - للخروج من هذه المحنة وتبقى سوريا واحة الأمن والأمان، فلا أحد ينكر أن السوريين أساتذة في ضبط النفس والحلم والتروي، وخصوصاً موقفها الأخير من دعوة فرنسا لاستكمال انسحابها من لبنان واكتفت بعدم الرد على الأقل خلال هذه الفترة التي تدعوا بعض الدول إسرائيل إلى الموافقة على استئناف المفاوضات بهدف إعادة المفاوضات الى مسارها الطبيعي تمهيداً للانسحاب من هضبة الجولان ، فهذا في حد ذاته يعتبر نجاحاً للسوريين في قدرتهم على توضيح مطلبهم الأساس لعودة المفاوضات مع إسرائيل باشتراط عودة هضبة الجولان أولاً .

لا شك أن الضغوط على سوريا كبيرة وموقفها حرج للغاية خصوصاً أن ميزانية وزارة الأمن الوطني وقانون المصروفات الإضافية للعام الماضي قد بلغ 6.71 ألف مليون دولار بينما زاد

المخصص لهذا العام لتمويل عملياتها لمكافحة الإرهاب. وهذا الرقم أكبر من ميزانية سوريا الدولة. فمن هذا المنطلق أقول: يجب على العرب المؤازرة بالعمل السياسي الجاد والهادئ للخروج من الأزمة الحالية.

مجلة فلسطين 21-سبتمبر-2004م

هل من حل لحماية الشعوب من شراهة الأنظمة الرأسمالية؟

هل سألت عقلك وضميرك يوماً ما عن وسيلة سلمية لتغيير الواقع الرديء الذي تعيشه كفرد داخل أسرتك تعاني الكثير من المشكلات بل داخل المجتمع ككل الذي يعاني من التبعية للغرب في ميادين شتى وتقدم الغرب اقتصاديا وعسكريا واجتماعيا وحضاريا وإذا كان الأمر كذلك فلا يعني هذا أننا يجب أن نقلد الغرب وننسى دستورنا وقيمنا وتقاليدنا. ولاشك أنك تريد إجابة تقول لك نعم والجواب تجده في قوله تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) فلننظر إلى الأخطاء في السلوكيات والعادات غير السليمة ونحاول تصحيحها بالحوار وليس بالشجار وإذا تأملت وتتبعت الخطاب الإعلامي والاقتصادي السائد في الوطن العربي بشكل عام فستلاحظ تعثر المحاولات الإعلامية والاقتصادية وستجد فيه تبعية وتقليدا للنظام الرأسمالي بدلا من الاستقلالية والابتكار وهذا النظام الرأسمالي المادي الغربي استطاع أن يسيطر على الأنظمة العالمية الأخرى مثل الشيوعية والاشتراكية وابتلعها ويحاول أن يسيطر على العالم ويبتلعه ولكن هل يستطيع أن يحقق ذلك, وإذا كانت الأسواق العربية ترزح تحت عبء استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية من الشرق والغرب لاستنزاف ثرواتها الأساسية ليزداد عجزها الاقتصادي وتزداد ديونها الأمر الذي يجعلها تتجه إلى الاقتراض بفوائد وهذا ما نلاحظه في العديد من الدول العربية والإسلامية الأمر الذي يجعلها تابعة في اقتصادياتها إلى الغرب وأدت هذه التبعية إلى إحداث خلل كبير في التوازن بين القطاعات الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الهوة بين طبقات المجتمع ونشوء طبقات اجتماعية متباينة في المستوى المعيشي ونشوء نظرة جاهلية طالما حاربها الإسلام لأنها

تسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي الذي ينعكس على الوضع الاقتصادي العام وعلى المرأة والطفل وطبقة الخدم والسائقين وهي الشريحة الأضعف داخل المجتمع بل إن استقدام الخدم والسائقين أحدث نوعا من ابتعاد الطفل عن أمه وأبيه عوضا عن أقاربه وجيرانه, فالبنية الاجتماعية أصبحت هشة والبنية الاقتصادية صارت أكثر هشاشة والبنية الإعلامية لا تخلو من التبعية الأمر الذي يجعلها أكثر ضعفا في استيعاب ومقاومة التطور المعلوماتي الكمي والنوعي، فقد ساهم الإعلام الغربي والعربي عبر القنوات الفضائية، في حقن المتلقي العربي يوميا بآلاف الصور والمسلسلات والأفلام والأخبار والبرامج التي تعرض الإثارة، وتمجد القوة والعنف والجريمة والاحتلال والفردية, ويتخلل ساعات البث المتواصل على مدار أربع وعشرين ساعة, حملات إعلامية ضخمة لشركات رأسمالية غربية، بغرض فرض منتجاتها وسلعها الاستهلاكية، على شعوب البلاد الفقيرة المستهلكة لتتجاوز مرحلة استهلاك السلع إلى تقليد قيم وأنماط الاستهلاك الغربي أيضا، كل هذا من أجل تسويق فائض الإنتاج عند الغرب، وإحداث إغراق للسلع والمنتجات إضافة إلى الاحتكار الدولي لتدفق كل شيء غربي فأصبح المشاهد العربي يستقبل ما يملى عليه من الشركات التي تحتكر كل شيء على الساحة الدولية فعلينا إذن أن نتصدى لها ونكشف نواياها، بدلا من أن نشترك في عملية الحقن اليومية هذه بسيل معلوماتي، يعمل على تدمير الذاتية الشخصية للفرد، والذاتية الثقافية والروحية العامة للأمة، وذلك بالتأثير على العادات والتقاليد, في الوقت الذي أصبحت فيه الشريحة الكبرى من شبابنا متأثرة بنمط الحياة الرأسمالية وتقوم بتقليدها فهناك فئات دمرتها المخدرات وفئات دمرتها البرامج غير السوية أخلاقيا واجتماعيا وبعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف وقيمنا

وأخلاقنا، إذن لابد من وقفة من هذا الخطر لاستئصاله من جذوره فهل نحن قادرون على التغيير الذي أمرنا الله به أم أن الحاجة وضيق ذات اليد والأزمات الاقتصادية والاستعمار الجديد ستحول دون هذا التغيير.

صحيفة الوطن السعودية الأحد 20 رجب 1425 هـ الموافق 5 سبتمبر 2004 م العدد (1437) السنة الرابعة

عقدة صولاغ

الدعوات التي نسمعها هنا وهناك بخصوص العراق، هي دعوات وإن كانت صادقة في توجهها إلا أنها جاءت متأخرة وسيكون من الصعب على المجتمع الدولي إيجاد حلول لمشكلة خرجت عن إطار الأمم المتحدة وأصبحت مزمنة في عرف الزمن، الدعوة الصادقة والصريحة التي أدلى بها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والذي كان حريصاً منذ البداية أن يكون أميناً مخلصاً ورأى الصورة القاتمة قبل حدوثها وحذر منها كسابق لزمان عصره.

نجد أن التاريخ يعيد نفسه ولكن بصورة مغايرة هذه المرة فبعد نصيحة سعود الفيصل لنظام صدام حسين لإنقاذ الشعب العراقي من حرب طاحنة لم يستمع له القادة المبجلون بل قام طه ياسين رمضان وتفوه بكلام فيه من الغرور أعماه عن فهم الخطر الداهم مما أودى به نهاية الأمر الى زنزانة انفرادية أمريكية داخل العراق والآن وبعد النصيحة السعودية الجديدة نجد أن "صولاغ" الذي لا نعرف أصله هل هو الزبيدي العربي أم التركماني يتهجم من جديد على الجبال الشامخة بألفاظ بذيئة لا تليق إلا برجل شارع وليس برجل دولة.

الأمر الذي نتنبأ به هو نفس المصير مع اختلاف جنسية الزنزانة الانفرادية التي سيكون نزيلها لأنه تجاهل الحقائق من فرط العمالة التي طغت على عقله وهذا للتذكير فقط ونترفع عن النزول الى مستوى أدنى، ومنذ توليه منصب وزير الداخلية والأصوات تتعالى من الداخل بإقالته لعدم جدوى إدارته فهو لم يكن يوماً ما رجل أمن فكيف سيدير أمن وزارة مهددة في ظل ظروف احتلال حتى وإن تلقى الأوامر من العسكر المحتلين أو من الشيعة المتنفذين، فهو يقف بين طرفي نقيض ولهذا نجد أنه يصب جام غضبه على زعماء دول الجوار.

وزير داخلية العراق يستخدم إسماً حركيا كما صرح بذلك للصحافيين في عمان مشيرا الى إسمه الحقيقي هو (باقر) صولاغ جبر حاضر الزبيدي وهو الاسم الذي لم يكن يستخدمه في الماضي خوفا من قتل افراد أسرته من قبل الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وإن كانت حجج واهية عفا عليها الزمان .

"عقدة الخوف" التي يمكن أن نصطلح عليها "عقدة صولاغ" التي انتهت ظروفها ولكن لم تنته آثارها انعكست عليه كإسقاط نفسي في محاولة للتحرر منها فبدأ يتهجم على الجميع بكلام غير مسؤول وغير واع وفيه تدخل في الشؤون الداخلية لبلد مجاور فتح مخيمات للاجئين العراقيين على الحدود , ولما وصل "صولاغ" الى السلطة لم يحترم واجباتها ولا مسؤولياتها فكانت تصريحاته خالية من الأطر الدبلوماسية الاعتيادية خصوصا عندما شن هجوما قاسيا علي جيرانه وعندما تجاهل بروتوكولات الضيافة متحدثا عن (ممولين) للإرهاب موجودين داخل الأراضي الأردنية كل هذا إسقاط لعقدة الخوف التي مازالت تلازمه .

وبدلاً من عمله كوزير لضبط الأمن بدأ يدس المكائد لعراقيين مقيمون في الأردن وفشل في إقناع الأردن بتشكيل لجنة أمنية مشتركة تحقق في النشاطات المالية والاستثمارية التي تعود لشخصيات عراقية في الأردن، حيث كان "صولاغ" قد طلب صراحة من الجانب الأردني التدقيق فيما أسماها تجاوزات مالية لعراقيين بارزين يقيمون في الأردن مدعيا بان بعض الاموال العراقية الموجودة في الأردن تستخدم في تمويل نشاطات مسلحة وإرهابية داخل العراق.

"عقدة صولاغ" بدت واضحة لإرضاء غرور الوزير للانتقام من أبناء العراق المخلصين ليتحلل من "عقدة الخوف" التي تلازمه وتنعكس على كل تصريحاته بل بدت أساليبه المكشوفة واضحة حتى في المباحثات مع الجانب الأردني على تحريض منهجي مع محاولات إيحاء بان بعض أقرباء الرئيس العراقي وبعض أركان حزب البعث والمقربين من صدام حسين يقومون ببعض النشاطات انطلاقا من الأراضي الأردنية وهو ما سبق ان نفاه جملة وتفصيلا مروان المعشر الناطق باسم الحكومة الأردنية.

ومن أبسط قواعد الاجتماعات والتفاوض هي تقديم أدلة وحيثيات ومعلومات موثقة تصلح كأساس لإجراء عملية تحقيق بشأن مزاعم "صولاغ" حول شخصيات عراقية بارزة تقيم في الأردن وتمول نشاطات مناهضة داخل العراق، ولاكن "صولاغ بعقدته " اكتفى بالاتهامات ولم يكن يملك أدنى اتهام أو أي وثائق أو أدلة تثبت بان أقرباء لصدام حسين أو رجال أعمال محسوبين عليه أو أركانا سابقين في حكمه يقومون بأي نشاط من أي نوع داخل الأراضي الأردنية.

لم تكن من أخلاق "صولاغ" سليل حضارة حمورابي كما يدعي إلا التركيز على إتهام ابنة الرئيس صدام حسين رغد بالقيام بنشاطات عدائية ونسي أن أخلاق العرب السامية تترفع عن الخوض في مسائل النساء ولن يخوض فيها إلا من يتمتع بأخلاق باهتة هابطة لا أخلاق سليل حضارة حمورابي ولا من مكارم أخلاق العرب ولهذا أوضح له الجانب الأردني بأن رغد تقيم كضيفة وهي ممنوعة من القيام بأي نشاطات سياسية ، ولم يكتفي بذلك بل حاول أن يقدم

معلومات كاذبة للنيل من ابنة الرئيس التي تركها الأمريكان رغم بشاعة الاحتلال للعراق لأن أخلاق رعاة البقر تمنعهم من التعرض للنساء .

ويعرف الجانب الأردني بان الحكومة العراقية تضغط لكي تقوم عمان بمضايقة رجال اعمال ومستثمرين بارزين من العراق لا علاقة لهم بحكام العراق الجدد ويرفضون التعاون معهم او العودة بأموالهم للعراق فيما سبق لرئاسة الوزراء في الأردن ان طلبت من السفير العراقي عطا عبد الوهاب مطالبة مسئولي بلاده بالتوقف عن إطلاق الاتهامات بعنوان وجود ممولين للإرهاب في الأردن واستخدام القنوات الرسمية والدبلوماسية لتقديم اي حقائق او ادلة او معلومات في هذا الاتجاه.

وكان الوزير "صولاغ" قد شن هجوما غريبا علي أحد دول الجوار بعد دعوة وزير خارجيتها لعدم تسليم العراق للنفوذ الإيراني حرصاً على وحدة العراق واستقلاله ولكن "صولاغ" يأبى إلا أن يتكلم نيابة عن وزير خارجية بلاده احتكارا للسلطة وتعبيراً عن "عقدة الخوف الصولاغية" التي مازالت تلازمه ليقول إن حكومته ترفض تدخل السعودية في الشئون الداخلية العراقية ونصب نفسه مفوضاً عن الحكومة العراقية المؤقتة التي لا تملك من أمرها إلا الاستجابة لقوات الاحتلال فكيف يدعي أن العراقيين مسؤولون عن حل مشاكلهم ولا يريد من أحد ان يحل لهم مشاكلهم .

هذا الوزير صاحب "عقدة صولاغ" بدلاً من العمل على وأد الفتنة الطائفية في بلادة بدا وكأنه يرغب في إثارة فتنة طائفية في أحد دول الجوار حيث وصف الشيعة هناك بأنهم مواطنون من الدرجة الثالثة ويعلم القاصي والداني أنه لا توجد في هذا البلد لا درجة أولى ولا درجة

ثالثة أو رابعة كلهم متساوون كأسنان المشط لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات فليترفع عن المهاترات التي أطاحت بالعراق الى مهاوي الردى ولازال العراق تحت الاحتلال من مثل تلك التصرفات والتصريحات فالسياسة لها أهلها.

ومن الغريب أن من يريد أن ينصف المرأة متهماً أحد دول الجوار بهضم حقوق المرأة نجده أول من يتهم نساء بلاده بالتحريض على المشاكل الداخلية في العراق والكل يعلم أن ابنة الرئيس العراقي صدام حسين ممنوعة من ممارسة أي عمل سياسي حرصاً على أصول الضيافة التي منحتها الأردن لعائلة صدام حسين بل يتعدى الأمر الى التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار ومن أبسط قواعد القانون الدولي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

هناك معلومات خطيرة تكشف عن تفاصيل دور باقر صولاغ ومنظمة بدر والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في حادثة جسـر الائمة من مصدر مطلع وعلى مقربة ممن خططوا لتلك العملية الإجرامية، وجاء بيان هذا المصدر "ان دم الضحايا الذي سقطوا في جريمة جسر الائمة هو في رقبة باقر صولاغ وال الحكيم واتباعهم الصفويين، وعلى شعبنا ان يعي حجم المؤامرة التي تحاك ضده ويفوت الفرصة على هؤلاء ويعمل على ملاحقتهم بعد ان باءت خطتهم الخبيثة الإجرامية هذه بالفشل عبر التلاحم الشعبي بين كل اطياف الشعب العراقي".

فمتى يتحلل صولاغ من "عقدة الخوف" ويبادر بالاعتذار ويتحلى بالشجاعة والمسؤولية ويغتنم فرصة دعوة الأمير نايف لزيارة السعودية ليبدأ التنسيق الإيجابي والعمل الجاد لتخليص العراق من شرور الإرهاب ويتعلم دروس جديدة وتكون تصريحاته سحابة صيف كما أسماها في آخر مقابلاته الصحفية مع إيلاف الإلكترونية.

صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية 15-10-2005م

هل يصلح وزير خارجية ما أفسده وزير داخلية

بعدما أفسد وزير الداخلية العراقي بيان باقر صولاغ علاقات بلاده مع دول الجوار أبدى هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي أسفه على ما فعل صولاغ من الهجوم الحاد الذي شنه على دول الجوار ولهذا قال زيباري "إن هذه التصريحات مؤسفة جداً، وغير موفقة إطلاقاً، أن تصدر من زميل لنا في الحكومة، خاصة أن وزير الخارجية ووزارة الخارجية هي المعنية في تحديد العلاقة مع دول العالم الخارجي وكيفية التعامل معها".

وكان العراق تقدم بورقة عمل لوزراء خارجية دول السعودية، مصر، سورية، الأردن، الكويت، البحرين، والجزائر بصفتها رئيسا للجنة، جاء أبرز ما فيها مطالبة الدول العربية بإرسال بعثات دبلوماسية دائمة، وإدانة العنف الجاري على الساحة العراقية، وتأمين حدود الدول المجاورة للعراق.

تزامنت تصريحات صولاغ غير المبررة مع محاولات وزراء الخارجية العرب لحث الجامعة العربية لإصدار قرار لضرورة زيارة أمينها العام للعراق والالتقاء بالقيادات السياسية والحكومة في ظل المشاكل والتحديات التي تواجهه، وذلك لتحقيق وفاق وطني.

الجميع يعرف أن صولاغ بتصريحاته غير المسؤولة لا يمثل إلا نفسه، والجميع يعرف أن تصريحاته هي رد على انتقادات وزير الخارجية السعودي لتدخلات إيران المكشوفة في العراق، والجميع يعرف أن الوزير لا يمثل الحكومة العراقية، لكن المؤسف أن يتحدث الوزير العراقي بهذه اللهجة التي ينبغي أن تكون قد اندثرت بزوال نظام صدام حسين ولكن يبدوا أن الطبع غلب التطبع.

ونود هنا أن نسأل لماذا لا يتحلل صولاغ من عقدته؟ ويحاول أن يمتلك الشجاعة ويعتذر الى البدو فركوب الجمل ليست عيباً ولا نقيصة، ثم يعتذر لحمورابي الذي أساء إليه والى شريعته لأنه على ما يبدوا أنه لم يدرس هذه الشريعة أو لم يفهمها.

ونكرر الأسئلة ولماذا لم يقم صولاغ بتبرير الاتهامات التي نسبت إليه؟ عبر العديد من الصحف ومواقع الشبكة العنكبوتية من إطلاقه كافة المعتقلين الإيرانيين داخل السجون العراقية دون محاكمة على اختلاف أنواع جرائمهم.

إن حالة الفوضى التي يعيشها الشعب العراقي تدل بكل تأكيد على عدم قدرة وزير الداخلية ووزارته والمنسوبين لها في تحقيق الأمن والاستقرار وبالتالي يمكن لنا القول بأنه في ظل الفوضى الراهنة، وغياب الدستور المرفوض من قبل نسبة كبيرة من الشعب في ظل معادلة التوافق وغياب الرأي العام يصبح ارتكاب جرائم الفساد الاداري والسرقات والخيانة العظمى عمل يمارس بكل استهتار بالقيم والتشريعات ، وظهر ذلك جلياً من إتهام وزير سابق في ظل حكومة تحت الاحتلال ولهذا لن نستبعد أن يكون بعض القادمون الجدد أناس متعطشون للسلطة والمال .

وعودة الى صولاغ وتصريحاته غير المسؤولة واقتراحاته غير الموفقة هناك اقتراح تقدم به لتغيير مفهوم العلاقات الدبلوماسية المتبع عالمياً بين الدول منها اقتراح " لتحويل عمليات الدخول - منح التأشيرات - الى وزارة الداخلية لا الى وزارة الخارجية كما هو معمول الان في جميع دول العالم ".

وكأنه بهذا الاقتراح يلغي دور مهم من أدوار وزارة الخارجية وكأنه يريد أن يستولي على قرارات الخارجية أيضاً أو يريد أن يقوم بعمل الوزارتين في آن واحد ولا أفهم كيف يفكر وزير الداخلية الحالي، وهو من المؤكد أنه يعرف قبل غيره أن من مصلحة العراق الجديد أن يكون مستقراً لا يعادي أي دولة لأن معاداة واعتداءات نظام صدام حسين على الكويت هي سبب رئيسي في احتلال العراق.

ومن الأخطاء التي مازال صولاغ يبتكرها هي دعوته لوزراء الداخلية العرب لزيارة بغداد لعقد قمة أو لتنظيم مؤتمر أمني في بغداد يحضره وزراء الداخلية في الدول المجاورة وعدد من الدول العربية والاجنبية، وهو يعلم قبل غيره أن الأمن في العراق بشكل عام مفقود فكيف سيحافظ على أمن هؤلاء الوزراء وهذه الوفود، إنها نوع من المكابرة أو المغامرة التي لا يستطيع أن يوافقه عليها أحد.

ونستمر في مسلسل القرارات غير الموفقة وهي المحاولات الجادة لتغييب الكلمة الصادقة والإعلام النزيه الذي يصور الأحداث في العراق والمآسي التي تتعرض لها بعض طوائف المجتمع في كل مكان منه تحت غطاء محاربة 'الإرهاب'، فقد أصدر قراراً وزاريًّا لعناصر الشرطة العراقية باعتقال من أسماهم الصحفيين المحرضين على 'الإرهاب', والذين يعملون في وكالات إعلامية أو صحف مناهضة للعراق.

ومن الأساليب المكشوفة التي قام بها الوزير هو ما أسماه عمليات التطهير والتغييرات في وزارة الداخلية وقال انه سيباشر وفريقه الخاص " في تحقيقات واسعة في عمليات فساد

إداري ومالي وتجسس لمصلحة الإرهابيين. " متهماً بعض المسؤولين بنقل معلومات خطيرة الى الإرهابيين" ولهذا يقول الوزير " سنباشر فوراً بإقالة هؤلاء لأن ذلك يسهم في إحلال الأمن بسرعة. "

وحري بمن لديه مشاكل داخلية ألا يقوم بمحاولة افتعال مشاكل خارجية فإصلاح البيت من الداخل أفضل من التصريحات لاستعداء دول الجوار ولهذا يجوز لنا القول إن من جاء مع قوات الاحتلال أو ساهم في تواجدها أو تحفيزها لغزو العراق هم من أحفاد ابن العلقمي ولكن من هو ابن العلقمي؟

إن العوامل والأسباب التي أدت لسقوط بغداد في أيدي قوات التحالف استفزت الذاكرة لتستدعي من خلاياها معلومات وأحداث حفرت في ذاكرة بغداد ومنها حدث سقوط بغداد سنة 656 هـ 1258 م، في قبضة البرابرة التتار الذين أبادوا أهلها ودمروا حضارتها وأحرقوا مكتباتها وكان ذلك الاجتياح بعد أن تسلط على حكومة بغداد في حينها عميل يسمى (ابن العلقمي) كان وزيراً للخليفة (المستعصم) فسرح الجيش وظلم الناس وعزل الخليفة عن الرعية.

كاتب ابن العلقمي التتار وتعاون معهم ليستولوا على بغداد وزين لهم غزوها فلما قدموا وحاصروها خرج للتفاوض معهم واتفق معهم على مؤامرة تسليم بغداد واستباحتها وأخرج لهم الخليفة والعلماء بخدعة منه لهم فقبضوا عليهم وقتلوهم وفتح لهم أبواب بغداد وأسوارها ففعلوا فيها الأعاجيب وما أشبه الليلة بالبارحة فما حصل بعد الاحتلال من تدمير ونهب وإشاعة للفوضى والقتل وسرقة المتاحف لهو غزو منظم مبني على إستراتيجية بعيدة

المدى للعراق ولعموم المنطقة وما كان لهذا أن يحدث لولا صنيعة أحفاد ابن العلقمي الجدد.

ان التاريخ سوف لن يغفر لأولئك الذين استثمروا مأساة العراق ووظفوها لخدمة أهداف قصيرة المدى ذات رؤية قاصرة ومحدودة، ولهذا برزت دعوات لوضع استراتيجية ذات ابعاد متعددة ومستويات مختلفة للتحرك العربي لمساعدة العراق للخروج من هذا المأزق.

ولكن تصور الوزير صولاغ لدور الجامعة العربية وعلاقتها المستقبلية تجاه العراق, هو مازال في مرحلة العتب الشديد على الجامعة العربية لأنها حسب قوله كانت تتعامل مع النظام السابق ولم يسمح على حد تعبيره للشعب العراقي ولممثليه ـ ولو مرة واحدة ـ حتى في اللجان التابعة للجامعة العربية مثل: لجان حقوق الانسان وغيرها أو التعامل مع القوي الوطنية والإسلامية في المعارضة العراقية, كما حصل في التعاون والتفاهم مع قوي المعارضة العربية الأخرى.

ومازال الوزير صولاغ يردد بأن الشعب العراقي ترك بيد الجزار والديكتاتور وعاني ما عاني, واستخدم النظام الأسلحة الكيمياوية ضد شعبه, ولم نسمع صوتا من الجامعة العربية, ولو يؤبن هؤلاء الشهداء الـ5 آلاف الذين قتلوا من المسلمين الأكراد, ولم يؤبن الشعب العراقي عندما قتل400 ألف في انتفاضة مارس1991م , بالتعاون بين النظام وبين الولايات المتحدة الأمريكية الذي سمحت له باستخدام كل أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه, لذلك لدينا عتب شديد علي الجامعة العربية كما يصرح.

ومن تصريحاته أيضاً وتصوره لطبيعة العلاقات العراقية في الفترة المقبلة, خصوصا مع دول الجوار: إيران وسوريا والكويت وتركيا والسعودية, أوضح أنه عندما تركنا العراق كنا نحو4 ملايين مهاجر, لم نجد دولة من دول العالم تستقبل اللاجئين العراقيين سوي سوريا, وايران منذ1980م إلي1990م, حيث كان العالم كله مع صدام حسين ماعدا هاتين الدوليتين ونسي الوزير أن هناك كانت مخيمات للاجئين العراقيين في شمال السعودية والتي كانت تحت إشراف الأمم المتحدة ولا ينكر هذا إلا جاحد ومن يوجه التهديدات اليوم لسوريا هو حاقد .

وتكلم الوزير عن دور مصر ولم يتكلم عن دور الدول الأخرى التي قدمت النصائح المتكررة والمبادرات بل ويقول في أحد تصريحاته بالحرف الواحد " لقد الرئيس المصري الكثير في الوقت الذي يندر فيه أن يقدم رئيس عربي أو أوروبي ذلك بشكل علني, عندما نصح رأس النظام بضرورة تنحيه أو ضرورة محاولة حل هذه المشكلة, وهذا كان محل إعجاب المعارضة العراقية والشعب العراقي" وفي ذلك تجني على محاولات ومبادرات زعماء الدول الأخرى.

وعليه نستطيع أن نستنتج أن من ينكر مجهودات ومبادرات الآخرين لا يتصف بالعدل والإنصاف بل وفيه تجني على أصحاب تلك المجهودات وبالتالي هل يصلح وزير الخارجية ما أفسده وزير الداخلية؟

موقع العربية نت الإلكتروني الاحد 16 أكتوبر 2005م، 13 رمضان 1426 هـ

علامات استفهام وعلامات تعجب وغيرها

بعد الاحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق لجأ الكثير من العراقيين الى الأردن وسمحت لهم الحكومة الأردنية باللجوء، وقدمت لهم التسهيلات، وسمحت لهم بالإقامة والعمل وهي مبادرة إيجابية من حكومة جلالة الملك، ومن يزور الأردن هذه الأيام قد ينسى أنه في الأردن خصوصاً إذا مر بالأحياء العراقية تماماً كمن يمر بالمخيمات الفلسطينية ولكن هناك فوارق شتى في المعاملة بين الطائفتين.

ومن يرتاد المطاعم سواء في العاصمة أو غيرها من المدن الأردنية يجد أن هناك عدد كبير من المطاعم العراقية التي يمكن تمييزها سواء باللهجة العراقية أو الأغاني الشعبية أو نوعية المأكولات العراقية المشهورة ولكن في المقابل لا تجد ما يميز الفلسطيني عن الأردني وكأن الشعبين انصهرا في شعب واحد ولكن الهوية مختلفة فمنهم أردني أصيل ومنهم أردني دخيل أي (فلسطيني) هذا يحمل هوية برقم وطني وهذا إما بدون هوية أو بدون رقم وطني.

في المجالس الشعبية والأروقة السياسية يدور جدل كبير حول اتساع ظاهرة تواجد العراقيين والفلسطينيين في الأردن ولكن هناك فرق كبير بين الطائفتين فإقبال العراقيين على شراء العقارات من قصور وفلل وشقق سكنية وبأسعار خيالية وكأنها أموال مسروقة يعطيهم القانون تسهيلات ويسمح لهم بذلك أما الطائفة الأخرى فمحظور عليها بحكم القانون شراء شيء من تلك العقارات وهنا تتجلى معاني الازدواجية التي نعيب على الغرب تبنيها.

الأردن الآن يعاني من خلل في التركيبة السكانية فهناك طوائف بدوية وحضرية وأرمنية وشركسية وشيشانية مسلمة ومسيحية ومن ديانات أخرى وطائفتان أحدهما عراقية والأخرى

فلسطينية وجميع الطوائف السابقة تحمل الهوية الأردنية إلا الطائفتان الفلسطينية والعراقية ولكن العراقية فمستقبلاً ستحمل الهوية الأردنية وبدا تأثيرهم واضحاً في المجتمع الأردني وسبقهم الفلسطينيون في ذلك ولكن هناك فرق في المعاملة فجميع الطوائف تلقى المعاملة الحسنة إلا الطائفة المحظورة، فهل لهذا الظلم يوماً أن ينتهي؟ وهل سيعود الهاشميون الى حكم العراق مستقبلاً؟

نقل الفلسطينيون تقاليدهم الى الأردن فأصبحت فيما بعد تقاليد أردنية والآن يتبعهم العراقيون فهل ستصبح أردنية فيما بعد؟

قامت الحكومة الأردنية بتسهيل عملية دخول العراقيين من غير شروط كالحصول على تأشيرة دخول مثلا، ثم منحتهم إذن بالإقامة الرسمية لثلاثة أشهر، وقد يحدث تعديلات على الأنظمة لصالحهم ولاسيما أنهم تملكوا العقارات والمطاعم والشركات والمصانع وأغلب أصحابها من الأثرياء والأطباء والأكاديميين المعروفين والعوائل ذات الجذور.

واستفاد العراقيون في الأردن من أنظمة الاستثمار فأقاموا شركات تجارية وصناعية، واستثمروا في قطاعات العقارات والمستشفيات الخاصة وحظوا باهتمام كبير من قبل السلطات الأردنية، مستفيدين من التسهيلات التي قدمتها الحكومة الأردنية للمستثمرين العرب والأجانب ماعدا الفلسطينيون من أبناء المخيمات.

ومما سبق أود أن أشير الى عدة تساؤلات أتمنى أن يجيب عليها مسؤول أو مثقف جريء وهي كما يلي:

لماذا يعامل الفلسطيني في الأردن كلاجئ؟ وهل هناك فرق بين اللاجئين؟ اللاجئ العراقي غير اللاجئ الفلسطيني فكل منهما له معاملة خاصة.

أين هي حقوق الإنسان؟ ولماذا التمييز في المعاملات بين الطوائف المختلفة؟

لماذا يحظر على الفلسطيني امتلاك مسكن ويسمح لباقي شعوب الأرض قاطبة بمن فيهم الإسرائيليون امتلاك مساكن بل ومصانع؟

لماذا يسكن العراقي داخل المدن أما الفلسطيني ففي المخيمات ومحظور عليه أن يسكن في غيرها ومحظور عليه أن يعمل في الدوائر الحكومية إلا من يحمل جواز أردني بحجة أنه من أبناء غزة، وهناك حالات كثيرة تم فصلها من عملها في البلديات وغيرها؟

لماذا يحمل بعض الفلسطينيين جوازات سفر أردنية بدون رقم هوية أي أن هناك مواطن درجة أولى ومواطن على الهامش؟

لماذا لا يسمح للفلسطيني بدخول الأردن إلا بضمانات مالية؟

لماذا النظرة الدونية لأبناء المخيمات من الفلسطينيين وكأنهم من صنف بشري منبوذ؟

وهناك الكثير من التساؤلات وغيرها نضع عليها علامات استفهام؟ وعلامات تعجب! وغيرها من العلامات ..... ولماذا لا يعامل الفلسطينيين مثل العراقيين وأسوة بهم؟ أم أن هناك ضغوط عربية وعالمية وسياسة موحدة في التعامل مع الفلسطينيين؟

صحيفة إيلاف الإلكترونية 17-04-2006م